أوراق سلفيّة إصلاحيّة

بقلم
وليد بن عبدالله الهويريني

أوراق سلفية إصلاحية

بقلم

وليد بن عبد الله الهويريني

ح وليد عبدالله الهويريني ، ١٤٣٢هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الهويريني ، وليد عبدالله

اوراق سلفية إصلاحية. / وليد عبدالله الهويريني.

- الرياض، ١٤٣٢ هـ

٢٢٤ ص؛ ١٤ × ٢١ سم

ردمك:٤-٦٩٧٧- ٠٠- ٦٠٣ - ٩٧٨

١- الحسبة ٢- الامر بامعروف و النهي عن المنكر

٣- العقيدة الاسلامية أ. العنوان

ديوي ٢١٠,٨ ١٤٣٢/٢٥٨١

رقم الإيداع: ١٤٣٢/٢٥٨١

ردمك: ٤-٦٩٧٧-٠٠-٦٠٣- ٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

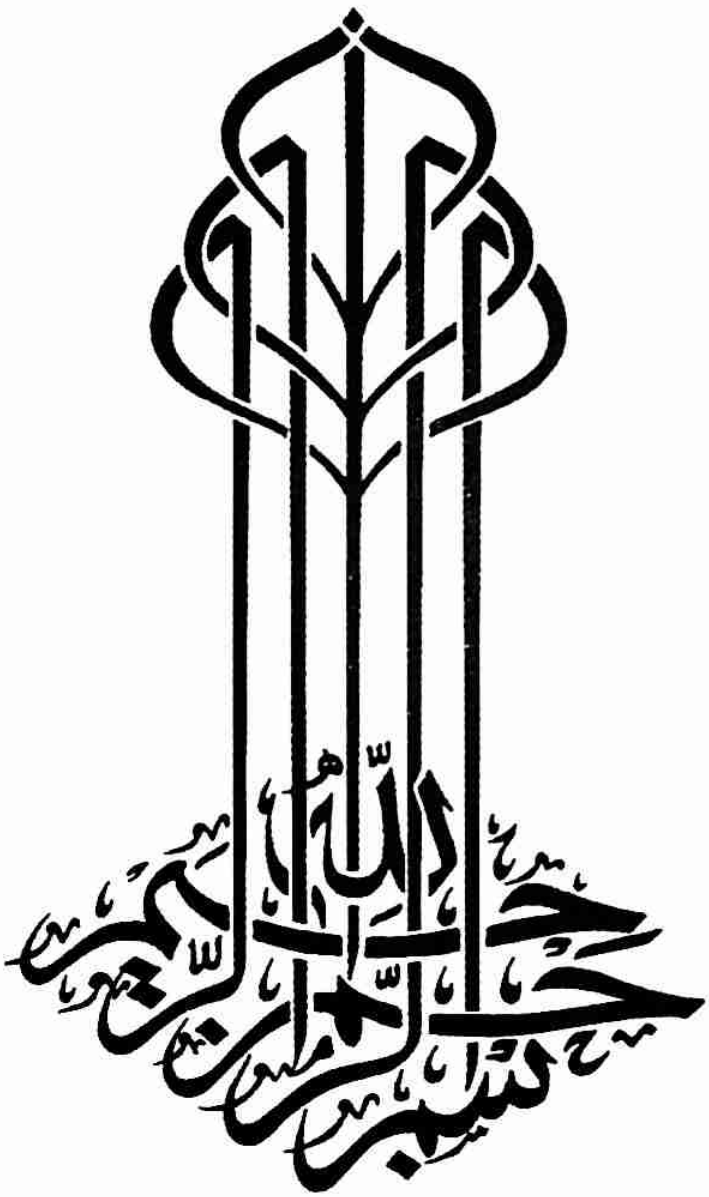
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه، أما بعد:

يجمع المؤرخون المعاصرون على أن نصف القرن الماضي، وطلائع هذا القرن قد شهد توهج الظاهرة الإسلامية، على كافة الصُعد والمستويات، والحركة السلفية المعاصرة تُعد اليوم إحدى أكبر أقطاب هذه الظاهرة الإسلامية ، وقد لفت انتباه المراقبين تنامي تأثير الفكر السلفي وتجاوزه للمنطقة الجغرافية التي برز فيها وتوهج ، ولعل من أسباب ذلك " متانة" الأسس التي قامت عليها المدرسة السلفية التي تستهدف إعادة المسلمين لعقيدة وفكر الرعيل الأول في هذه الأمة وهو جيل الصحابة والتابعين قبل أن يُدنس هذا المنهج النقي بظهور المذاهب المنحرفة في أواخر زمن الصحابة رضوان الله عليهم، ثم تلطخ عقول بعض أذكيائها ومفكريها بالنتاج الفلسفي للحضارة اليونانية، وفي العصر المعاصر تهاوى الكثيرون من أبنائها إزاء الحضارة الغربية المادية، وسقطوا في براثن الفكر العلماني واللاديني.

إذا تقرر لدى علماء الإسلام ودعاته أن في الوحي المعصوم (الكتاب والسنة) الشفاء لكل الأسقام الفكرية والمادية التي تعانيها أمتهم، فمن البدهي أن يستلهموا قواعد السلف الصالح في الفهم والاستدلال والذي نزل القرآن بلغتهم وعاش الرسول صلى الله عليه و سلم بين أظهرهم ، وعلى هذا الأساس المتين بنى السلفيون المعاصرون تصوراتهم على منهج تأصيلي راسخ في محدداته وأطره العامة ، وقد جنت الأمة الإسلامية بفضل الله ثماراً يانعة لجهودهم الجبارة في الدعوة للتوحيد وإصلاح عقائد الناس ، ورفع الجهل بالعلوم الشرعية ، والذب عن مقدسات الأمة وحرماتها ، وإن كانت هذه المنجزات ليست حكراً عليهم ولكن كان لهم في ذلك النصيب الوافر ، والجهد البارز.

إن متانة الأسس والقواعد التي ارتكز عليها السلفيون لا يعني تصويب جميع ممارساتهم وتطبيقاتهم لهذه الأسس ، كما لا تعطي شهادة تزكية مطلقة لكافة محددات الخطاب السلفي المعاصر، ولكن تبقى مشكلة كاتب هذه السطور في الظرف الزمني الذي تُطرح فيه مثل هذه "الأوراق"، فهي تأتي بعد أن تعرضت الدعوة السلفية لأكبر محنة لها في العصر

الحديث إثر تداعيات الحادي عشر من سبتمبر التي وضعتها في قفص الاتهام، ومكّنت العديد من الطوائف الفكرية والمذهبية في اهتبال الفرصة الاستثنائية لضرب الدعوة السلفية وتجريمها، واستثمار أجواء " فوبيا السلفية" التي شاعت في العقد الأخير في استئصال شوكة الدعوة والقضاء على شوكتها ومنابع توهجها وتمددها[1]، إضافة لظاهرة التحولات الفكرية لدى العديد من النخب والرموز والتي أصبحت تقتات على نقد السلفية ، وهي لا تقدم - في تقديري- تصوراً شاملاً للدعوة والإصلاح بقدر ما هي تقتات على أخطاء بعض السلفيين حيناً ، وتستثمر حالة الاضطراب واختلال التوازن الذي عاشه المشهد السلفي المعاصر حيناً آخر نتيجة لحرب شرسة شعواء ، أشغلت رموز ونخب المدرسة السلفية بإطفاء الحرائق ،وإحكام إغلاق المنافذ لئلا يدخل اللصوص، وسد الثقوب ، ولم تسمح لهم بالتقاط الأنفاس ، ومراجعة الأجندة الدعوية ، وصناعة الأجواء المثالية للتصحيح والتطوير ، ومع

---

(١) انظر مقالة (الفوضى الخلاقة ... الخيار الفاشل للمناوئين للسلفية) المنشور في مجلة العصر.

هذا كله فلا ينبغي لأبناء هذه الدعوة المباركة ورجالاتها أن يجعلوا من تربص الخصوم وشراسة القصف الفكري مانعاً من الحوار والمراجعة والتقويم في ضوء قواعد وثوابت منهج أهل السنة والجماعة التي ترتكز على فهم الرعيل الأول ومن سار على هديهم للكتاب والسنة .

هذه " الأوراق " عبارة عن مجموعة من الأفكار والتصورات والمقترحات التي كتبتها في أوقات متفرقة ، وهي لا تعدو أن تكون محاولة متواضعة لإثارة عدد من القضايا والمسائل التي تستلزم في نظر الكاتب توجيه الجهود والأنظار إليها من قبل الدعاة والمفكرين والمثقفين الغيارى ، وقد شجعني على نشرها ما وجدته من تفاعل وتجاوب - بعد نشر عدد منها على الانترنت - لدى العديد من المواقع الإسلامية، والمؤسسات الدعوية ، والشباب الإسلامي في الخليج ، واليمن ، ومصر ، والمغرب ، ولعلي ألتقط هذا الدافع لأؤكد أن معظم مقالات الكتاب تتحدث عن واقع الدعوة السلفية في العالم الإسلامي بشكل عام ، ولا تختص بنطاق محلي محدد في هذا البلد أو ذاك. في الختام أعتقد أنه لا يحق لشخصي الضعيف ولا لأي كاتب في مثل القضايا والمواضيع التي أثارتها أوراقي المتناثرة

أن ينتظر الموافقة والتأييد من الجميع ، بل لا بد من اختلاف وجهات النظر ، وتباين الرؤى ، وتعدد الاجتهادات ، ومثل هذه السجالات والحوارات متى ما صلحت نوايا أصحابها واستقامت أدواتهم العلمية والفكرية فإن ثمارها ستكون طيبة مباركة إن شاء الله ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وليد بن عبدالله الهويريني
Wah١٤١٩@gmail.com

حصن الهوية الثقافية

جاء الإسلام ليكون للمسلمين منهج حياة؛ فهو دين ينطلق من قواعد وثوابت في نظرته لكافة الجوانب، بالإضافة لارتكازه على قواعد كلية، ومقاصد عامة، ودائرة واسعة من "المباح" مكّنت هذا الدين العظيم من المواءمة بين قواعده وكلياته وتغيرات الأزمنة، وتبدّلات العصور، والمسلم تبعاً لهذا المنهج العظيم في قراءته وتقييمه للحضارات والثقافات والأفكار لا ينفك عن الرؤية الشرعية الواعية المنبثقة من شريعة الإسلام الغرّاء؛ فهي شريعة ترتكز على وحي معصوم، ونظرة شمولية تزاوج بين بصيرة الوحي، وأرقى معايير العدل والإنصاف في التعامل مع الحضارات الأخرى، بالإضافة لفضاء رحب يدفع باتجاه الاستفادة من كافة المنجزات البشرية فيما لا يمس ثابتًا.

وهذه الرؤية الشرعية الواعية تكوّن لدى المسلم ما يمكن أن نسميه "الهُوِيّة الثقافيّة" التي تشكّل حصناً متيناً تتحطم على أسواره قذائف الشبهات الفكرية التي اتخذت من وسائل

الإعلام المتنوعة "منصات فكرية" تضرب بها ثوابت هذه الأمة وثقافتها، وهذا الحصن المنيع يحتوي في بعض أركانه على قنوات محددة تدلف من خلالها كافة الأفكار والمنجزات الإنسانية النافعة.

لقد أخذ النبي - صلى الله عليه وسلم - فكرة حفر الخندق وهي فكرة عسكرية فارسية، وأخذ الفاروق عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - نظام الدواوين والخراج من الحضارتين الرومانية والفارسية، وهذه الشواهد وغيرها تؤكد أن الإسلام جاء ليستفيد من المنجز البشري الذي تراكم من الحضارات الأخرى فيما لا يمس ثوابته وأصوله التي قام عليها ، ولهذا لما قدم معاذ بن جبل - رضي الله عنه - من الشام ولقي النبي - صلى الله عليه وسلم - سجد له سجود التحية، فقال له النبي: ما هذا يا معاذ؟! قال معاذ: يا رسول الله، أتيت الشام فوافقتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم، فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك. فقال رسول الله - صلى الله

عليه وسلم -: "فلا تفعلوا؛ فإني لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها".[١]

إن هذا التقليد القادم من الآخرين لم يكن مقبولاً في شريعة الإسلام مهما ظنه بعض الناس فعلاً ترحيبياً بريئاً إذا حسن قصد فاعله، ولكن هذا التقليد اصطدم بثوابت شرعية تتعلق بتوحيد الله، وإفراد الله - تعالى - بكل صور العبادة والتي منها السجود، وهذا المعيار الدقيق في التفريق بين ما يمكن قبوله من نتاج الآخرين وما لا يمكن قبوله لا يكون إلاّ لمن امتلك "هوية ثقافية" واعية، وعلماً شرعياً مستمداً من دلائل الكتاب والسنة.

ومن مزايا هذه "الهُويّة الثقافيّة" للمسلم أنها تُجنّبه الانغماس في التقييم المادي لمن حوله، تبعاً للخطاب الإعلامي السائد ذي الخصائص الغربية، كما أنها تدق جرس الإنذار في داخله ليلتفت إلى المعيار الرباني في تقييمه وقراءته للأشياء،

---

(١) جامع الترمذي (٣/٣٦٥) ، سنن ابن ماجه (١/٥٩٥)، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (٣/٢٠٠).

ولهذا عندما ذكرت أم سلمة وأم حبيبة - رضي الله عنهما - للنبي - صلى الله عليه وسلم - ما شاهدنه في كنيسة يُقال لها (مارية) في الحبشة، وذكرن حسن بنائها وما فيها من التصاوير، قال عليه السلام " أولئك قوم إذا مات فيهم الرجل الصالح، بنَوْا على قبره مسجداً، وصوّروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله"[1]. فأكد النبي - صلى الله عليه وسلم- على المنظور الشرعي الذي ينبغي أن يكون عليه المسلم حال مشاهدته لتلك التماثيل والكنائس.

عندما يشعر المسلم بهويته الثقافية الأصيلة، وتملأ عليه جوانحه، تصبح نظرته للأحداث والأماكن تلتقط كل الشواهد والصور التي تعززها وتؤكدها، بعيداً عن النظرة القريبة القاصرة التي تمعن في هجاء واقع المسلمين بما يفضي لتضعضع هذه الهوية، وإلقاء ظلال من الهزيمة النفسية في النفوس، فعندما عادت مهاجرة الحبشة إلى رسول الله - صلى الله عليه و سلم - في عام الفتح قال المصطفى - عليه الصلاة

---

(١) صحيح البخاري (١/١٦٥)

والسلام -: ألا تحدّثوني بأعاجيب ما رأيتم بأرض الحبشة؟ فقال فتية منهم: بلى يا رسول الله، بينما نحن جلوس إذْ مرت بنا عجوز من عجائز رهابينهم تحمل قلة ماء على رأسها، فمرت بفتى منهم، فجعل إحدى كفيه في ظهرها فدفعها على الأرض فخرت على ركبتيها فانكسرت قلتها، فلما ارتفعت - أي قامت - التفتت إلى هذا الفتى، وقالت: "سوف تعلم يا غُدر إذا وضع الله الكرسي، وجمع الأولين والآخرين، وتكلمت الأيدي والأرجل سوف تعلم أمري وأمرك عنده غداً". فقال المصطفى: "صدقت!! كيف يقدس الله أمة لا يُؤخذ لضعيفهم من شديدهم"[1].

لقد حمل هذا الجيل المبارك هويته الثقافية معه، وهو القادم من بلده الذي شاع فيه الاضطهاد والاستبداد إلى أرض نصرانية توجد فيها قيم العدل والإنصاف، فما وجدوا من صورة لفتت انتباههم، يخبرون بها النبي - صلى الله عليه وسلم- إلاّ صورة تلك المرأة المظلومة التي أُسقطت على الأرض،

---

(١) سنن ابن ماجه (١٤٢٩/٢)، صحيح ابن ماجه (٣٦٨/٢).

وانكسرت جرتها ظلماً وعدواناً، فتوعدت من اعتدى عليها بيوم القيامة الذي سيقتصّ الله فيه من الظالمين، وقد اختار الصحابة - رضوان الله عليهم - من مهاجرة الحبشة هذا الموقف؛ لأنه تضمن الإشارة لعقيدة إسلامية ملأت جوانح ذلك الجيل الفريد، وهي عقيدة "الإيمان باليوم الآخر".

أذكر أني لقيت شاباً مثقفاً غيوراً، فألقى عليّ شبهة عجبت أن تشكل على أمثاله، وخلاصتها: لماذا يرفض المسلمون وجود هيئات تنصيرية في بلدانهم، وهم يقومون بالدعوة لدينهم في بلاد غير المسلمين؟!

ومصدر تعجبي أن مثل هذا الاستشكال لا يطرحه أو يتبناه إلاّ من تشرب الخطاب الإعلامي العربي السائد الذي لا يتعامل مع الأديان من منظور "الحق والباطل" أو "الصواب والخطأ" ، ولا ينظر للدين الإسلامي على أنه منهج متكامل للحياة، بل ينظر للأديان والثقافات "على أحسن الأحوال" بمنظار واحد، وهو أنها مجرد "طقوس روحية" أو"أفكار أيدلوجية" يحق لأصحابها التعبير عن أفكارهم والترويج لها من باب "حرية الفكر وحرية التعبير".

ولا شك أن هذا التشرب لم يكن مقصوداً من أصحابه، ولكنه جاء كنتيجة طبيعية لغياب الحصانة والهوية الثقافية للمسلم مع هذا الطوفان الإعلامي والثقافي الذي دهم المسلمين في مجتمعاتهم، وإلّا فكيف يستشكل مسلم هذه الدعاوى، وقد آمن بأن دين الإسلام جاء ناسخاً لكل الأديان السابقة ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾، وأن كل من دان بغير دين الإسلام فهو على ضلال. "والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة، ولا يهودي ولا نصراني، ثم لم يؤمن بي إلاّ كان من أهل النار". وبأن دعاة الإسلام في دعوتهم لهذا الدين يستهدفون نقل العباد من جحيم الشك وظلام الشرك إلى برد اليقين ونور التوحيد ، قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ ﴿١٩﴾ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ ﴿٢٠﴾ وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ ﴿٢١﴾ وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾.

إن عدداً غير قليل من الشبهات والأمراض الفكرية التي تسلّلت إلى صدور بعض شبابنا جاء كنتيجة متوقعه لغياب الهوية الثقافية الأصيلة، وهو الأمر الذي أدى لتلقف الكثير من المفاهيم، والتصورات، دون تمحيص أو تدقيق.

الممارسة النقدية لا تقدم مشروعاً إصلاحياً

تُعدّ الحركة النقدية في كل مجالات النظم المعاصرة إحدى أهم وسائل التغيير والإصلاح، وتنخرط العديد من المؤسسات من فضائيات وصحف ومراكز بحوث في تقديم رؤى نقدية تهدف في مجملها لتلافي السلبيات والأخطاء في المجالات المختلفة للدول والتيارات والثقافات؛ رغبة في الوصول بالمجتمع إلى أكمل صورة ممكنة من الرخاء الاقتصادي، والتمكين الثقافي والسياسي، والاستقرار الاجتماعي. وربما كانت مهمة الناقدين في الغرب أسهل من نظرائهم في العالم العربي، وذلك لوجود أرضية مشتركة بين النظم والشعوب؛ فليست ثمة مقاعد محجوزة في أي مربع لدى الطرفين، ولهذا تكون الركائز المتفق عليها أكبر؛ فيسهل حصر نقاط الخلاف وإيجاد بيئة صحية بين أربابه، وبالتالي وضع آلية في كيفية ترجمة أحد هذه الآراء لإجراءات عملية.

إن الإسلام تجاوز في هذه الرؤية الإصلاحية إعطاء أفراده - سيما أهل العلم والرأي فيه- "حق النقد" لكل الممارسات الخاطئة التي تخالف دستوره، إلى جعلها "أمراً واجباً" يلزم من رآه أن يقوم بإصلاحه، وذلك وفق نظرة متوازنة تحقق أكبر المصالح، وتدفع أكبر المفاسد.

عندما تحاكمت معظم النظم العربية إلى غير شريعة ربها، أثمر هذا وجود كيانات ومؤسسات سياسية وثقافية واجتماعية، تقدم للمجتمع ركاماً هائلاً مخالفاً لضروريات الإسلام وثوابت شريعته، وعند ذلك نفر الدعاة والعلماء والمثقفون الغيارى لتحذير الناس وتنبيههم من هذا "النتاج" السيئ لتلك المؤسسات، فاستجاب جمهور الأمة لهم ، وانجفل الناس للخيار الإسلامي ردحاً من الزمن، ثم بعد ذلك حار الناس في كيفية ملء الفراغ الحياتي الذي كانت تملؤه مخرجات تلك المؤسسات، فازدادت حيرة الناس واضطرابهم في ظل "غياب البديل المشروع" بين حياة إيمانية رفيعة المستوى لا يطيقها أكثرهم، وبين العودة مرة أخرى إلى حظائر "النتاج السيئ".

إن الاحتساب على هذا النتاج السيئ يُعدّ واجباً شرعياً لا غبار عليه، ولكن ينبغي أن يستحضر الإسلاميون جيداً- ونحن نعيش في زمن ثورة الاتصالات- أن الاكتفاء بنقد إنتاج الآخرين وإن كان مطلوباً أحياناً، إلاّ أنه لا يمكن أن يضطلع "وحده" بأي عملية إصلاحية متكاملة ، تنهض بالناس من درك الشهوات إلى سمو الطاعات، ومن ثقافة القطيع إلى ثقافة المبادرة والريادة.

إن الخطأ الاستراتيجي القاتل الذي قد يقع فيه أي تيار دعوي يريد أن يقدم مشروعاً للناس أن يكون نتاجه "أسفاراً ضخمة" في نقد مشاريع الآخرين، مع خلو أجندته ومدرسته الشرعية والفكرية من حلول واقعية وبدائل شرعية، فلا يكفي في الجانب السياسي - مثلاً - أن ننتقد "أسلمة" بعض المفكرين غير الموفقة للفكرة الديموقراطية، من دون أن يكون لديك أي رؤية لشكل النظام السياسي الذي يتلافى السلبيات التي انتقدتها، مع موافقتها لحاجات الناس في هذا العصر، وفي الجانب الإعلامي لا يكفي نقد نتاج بعض

المحافظين من برامج ومسلسلات، بينما تخلو أجندتنا من أدنى رؤية لكيفية تقديم بديل محافظ للترفيه المنحرف الذي تغلغل في المجتمع، ولا يكفي أن تنتقد منهجية بعض الصحف في معالجة هموم رجل الشارع، بينما تخلو مواقعنا وبرامجنا لأي معالجة حقيقية لشؤون المواطن الحياتية الماسّة، فالناس ستقرأ لمن يحاكي همومها، ويتألم لجراحاتها، ولو كانت نائحة مستأجرة.

هذه الطريقة في الدعوة والإصلاح لا تثمر إلاّ جهوداً مبعثرة لها دوي اجتماعي ووهج إعلامي وأثر وقتي، ولكن سرعان ما تنطفئ عند هبوب رياح الاستبداد، أو تطمرها أتربة الشهوات والمصالح الشخصية، أو تُشرذمها وتمزقها ضبابية الرؤية المستقبلية لهذا الوهج الإصلاحي!!

بعض الفضلاء يقول إنه لا يحق لنا أن نلزم أي شخص إذا انتقد انحرافاً أو منكراً أن يقدم البديل، فيُقال: نعم، هذا لا يلزم إن كنا نتكلم على مستوى الأفراد، بل إن هذا غير ممكن في كثير من الأحيان لتعدّد مجالات الحياة وتشعّبها، وأما على مستوى الجماعات والحركات والتيارات التي تستهدف إصلاحاً شاملاً للمجتمع فهذا أمر لا مفر منه.

إن جزءاً من المأزق الذي يعانيه بعض الأخيار والغيارى ناجم عن قراءة غير دقيقة لواقع المجتمعات العربية بعد ثورة الاتصالات والفضائيات، ؛ فالاستقرار الفكري الذي نعمت به بعض المجتمعات المحافظة نتيجة لتوحّد مراكز التأثير العلمي والشرعي، ورسوخ حصيلة ثقافية شعبية محافظة في الجملة على تدينها وتقاليدها، لم تعد اليوم موجودة بنفس الزخم السابق كمّاً وكيفاً، وقد شهدت تلك المجتمعات خلال العقد الأخير تغيرات كبرى، وتحوّلات نوعيّة، لم تجعل ممارسة النقد هي الوسيلة الكافية في وقاية المجتمع من الاتجاهات المنحرفة، وذلك لسبب بديهي أن سفينة تلك الحصيلة المحافظة والاستقرار الفكري والاجتماعي على الصعيد الشعبي قد أصابتها الكثير من الثقوب، ومهمة الدعاة والإسلاميين عموماً تتطلب تقديم مشروع إصلاحي يحافظ على هوية المجتمع وثقافته مع موائمتها لتغيرات العصر التي شهدها المجتمع على أكثر من صعيد، ولهذا يعاني بعض الغيارى من انكماش الناس عن أطروحاتهم النقدية لمشاريع الآخرين، وهذا ليس راجعاً بالضرورة إلى خطئهم في نقد تلك المشاريع، وإنما مردّه إلى عاملين:

الأول: أن صاحب الأطروحة النقدية لا يقدم مشروعاً معاصراً بديلاً للمشروع أو المنتج المنتقَد.

الثاني: أن صاحب الأطروحة يطالب المجتمع بالعودة إلى فترة زمنية سابقة، وهي فترة ما قبل العولمة، وغير ذلك مما لا يمكن ترحيله لوقتنا المعاصر، فهو مطلب غير واقعي، وهذا مما يعزز شعور عامة الناس بعجز الناقد عن تقديم مشروع يمكن السير في ركابه، والمحصلة نزيف حاد في صفوف الناقدين لصالح أصحاب المشاريع القائمة مع ما لدى أصحاب تلك المشاريع من أخطاء وثغرات؛ فالناس لا تكاد تجد سوى هذا الخيار للسير في حياتها مشبعةً حاجتها الطبيعية إلى التدين والأجواء الإيمانية.

لقد قدم النبي - صلى الله عليه وسلم- إلى المدينة، ولدى أهلها عادة سنوية يشبعون فيها حاجتهم الطبيعية إلى الفرح والسرور، والاحتفال كحال غيرهم من الناس، فلم يكتف الهادي البشير بحظر ذلك العيد الجاهلي وبيان أخطاره

على الهوية، وإنما أشبع حاجتهم إلى الفرح والحبور واللعب بيومي الفطر والأضحى في إطار شرعي فريد، يجمع بين إشباع حاجتهم للفرح واللعب وبين ترسيخ الانتماء لشريعة الإسلام، وهذا هو لب الرسالة الدعوية الكبرى التي يبعثها أصحاب المبادرات والمشاريع لعموم الناس، والتي مفادها: إن بإمكانكم أن تشبعوا حاجتكم إلى التعليم والتحديث والترفيه والإبداع في إطار شرعي إيماني يعزز الانتماء للهوية الإسلامية، ويرسخ جذورها في النفوس، وينشأ في ظلالها الصغير والكبير، والعالم والمتعلم، وسائر الناس.

دعوة التوحيد.. في عصر العولمة

خلق الله آدم عليه السلام موحداً... معترفاً بالعبودية لربه جل وعلا، و على هذا التوحيد الخالص سارت ذرّيته، وبعد عشرة قرون من رحيله عليه الصلاة والسلام انحرفت ذرّيته عن التوحيد، وأشركت مع ربها آلهة أخرى عبر بوابة الغلوّ في الأولياء والصالحين، فبعث الله - عز وجل- للبشر من أنفسهم رسلاً يذكرونهم بالحكمة الكبرى التي لأجلها خلقهم، وهي عبادته ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ وكلّما ضعف وهج دعوة التوحيد، أرسل الله رسله وأصفياءه مبشرين ومنذرين، وقبيل بعثة خاتم الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم "نظر الله تعالى إلى الناس فمقتهم عربهم وعجمهم إلاّ بقايا من أهل الكتاب"[1]، وبعد بعثة الأنبياء حمل راية هذا الدين أئمة السلف وأعلام الأمة ينفون عنه تحريف الغالين

---

(١) صحيح مسلم (٤/٢١٩٧)

وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين. ومن عظيم فقه السلف ابتداء من الصحابة - رضوان الله عليهم- أنهم مع اهتمامهم بالدعوة للتوحيد بشموليته، إلاّ أنهم أوْلَوْا الجانب الأكبر من هذا الجهد لتلك الانحرافات التي شاعت في عصرهم، فعندما ظهرت فتنة الخوارج انبرى لها الصحابة، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ثم خرجت بدعة القدرية، فتصدى لها معاصروها من الصحابة كعبد الله بن عمر، وابن عباس رضي الله عنهم.

ولما قويت شوكة المعتزلة والجهمية في عهد المأمون، وشاع القول بخلق القرآن تصدى لهذه الفتنة إمام أهل السنة وقامع البدعة أحمد بن حنبل رحمه الله.

وفي العصور المتأخرة شاعت المخالفات الشرعية في توحيد العبادة عبر طقوس بدعية على أعتاب الأضرحة والقبور، فانبرى لهذا الخلل علماء أجلاء على رأسهم الإمام محمد بن عبد الوهاب فصنّف الكتب، وبعث الرسائل منافحاً على صفاء العقيدة، ومنقياً لكثير من الممارسات والأفكار من أدران البدعة والشرك. وعندما ابتُليت الأمة في القرن الماضي بمدارس

ومذاهب ونظريات منحرفة عن الإسلام كالشيوعية والماركسية والقومية والعلمانية نفر لها ثلة من العلماء مفنّدين شبهات أربابها، وموضّحين مواطن مناقضة هذه النظريات للإسلام بوصفه ديناً ربّانيّاً، وشريعة إلهية جاءت لتحكم وتهيمن على كافة مناحي الحياة؛ لأنها أُنزلت من لدن حكيم عليم.

إن الناظر عبر عدسة التاريخ، والمتأمل في خط سير هذه القافلة المباركة التي اصطفى الله رجالها الأوائل بالوحي وهم (الأنبياء)، واستخلف مَن سار على هديهم من بعدهم وهم (العلماء) ليدرك مركزية هذا الدور العلمي والفكري الذي ينبغي أن يقفه أتباع الأنبياء من أهل العلم والدعوة مهما اختلفت طرائقهم واجتهاداتهم ومواقفهم العلمية والدعوية والفكرية، ويمكنني أن ألخّص هذا الدور المركزي المأمول في الوقت المعاصر في مسيرة الدعوة والإصلاح عبر وقفتين:

الوقفة الأولى: شمولية دعوة التوحيد للانحرافات المعاصرة

أشرت في بداية المقال إلى تصدي أئمة السلف إلى تلك

الانحرافات التي شاعت في عصرهم، وبناء على هذا فالمأمول من أهل العلم والدعوة أن يخصصوا الجزء الأكبر من جهودهم العلمية والفكرية للانحرافات المعاصرة التي طالت عقيدة التوحيد في أبواب الإيمان، والولاء والبراء، وسيادة الشريعة وغيرها.

إن منظومة الغرب الثقافية التي دهمت بيوت المسلمين عبر المنافذ الإعلامية، ويتولى فئام من أبناء الأمة الترويج لها، تستلزم إعداد جيل من طلاب العلم الذين يملكون قدراً جيداً من الاطلاع على تاريخ هذه الحضارة المعاصرة، وبيان مواطن انحرافها عن الشريعة، وآثارها الخطيرة على هوية الأمة وثقافتها ومستقبلها، والسعي في بيان شمولية الإسلام، وتغطيته لكافة اللافتات البرّاقة عن الحرية وحقوق الإنسان التي يرفعها سدنة هذه المنظومة؛ لاستغفال أبناء الأمم المهزومة والتابعة، ودعوتهم للانسلاخ من قيم دينهم وحضارتهم الإسلامية. يعجبني حيناً، وأتعجب حيناً آخر أن أجد طالب علم يحيط علماً بكافة المذاهب التي كانت في القرن السابع والتي اندثر بعضها أو كاد، وهو لا يملك أدنى فكرة عن "الليبرالية"

أو "الرأسمالية" أو غيرها من الأفكار والمذاهب التي أصبح أربابها على اختلاف بلدانهم وألوانهم يروّجون قيمها وشبهاتها عبر كافة وسائل الإعلام للناس، بل إن الناظر في عالمنا اليوم لا يشك أن هذه المذاهب والنظريات أصبحت تتحكم في النظم والشركات والمؤسسات التي تمسك بمراكز القوة والتأثير في العالم. إن هذه "القطيعة" بين طالب العلم، و "انحرافات عصره" تصبّ ولاشك في خانة أعداء الأمة، بل إنها قد تفضي في أحايين أخرى إلى اختلال المعايير لدى طالب العلم ذاته، فيُفاجَأ الغيورون من هذا الشخص وأمثاله بمواقف متناغمة مع الاستبداد أو مشروع تغريبي معادٍ للأمة، وهذا ربما لم يكن مردّه بسبب وجود اتفاق أو تبعية، بقدر ما أسميه داء "الغيبوية الفكرية" التي تعمل عملها في تشكيل مواقف هذا الشيخ أو آرائه.

إن الدعوة لمجابهة الانحرافات المعاصرة في التوحيد لا يعني إهمال التصدي لشبهات الخرافيين والمبتدعة، أو اتهام المهتمين ببيان عقيدة أهل السنة في هذه القضايا بالسطحية أو الهامشية، أو الاشتغال فيما يسمونه الخلافات العقائدية

التاريخية، فإن هذا خطأ بيّن، ووهم واضح مبني على مقدمتين:

المقدمة الأولى: أن هذه الانحرافات لا تزال موجودة في واقع المسلمين، فلا يزال الجمّ الغفير من جُهّال المسلمين يمارسون ألواناً من البدع والضلالات على عتبات الأضرحة والقبور، ولا يزال آخرون من مثقفي الأمة دخلت عليهم شبهات "المرجئة" و"المعتزلة"، وقد كان لهذه الشبهات آثارها العملية على أدائهم ومواقفهم تأييداً للاستبداد، وتطبيعاً لممارسات سدنته، وجلداً فكرياً وعلمياً للمصلحين؛ فالتصدي لهذه الانحرافات يُعدّ منهجاً إصلاحياً معاصراً بكل المقاييس، لا كما يظنه بعض المفكرين عبثاً وردحاً في سراديب التاريخ.

المقدمة الثانية: إذا تقرّر أن هذه الانحرافات موجودة في واقعنا المعاصر، فالداعية والمصلح لا يقيّم مقدار هذه الانحرافات بالنوايا الطيبة لدى الواقعين في مياهها الآسنة، ولا يقيّمها بناء على وجود خصال حسنة لهؤلاء الناس في جوانب أخرى في

حياتهم، بل يقيّم هذه الانحرافات وفق معيار علمي شرعي، فإذا كانت هذه الانحرافات تمسّ حق الله الأعظم، وهو إفراده بالعبادة (حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً)، أو كانت هذه الانحرافات تمسّ كمال شريعته ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ فإن هذا يُعدّ حافزاً قوياً للسعي الجاد لإصلاح هذه الانحرافات التي جاوز فيها أصحابها الحكمة الكبرى التي لأجلها خلقهم ربهم وبعث أنبياءه ورسله، وإن كان المصلحون في مسيرتهم الدعوية والإصلاحية قد يعتذرون عن هؤلاء بأعذار الجهل والتأويل، بعيداً عن تكفير أو تبديع الأعيان.

الوقفة الثانية: استصحاب القراءة الشرعية في المسيرة الإصلاحية

يتصوّر بعض الفضلاء من المفكرين والدعاة أن استصحاب القراءة الشرعية في واقعنا المعاصر بتعقيداته وانحرافاته يساهم في صياغة نظرة حدية إقصائية للنظم والمؤسسات والطوائف والتيارات في المجتمع وهذا يفضي على خيارين أحلاهما مر،

إما خيار الانزواء والانكفاء مما يؤدي إلى تحجيم دائرة الدعوة وتخلّفها عن مواكبة حراك المجتمع، وإما خيار الصدام مع الآخرين، مما يؤدي إلى تلف ثمار الدعوة ومنجزاتها، وإضفاء أجواء التوجّس والتشكّك لدى الأطراف الأخرى من مسيرة الدعوة والإصلاح.

والحقيقة أن هذا الرأي في غير محله، وهو عائد لتأثر هؤلاء الفضلاء بتيارات وحركات إسلامية استصحبت النظرة الشرعية في عناوينها الكبرى، دون أن تلتزم بضوابطها، مما أفرز نتائج مدمرة لا تزال الأمة تتجرع مرارتها، ولا أقصر النتائج المدمرة على تيارات العنف، بل الأمر يتعداها إلى تيارات تخلّت عن هذه الضوابط؛ فغدت سيفاً مصلتاً بيد قوى الاستبداد، أو جماعات متناثرة متنافرة تحمل كل جماعة منها القابلية للتشرذم والتشظي؛ فلا تطلع شمس يوم جديد عليها وإلاّ وقد قدمت لمقصلة الإعدام الفكري أحد رموزها ورجالاتها الذين تنكّبوا ما يعتبرونه "منهجاً" يجب ألاّ يُصار إلى غيره.

إن استصحاب النظرة الشرعية فيه النجاة من طوفان التغريب، وخطر الذوبان في ثقافة الآخرين، دون جمود أو جنوح أو انغلاق على الذات، وذلك أن النظرة الشرعية المنبثقة من مصادر الشرع تعتبر "فقه الواقع" أحد ركائزها، فما لم تملك المسيرة الدعوية والإصلاحية فقهاً معمّقاً للواقع، فقد حكمت على مصداقيتها بالسقوط، وعلى مسيرتها الإصلاحية بالفشل، والعالم اليوم بجوانبه كافة أصبح عالماً متشعباً متداخلاً في كافة نظمه، ومؤسساته، واتصالاته، ولم يعد بإمكان طالب العلم أن يكتفي بالنظرة العاجلة في الصحف أو سماع من يثق به من الشباب والطلاب لتصوّره وفهمه فهماً شرعياً صحيحاً.

وفي نفس الوقت فالتخلي عن النظرة الشرعية أو ضعفها لدى الدعاة يؤدي إلى تنازلات تمسّ ثوابت الدعوة، بل تؤدي - مع بالغ الأسف- لإنتاج دعوة إسلامية مشوّهة تتناغم مع انحرافات العصر، وتكتفي بأنشطة دعوية طيبة في نفسها، ولكنها لا تمس مفاصل هذا الانحراف، وليس ثمة إشكال في "مرحلية" هذا الحراك الدعوي أو حتى الاكتفاء به والوقوف على حدوده، ولكن المعضلة تبرز أن ثمة ثمناً غالياً يُدفع إزاء السماح

بهذا الحراك، وهو تدشين خطاب دعوي يساهم في "تطبيع" هذه الانحرافات داخل المسيرة الدعوية والإصلاحية.

في نطاق العلاقة مع غير المسلمين على سبيل المثال تساهم القراءة الشرعية في حفظ الهوية الثقافية للأمة، وتمنعها من الذوبان في منظومة "الآخر" الثقافية، وفي طور إرشاد جمهور المسلمين ودعوتهم لا يجد الدعاة حرجاً من بيان تميز الدين الإسلامي، والحكم على كافة عقائد" الآخر" بالبطلان، وبيان أن إيمان المرء ونجاته لا يكون إلاّ بالإيمان بهذه المسلّمة الشرعية﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ سيما وأن طبيعة الخطاب الإعلامي السائد تضرب هذه المسلّمة الشرعية صباح مساء، وفي الوقت نفسه فالقراءة الشرعية ذاتها ترشد المسلمين إلى شرعية الحوار مع غير المسلمين، ومعاملتهم بالحسنى، بل والتعاون مع عقلائهم لتحقيق قيم إنسانية مشتركة، كتحقيق العدل، ورفع الظلم، كما في خبر حلف الفضول ,والهدي النبوي العملي في التعامل مع غير المسلمين في مكة والمدينة.

وكذلك الأمر في شأن التعامل مع المبتدعة من أهل القبلة، فالقراءة الشرعية تعطي المجتمع الإسلامي الحصانة من تغلغل الأفكار والمذاهب المنحرفة، والنفوذ إلى داخل المجتمعات الإسلامية التي يستشعر عامتها خطر ممارسات أصحاب هذه المذاهب، سيما إن كانت أدبيات وتاريخ هذه المذاهب حافلة بالخيانات الكبرى ضد الأمة والتحالف مع أعدائها ,وفي الجهة المقابلة فالقراءة الشرعية تحفظ لهؤلاء حقوقهم التي كفلها لهم الإسلام بمقتضى ظاهر حالهم من الالتزام بشعائر الإسلام الظاهرة، والحفاظ على وحدة الأوطان، ولا يجهد أصحاب القراءة الشرعية الواعية أنفسهم في التنقيب عن صدور الآخرين أو اتهامهم بالنفاق والكيد لمجرد الظن أو بأثر رجعي من التاريخ، بل يسعى أصحابها لصياغة آلية شرعية منضبطة تكفل تحقيق حالة من السلم الأهلي في أي كيان يجمع أهل السنة مع مخالفيهم، وذلك في ظل أحكام الشريعة الإسلامية، ولئن كانت شريعتنا الغرّاء كفلت لكل من يتفيّأ ظلالها من اليهود والنصارى حقوقهم الدينية والدنيوية، فكيف بالطوائف والتيارات المنتسبة لهذه الأمة؟!

معالم الوسطية في عقيدة الولاء والبراء

آيات قرآنية محكمة، وأحاديث نبوية متضافرة، وأسفار لأئمة السلف مترعة، تؤكد على أهمية وعظم شأن عقيدة الولاء والبراء في حياة المسلمين، حتى جعلها الإمام ابن عقيل معياراً لحال المسلمين يفوق معيار ازدحامهم على أبواب المساجد، أو معيار ضجيجهم بالتلبية في مشاعر الحج فقال: "إذا أردتَ أن تعلم محل الإسلام من أهل الزمان، فلا تنظر إلى زحامهم في أبواب الجوامع، ولا ضجيجهم في الموقف بلبيك! وإنما انظر إلى مواطأتهم أعداء الشريعة"(الآداب الشرعية لابن مفلح: ٢٥٥/١)

ومما لا شك فيه أن موالاة المؤمنين ومحبتهم ونصرتهم، والبراءة من الكافرين وبغضهم من أوثق عرى الإيمان كما جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: "أوثق عرى الإيمان الحب في الله، والبغض في الله"، كما أن لعقيدة الولاء والبراء آثارها الإيجابية على المسلمين بإقامتها سياجاً متيناً يحفظ هوية

الأمة وثقافتها، والمسلم لا ينطلق من بغضه وبراءته من الكفار بسبب تميز في لون بشرته أو لغته أو بلده وإقليمه، بل ينطلق في هذا من قاعدة ربانية وغيرة إيمانية على ما يقترفه غير المسلم في حق الرب جل وعلا؛ فكل من دان بغير دين الإسلام فقد تنقّص مقام الرب سبحانه، وذلك لتفريطه بحق الله الأعظم الذي أوجبه الله على الناس كما جاء في حديث معاذ رضي الله عنه "حق الله على العباد أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئاً".(١)

ولمّا كانت حكمة الخالق سبحانه قضت بوجود الكفار في هذه الدنيا إلى قيام الساعة، فقد وضعت الشريعة معايير ربانية تتجلى فيها أرقى معايير التعامل الحضاري مع غير المسلمين، والبعيدون عن استقراء منهج السلف الصالح في تقرير عقيدة الولاء والبراء يحسبون أن لهذه العقيدة أضراراً على المسلمين، بل يرون فيها عقبة تمنع المسلمين من التقدم والرقي واللحاق بركب الحضارة، ولهذا يجهد فئام منهم في تذويب الفوارق العقدية والثقافية بين المسلمين وغيرهم، وهذا

---

(١) صحيح البخاري (١٠٤٩/٣)

راجع إمّا لأنهم لم يفهموا عقيدة الولاء والبراء فهماً صحيحاً ، أو بسبب تبعيتهم الفكرية للثقافة الغربية السائدة، والحقيقة أن لهذا المسلك آثاره المدمرة على هوية الأمة وثقافتها.

ومن الإنصاف أن يُقال إن ثمة "رؤى" و"اجتهادات" من الداخل الإسلامي خلط فيه أصحابها بين عقيدة الولاء والبراء، وبين أساليب التعامل مع الكفار، وهذا - بالإضافة إلى خطئه العلمي والمنهجي- فإنه مدعاة لتسرّب زرافات من جيل الشباب من الصف الإسلامي بسبب شعورهم بالعجز عن المواءمة بين التزامهم الشرعي واستحقاقات ومتطلبات عصر العولمة الذي جعل خيار التعامل مع غير المسلمين على كافة الأصعدة خياراً حتمياً لا حيلة لهم في دفعه أو تجاهله.

وفي اعتقادي أن تأصيل وتقرير عقيدة الولاء والبراء بفهم سلف الأمة كفيل بحفظ ثوابت الأمة وثقافتها مع توفير سُبل وآليات شرعية في التعاطي مع غير المسلمين علمياً وثقافياً وتجارياً، وسأكتفي في هذه المقالة بالتعريج على ثلاثة معالم من معالم الوسطية في عقيدة الولاء والبراء رغبة في الإيجاز والاختصار:

المعلَم الأول: الثناء على الكفار بما فيهم من الصفات الحسنة لا يتعارض مع عقيدة الولاء والبراء:

إن ثناء المسلم على ما لدى بعض الكفار من صفات حسنة كالصدق أو الأمانة أو العدل أو التطور المادي لا يتعارض مع عقيدة الولاء والبراء، ومما يدل على ذلك قول الله سبحانه: ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ فوصف الله تعالى بعض أهل الكتاب بالأمانة في حفظ الأموال، وعندما اشتد أذى المشركين للصحابة - رضوان الله عليهم- في مكة أمرهم النبي - صلى الله عليه وسلم- بالهجرة إلى الحبشة فقال: "إن بأرض الحبشة ملكاً لا يُظلم عنده أحد فالحقوا ببلاده حتى يجعل الله لكم فرجاً ومخرجاً مما أنتم فيه"[1]، وقد كان النجاشي آنذاك حاكماً نصرانياً، ومع ذلك وصفه النبي - عليه السلام - بأنه لا يُظلم عنده أحد، وقد تأملت في هذا الإنصاف النبوي العظيم وقارنته بنقد بعض

---

(١) سنن البيهقي الكبرى (٩/٩) ، السلسلة الصحيحة (١٩٧/٨)

الإخوة وشدتهم على أحد الدعاة عندما أثنى على عدالة إحدى المحاكم الأوروبية، وأوغل آخرون باتهام الداعية بتزكية الأنظمة الوضعية، ولا يستريب منصف أن لدى القوم قدراً من العدل والإنصاف خاصة في إدارة شؤونهم الداخلية.

والذي أخلص إليه في خبر النجاشي أن الثناء النبوي على عدل حاكم كافر ليس فيه محذور شرعي، ولا يلزم منه تزكية جميع مواقف النجاشي آنذاك أو عقيدته أو سياسة دولته.

وقد فقه الصحابة- رضوان الله عليهم- هذا من النبي - عليه الصلاة السلام- ففي صحيح مسلم قال المستورد القرشي عند عمرو بن العاص: سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم- يقول: "تقوم الساعة والروم أكثر الناس"، فقال له عمرو: أبصر ما تقول قال: أقول ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لئن قلت ذلك إن فيهم لخصالاً أربعاً؛ إنهم لأحلم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، و أوشكهم كرة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ويتيم وضعيف ، وخامسة حسنة وجميلة وأمنعهم من ظلم الملوك".

ومن الطريف أن أحد مشايخنا في كلية شرعية ذكر بعض الصفات الإيجابية لدى الغرب في مجال البحث العلمي، فانبرى أحد الشباب المتحمس ليتّهم أستاذه بالترويج للغرب الكافر!! ....وهذه الحادثة ومثيلاتها تُعدّ إفرازاً طبيعياً للفهم الخاطئ لعقيدة الولاء والبراء، وللمنهج الشرعي الصحيح في الحديث عن غير المسلمين.

وفي تقريرنا لهذا المعيار الشرعي - الذي تتجلى فيه أسمى معايير العدل والإنصاف- يجدر التنبيه لأمر مهم، وهو أن المتأمل لعموم الخطاب القرآني والنبوي للكفار ، يجد أن هذا الثناء لبعض الصفات الإيجابية لدى الكفار جاء في سياق خطاب عام يؤكد على هوية المسلم، وتميز عقيدته، وبيان بطلان عقيدة المخالفين، ولهذا يُلاحظ على خطاب بعض الإسلاميين اختزال خطابهم لغير المسلمين في الثناء على ما لدى القوم من محاسن وإيجابيات، حتى في سياق خطاب من يسمعه من المسلمين أكثر من غيرهم ,ولهذا الخطاب المختزل آثار سلبية على ثقافة الأمة وهويتها ، وغالباً ما يتم توظيفه من قبل

تيارات بعيدة عن المنهج الإسلامي؛ مما يُفقد هذا الخطاب أصالته وبُعده الشرعي.

وفي الجهة المقابلة ربما وافقنا الكثيرون في هذا الحديث النظري ,والطرح التأصيلي، ولكن تفعيل هذا المنهج على الواقع من شأنه أن يعكس مصداقية هذا التأصيل أمام الناس.

المعلم الثاني: تثمين المواقف العادلة لعقلاء القوم:

إن اجتماع غير المسلمين في وصف جامع وهو (الكفر) لا يقتضي جعل التعامل معهم على درجة واحدة، ومن معين الهدي النبوي نستلهم الدروس؛ ففي غزوة بني قريظة والتي كان سببها خيانة يهود بني قريظة للعهد، وتحالفهم مع جيش قريش الغازي في غزوة الخندق رفض رجل يهودي يُقال له "عمرو بن سُعدى" خيانة العهد مع المسلمين وقال: "لا أغدر بمحمد أبداً"، وفي ليلة نزول يهود بني قريظة على حكم سعد بن معاذ رضي الله عنه، خرج عمرو بن سعدى، ولقي حرس الرسول - صلى الله عليه وسلم -وعليه محمد بن مسلمة، فقال محمد بن

مسلمة حين عرفه: اللهم لا تحرمني عثرات الكرام، ثم خلّى سبيله، فخرج على وجهه حتى بات في مسجد رسول الله - صلى الله عليه و سلم -بالمدينة تلك الليلة، ثم ذهب فلم يُدرَ أين وجّه من الأرض إلى يومه هذا، فذُكر لرسول الله - صلى الله عليه و سلم- شأنه فقال: "ذلك رجل نجاه الله بوفائه"[1].

إن المتأمل في هذه الحادثة يجد أن غلبة الخيانة على اليهود لم تجعل الخيانة متمحّضة فيهم، بل بقي في القوم رجال أوفياء، ولهذا لم يعامل النبي - صلى الله عليه وسلم- ذلك الرجل كما عامل بقية اليهود الذين خانوا العهد، ولهذا وجب على أهل الإسلام أن يكونوا أعدل الناس في مواقفهم مع غير المسلمين؛ فالمحارب لا يُعامل معاملة المعاهد، والمعرض عن الإسلام لا يُعامل معاملة المناوئ، وأصحاب المواقف العادلة من قضايا المسلمين لا يُعاملون معاملة المتطرفين المؤيدين لكل ظلم يطال المسلمين، وقد تجلى هذا الإنصاف في تثمين النبي -

---

(١) سنن البيهقي الكبرى (٢٣٢/٩)

صلى الله عليه وسلم- لموقف نبيل قام به أحد كفار قريش وهو "المطعم بن عدي"، وقد كان النبي - صلى الله عليه وسلم- قد عاد من رحلته المليئة بالجراح والابتلاء من الطائف، فبعث النبي - صلى الله عليه وسلم- إلى المطعم يريد الدخول في جواره فوافق، فذهب إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم- فبات عنده تلك الليلة فلما أصبح خرج معه هو وبنوه (ستة أو سبعة) متقلدي السيوف جميعاً فدخلوا المسجد، وقال لرسول الله - صلى الله عليه وسلم- : طفْ، واحتبوا بحمائل سيوفهم في المطاف فأقبل أبو سفيان إلى مطعم فقال: أمجير أم متابع؟ قال: لا بل مجير. قال إذاً لا تُخفر، فجلس معه حتى قضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - طوافه. لقد كان للمطعم هذا الموقف النبيل وقبله كان من الذين سعوا في نقض الصحيفة التي علّقتها قريش على الكعبة وفيها مقاطعة بني هاشم وبني عبد المطلب .

وتمضي السنوات وتشرق شمس الإسلام في دولة المدينة، ويلتحم جيش المسلمين مع جيش كفار قريش في موقعة بدر، ويأسر المسلمون سبعين رجلاً من قريش، ولا ينسى النبي -

صلى الله عليه وسلم- مواقف المطعم بن عدي العادلة فيقول كما في صحيح البخاري: "لو كان المطعم بن عدي حياً ثم كلمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له"، وقد ذكر ابن كثير في تاريخه أن المطعم بن عدي توفي بعد الهجرة بوقت يسير فرثاه الصحابي حسان بن ثابت - رضي الله عنه- بقصيدة ذكر فيها محاسنه، وإجارته للنبي صلى الله عليه وسلم .

لم يختلف المطعم بن عدي عن أبي جهل مثلاً.. في الكفر وعدم الإيمان بدعوة النبي - صلى الله عليه وسلم- ولكنه اختلف عن أبي جهل في هذه المواقف النبيلة تجاه النبي - صلى الله عليه وسلم- وقد ثمّن النبي - عليه الصلاة السلام- هذه المواقف العادلة تجاهه عقب عودته من الطائف، وتجاه ذلك الحصار الاقتصادي الظالم الذي فُرض على بني هاشم في شعب أبي طالب.

واليوم لن يعدم المسلمون وجود جماعات من المثقفين الغربيين، وهيئات وجمعيات أهلية في الغرب تقف مؤيدة ومنافحة عن قضايا المسلمين في فلسطين والعراق وغيرها، وما زلنا نذكر

على سبيل المثال موقف الفتاة الغربية (راشيل كوري) التي دهستها الجرافات الصهيونية في غزة وهي تحاول مع بعض الناشطين منع الجرافات من هدم بيوت الفلسطينيين؛ فالمنهج النبوي العظيم يقتضي تثمين مواقف هؤلاء العقلاء، وألاّ نساوي بينهم وبين المؤيدين للإجرام الصهيوني والغربي تجاه بلاد المسلمين.

وفي نفس الوقت الذي نطالب به الالتزام بهذا المعيار النبوي العظيم في التعامل مع عقلاء القوم، فإن هذا المعيار يقتضي ألاّ نُفرط في التفاؤل فتُختزل مواقف الشعوب الغربية في كتابات بعض المثقفين أو مظاهرات بعض الجمعيات المؤيدة لحقوق المسلمين، فمن المعلوم أن تأثير هؤلاء العقلاء على صانعي القرار في بلادهم لا يزال ضعيفاً، فمن الإنصاف أن تكون لغة الشكر والتقدير خاصة بأصحاب المواقف العادلة دون أن يُعمّم الخطاب لبقية الأطياف الغربية والتي ليس لديها ذلك الإنصاف تجاه قضايا المسلمين، بل ربما كانت عوناً للجبابرة لقهر الشعوب المسلمة واستباحة حرماتها، كما أظهرت ذلك مراراً

استطلاعات الرأي قبيل بعض الاعتداءات التي طالت بلاد المسلمين.

المعلم الثالث: حرية التعامل التجاري مع غير المسلمين

توفي النبي - صلى الله عليه وسلم- ودرعه مرهونة عند يهودي كما في الصحيح، واتفق فقهاء الإسلام على جواز التعامل التجاري مع الكفار من حيث الأصل؛ فالتعاملات التجارية بين المسلمين وغيرهم أصبحت خياراً حتمياً في هذا العصر بالذات ,ومن الخطأ أن نجعل قضية التعامل التجاري مع الكفار - والتي هي جائزة في الشرع -معياراً لعقيدة الولاء والبراء لدى المسلمين، ولئلا نبقى في حيز الكلام النظري فلعلي أعرج على مسألة مقاطعة البضائع الأمريكية أو الدنمركية التي تداعى لها المسلمون في أعقاب جرائم الإساءة لمقدسات الأمة وحرماتها، ومن المعلوم أن خيار المقاطعة كان خياراً شعبياً عفوياً أيده جمع من العلماء والمثقفين ، وعلى الصعيد الشخصي كنت ولا أزال من المؤيدين له، ولكن بعيداً عن آرائنا الشخصية، فإن تشخيص المسألة من الناحية الفقهية

يساعدنا في إعطاء المسألة حجمها الحقيقي، كما أنه يساهم في إلجام عواطفنا التي ربما انساقت حماسة وغيرة في مسألة اجتهادية ، لتقع فيما هو معلوم تحريمه من الدين بالضرورة كالغيبة، والبهتان، والتبديع، والتضليل لخيار الأمة وفضلائها.

في خضم الهبّة الشعبية للمقاطعة سُئل أحد العلماء عن حكم المقاطعة فأجاب بأن هذا من صلاحيات ولي الأمر، بناء على أن الحاكم هو الأقدر على تقدير المصالح المتوخاة من المقاطعة الاقتصادية من الأفراد، وبعد فترة أعلنت بعض الشركات الغربية استنكارها وبراءتها من جريمة الإساءة لمقدسات المسلمين، فقام مجموعة من العلماء والمفكرين باستثناء هذه الشركات من المقاطعة "تثميناً" لموقفهم ,وهذا ما سبق التدليل على مشروعيته في المعلم الثاني .

لقد تقرر لدى العارفين أن التعامل التجاري مع الكفار جائز من حيث الأصل، وأن القول بمشروعية المقاطعة الاقتصادية خاضع لمقياس المصالح والمفاسد، ولهذا فمن الطبيعي أن

تختلف أنظار الفقهاء والمفكرين في مدى المصالح المتوخاة من المقاطعة، فتعمد طائفة إلى اشتراط إذن الحاكم؛ لأنه الأقدر "في نظرهم" على معرفة المصالح والمفاسد، ويعمد آخرون إلى تثمين مواقف عقلاء القوم، كما ثمّن النبي - صلى الله عليه وسلم- مواقف المطعم بن عدي، وعمرو بن سُعدى وغيرهما من اليهود والمشركين، وتعمد فئة ثالثة إلى خيار المقاطعة الشاملة لاعتقادها أن أي استثناء سيوهن الحماسة الشعبية للمقاطعة، وسيقلل من الخسائر التي مُني بها اقتصاد الدول المعتدية بسبب المقاطعة، ولا تثريب على أي طرف في طرح رؤيته واجتهاده وبيان ضعف رأي مخالفيه، ولكن الخلل المنهجي يكمن في جعل آرائنا الاجتهادية حكماً لازماً لا ينبغي لأحد أن يحيد عنه، وأن نعزو آراء المخالفين لضعف عقيدة الولاء والبراء أو ضعف الغيرة على مقدسات المسلمين، ويكبُر الخطب عندما يستسهل فئام من الشباب وطلبة العلم الاستطالة في أعراض مخالفيهم بحجة الغيرة على مقدسات المسلمين. و"النجاة" من هذا المزلق الخطير يكون بالاستمساك بالفهم الشرعي الصحيح للمسألة بعيداً عن لجاج الخصومة، وطوفان العواطف، وضجيج الاتباع.

إن في طرح رؤية شرعية مؤصلة لعقيدة الولاء والبراء آثاراً إيجابية على المسلمين، فتقرير عقيدة الولاء والبراء يساهم في حفظ هوية الأمة وثقافتها، ويشكل درعاً واقياً ضد حملات التغريب، وكتائب تذويب المسلمين في القيم الثقافية الغربية، والتي دهمت المسلمين في بيوتهم عبر وسائل الإعلام المختلفة، كما أن في بيان معايير الإسلام العادلة في التعامل مع غير المسلمين، والإفادة من المنجز الإنساني المشترك ,دوراً مهماً في إيجاد منهج إسلامي رشيد يتعاطى مع كافة الفعاليات والأحداث،سيما وأن مبدأ الاحتكاك مع غير المسلمين لم يعد في إمكاننا دفعه أو منعه في عالم حوّلت فيها التقنية الحديثة بمخرجاتها كافة هذا العالم إلى قرية واحدة.

الاحتساب الثقافي .. أهميته وترشيده

ظل هذا الدين منذ فجر النبوة صافياً مشعاً يعم بنوره الدنيا، إيماناً وتوحيداً هداية وإرشاداً، وبعد استشهاد الفاروق رضي الله عنه، انكسر الباب عن فتن وشبهات، تزعمها أهل الأهواء والبدع، يريدون تقويض هذا الدين من داخله، تأكيداً لصدق الخبر النبوي عن افتراق هذه الأمة إلى فرق عديدة، توعدها النبي عليه السلام بالعذاب إلا فرقة واحدة تميزت بثباتها وبقائها "على ما كان عليه وأصحابه".

ومهما حاول بعض الباحثين المعاصرين تضعيف هذا الحديث في روايته أو درايته، فإن لُب معناه ثابت عن الافتراق بدلالة الأحاديث المتواترة، كحديث الطائفة المنصورة، أو الأحاديث المتفق على صحتها في ظهور فرقة الخوارج ... منذ ذلك التاريخ أدرك الصحب الكرام رضوان الله عليهم ومن سار على أثرهم من أئمة التوحيد والسنة مهمتهم الكبرى في التصدي لأهل الأهواء والانحراف عن المنهج الرباني ...

وتصدي العلماء والمفكرين لشبهات المنحرفين عن منهج الإسلام - كدين ومنهج حياة- من أوجب الواجبات، وهي فريضة جليلة لا يسع القادرون عليها التقاعس عن أدائها، ولا يخفى على المراقبين أن كافة بلاد الإسلام تتعرض منذ عقود لحملات تغريبية مدججة بأعتى الأسلحة الإعلامية والثقافية والعسكرية.

ومن المعلوم أن حياطة الدين وحماية بيضته وإبقاء جذوة التدين لدى الناس، لا تكون بتلك اللغة الشعاراتية التي ترفع راية التعايش والوئام الفكري والاجتماعي، من دون تقديم أرضية شرعية للتعايش المأمول.

واستكمالاً لمسيرة الاحتساب المشرقة منذ فجر الإسلام، ينفر اليوم في بلاد المسلمين رجال غيورون ودعاة مخلصون - نحسبهم كذلك - للاحتساب على هذا الانحراف الثقافي والفكري، الذي يشيعه التغريبيون عبر منابرهم الإعلامية المتعددة، والحركة الاحتسابية لم تجد لها متنفساً إلا على شبكة الانترنت وبعض الفرص النادرة عبر الفضائيات.

والملاحظ أن الفئات المتعضة من حركة الاحتساب الثقافي والفكري، تنقسم إلى عدة تيارات، ولا يمكن حصرها بالخصوم التقليديين، وهم الليبراليون، والذين لا تُستغرب عداوتهم الصارخة لمبدأ الاحتساب كشعيرة دينية، إذ على صخرة الاحتساب تحطمت العديد من مشاريعهم ومخططاتهم، وإن كانوا يعيشون اليوم حالة من التوهج المؤقت والجرأة غير المسبوقة لأسباب لا تخفى على النابهين.

وأما الفئات الأخرى المتعضة من الجهود الاحتسابية على أهل التغريب، فيمكن تقسيمها إجمالاً - في تقديري - إلى صنفين:

الصنف الأول: "الإسلاميون الجدد"، وإن شئت فقل الإسلاميون الحالمون من دعاة ومثقفين وأكاديميين، وهؤلاء يأملون بتعايش ووئام غير واقعي مع خصوم المنهج الإسلامي من الليبراليين والمبتدعة، وهم لا يقدمون مشروعاً واضحاً للتعايش سوى خطاب عاطفي يدغدغ أحلام الرومانسيين ولا يصمد لثوابت الشرع وحقائق الواقع، وامتعاض هؤلاء من الحركة الاحتسابية يظهر عبر تخلفهم عن الدخول في ركابها، بعد أن

كانوا من الفاعلين فيها، يرافق هذا الإغضاء عن تجديف التغريبيين وإرجافهم، النقد المستمر للحركة الاحتسابية.

وهذا النقد يصيب حيناً ويخطئ أحياناً، ولكنه لو كان نقداً هادفاً لاستبدله أصحابه بحركة احتسابية تصحيحية، ولكن الواقع يقول إن المحصلة هو جلد الحركة الاحتسابية "بسوط شرعي وإسلامي"، في تناغم عجيب مع أرباب الشهوات ليس إلا وترى الواحد من هؤلاء الإخوة يستشيط غضباً إذا قرأ فتوى أو موقفاً حاداً لأحد الدعاة في مسألة فقهية اجتهادية، ويفصح جبينه عن "تقطيبة" باهتة إذا قرأ لأحد المنحرفين وهو يسخر بثوابت الشرع، داعياً لاحتواء المخالفين والتماس المعاذير لهم.

الصنف الثاني: مثقفون ومفكرون ودعاة مهمومون بقضايا عادلة ومشروعة، كقضية "الاستبداد" أو "التقدم الحضاري في الجانب المادي"، وهؤلاء طغى اهتمامهم في هذه القضايا حتى جعلوها معياراً ثابتاً للحكم على الأشخاص والمؤسسات والتيارات، ويرون أن الواجب هو تفريغ كافة الطاقات والجهود لهذه القضايا، مما أدى بهم لازدراء أي نشاط دعوي أو

احتسابي بعيداً عن قضاياهم تلك، فترى هذا الصنف من المفكرين الأحرار يشتد تقريعه وهجاؤه للعديد من الرموز والمؤسسات الشرعية، لأن لها موقفاً غير إيجابي من قضاياهم، ناسين أو متناسين الأثر الكبير لنفس تلك الرموز والمؤسسات في وأد العديد من مشاريع التغريب والإفساد، وحماية الكثير من المؤسسات والمشاريع الدعوية والإصلاحية التي كانت عُرضة للإغلاق أو التهميش، خصوصاً في الفترة التي تلت عاصفة ١١ سبتمبر.

وفي الجهة الأخرى، تجد الثناء والإطراء للعديد من الرموز الفكرية المنحرفة، لأنها وقفت موقفاً إيجابياً من قضاياهم متناسين أو غافلين عن أثرهم الفكري والثقافي السيئ على المجتمع.

والمأمول من كل مسلم - سيما أهل الفكر والعلم- أن يرهنوا مواقفهم للمقصد الشرعي الذي يحبه الله ويرضاه، فتجد الواحد منهم يقترب ويبتعد وفق إصابة هذا التيار أو ذاك للمقصود الشرعي، والذي لا يختص بحل معضلة الاستبداد أو التقدم التقني أو قضايا التنمية، فهي وإن كانت مسائل

وقضايا عادلة ومشروعة، وجاء الشرع بتحقيقها، إلا أن مدار بوصلة المفكر الإسلامي الأصيل لا ترتكز عليها، بل إن مداره يدفع لسقف أعلى وفضاء أرحب وإطار أشمل، وهو كل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال.

فالباذلون أوقاتهم وأعراضهم للاحتساب على أهل التغريب لهم علينا حق التأييد بالدعاء وكل مستطاع، كما أن من حقهم علينا أن ننقدهم بعلم وعدل، لإيصال الحركة الاحتسابية إلى درجة الكمال البشري، لا بقصد توهين جهود المحتسب أو تثبيطه أو تشويه صورته أمام المجتمع، بحيث يكون هذا هو ديدنا وشأننا في كل معركة بين المحتسبين وخصومهم.

وعلى أقل الأحوال، فالمأمول من هؤلاء الفضلاء أن يحرصوا على تكاملية مشاريعهم الإصلاحية مع التيار الاحتسابي، فكما أن هموم الإصلاح السياسي والتنموي تعد قضايا مهمة تستحق الكثير من الجهود، فكذلك القضاء على بؤر الفساد الأخلاقي، وتجفيف ينابيع الانحراف الثقافي تصب في نفس المسار.

والمحتسبون والشرعيون، وإن وقعوا في بعض الشاء المبالغ فيه على الأوضاع، غير أنهم - وبعيداً عن الحكم على صوابية هذا الموقف أو خطئه - في الغالب لا يفعلون ذلك إلا بقدر ما يدفع الأذى عن جهودهم ومؤسساتهم في ظل أجواء اتهامية وتحريضية قذرة من خصومهم، تشكك في ولائهم لبلدانهم ووحدتها، فالمؤمل من عامة المثقفين والشيوخ الغيورين الحريصين على هوية الأمة وثوابتها ألا يجرهم الإعلام بواجهاته وقنواته المتعددة في ضرب الجهات الاحتسابية والشرعية في البلاد، وأن يضعوا نقدهم البناء في موضعه الصحيح، والذي يقتضي "وضوح المواقف" تجاه معركة الثوابت القائمة بين الدعاة والمحتسبين وبين خصومهم من التغريبيين، أو الاعتزال التام عن الأحداث بالكلية.

وأما المواقف العائمة واللغة الفضفاضة تجاه قضايا مفصلية في معركة الثوابت، والوضوح والقسوة في نقد التيارات الاحتسابية والشرعية، فهذا في حقيقته يعد "خذلاناً" للدعاة والتيار الإسلامي الأصيل، و"تجسيراً" لمخططات التغريب إلى عمق المجتمع الإسلامي.

وقفة عابرة مع الممارسات الاحتسابية على الشبكة:

شكلت مجموعة من الأقلام والأسماء رافداً احتسابياً مؤثراً ضد ما يكتبه الليبراليون في وسائل الإعلام المكتوبة والمقروءة، وقد شكل النشاط الاحتسابي على الشبكة خصماً عنيداً يُحسب له حساب لدى الخصوم، وخطاب هذه الأقلام لا يمكن إعطاؤه حكماً عاماً، ولكن اللون الطاغي فيه لا زال دون المستوى المأمول، فهو يستخدم لغة لا تتناسب مع المتغيرات الكبرى في المجتمع على المستوى الفكري والثقافي، وهذه اللغة قد تتسبب في استعداء شرائح كثيرة من المجتمع للحركة الاحتسابية والدعوية، وعندما خرج أحد الإخوة الفضلاء في قناة فضائية، ليقول إنه لو شاهد فلان من الليبراليين لبصق في وجهه، فرح أحد كبار الليبراليين الجدد أو "النيو ليبراليين"، وقال: إن خطاب هذا الرجل يمثل الصورة الحقيقية للإسلاميين.

والأمثلة عديدة على هذا اللون من التعامل، ولن أدخل في تبرير بعض الإخوة لهذا اللون من الخطاب، كمنهج عام أو تسويغه شرعاً، والذي اختلف معهم فيه، ولكني أكاد أجزم

أن عامة الناس لا يمكن أن يتقبلوا مثل هذا الأسلوب، بل ربما عدّوا ذلك المثقف ضحية لهذا الأسلوب الحاد من الشيخ المحتسب وأمثاله من الأخيار.

والحقيقة أن مراعاة أفهام الناس وطبيعة واقع وثقافة المجتمع من العوامل المؤثرة في صياغة الخطاب الإسلامي تجاه المخالفين، وهذا يبرز في نهي القرآن الكريم عن سب آلهة المشركين، وفي امتناع النبي صلى الله عليه وسلم عن هدم الكعبة وبنائها على قواعد إبراهيم عليه السلام، لأن المجتمع المكي آنذاك كان حديث عهد بكفر، وكان لا يستوعب مثل هذا الأمر المشروع.

وفي تراث أئمة الدعوة النجدية العديد من المواقف التي تؤيد ذلك ، ومن ذلك مقولة الإمام محمد بن عبدالوهاب رحمه الله (والله الذي لا إله إلا هو لو يعرف الناس الأمر على وجهه لأفتيت بحل دم ابن سحيم وأمثاله، ووجوب قتالهم، كما أجمع على ذلك أهل العلم كلهم، لا أجد في نفسي حرجاً من

ذلك)[1]، والشاهد من هذا الكلام أن الإمام محمد بن عبدالوهاب امتنع عن الإفتاء وقول رأيه في رجل، بسبب أن "الناس لا يعرفون الأمر على وجهه".

والناس اليوم لن تفهم أن يخاطب دكتور في جامعة علمية محترمة بالبصق في وجهه أو الاتهام بالزندقة والنفاق في كل شاردة وواردة، ويزعم قائله أن هذا هو المنهج النبوي والسلفي في التعامل مع أمثاله.

وهذا الدكتور يصرح في مناسبات عديدة التزامه بالإسلام، ويزعم أن ما يُنسب إليه لا يعدو أن يكون سوى عبارات قيلت على لسان شخصيات روائية خيالية، ولست في مقام تحرير هذه المسألة العينية، ولكني أجزم أن هذا اللون في الخطاب مع الليبراليين يجعل عموم الناس ينفرون من الدعاة والمحتسبين، سيما إذا رافق هذا تطبيل ممجوج، والهجوم

---

(١) مؤلفات الإمام محمد بن عبد الوهاب (١/٣١٥)

السافر والمتواصل على المخالفين داخل التيار الإسلامي وحشرهم مع خصوم الدعوة على الدوام.

فالخطاب الاحتسابي على الشبكة عليه أن يركز على مفاصل الانحراف الليبرالي المتعلقة بثوابت الشرع والمنافذ الموصلة لمشاريعهم التغريبية، واستنبات الخير في عموم الناس والدعاة على اختلاف مناهجهم أو الإعراض عنهم قدر المستطاع، إذ في الهجوم السافر عليهم بلا ضوابط كما هو الحال، عدوان وبغي، وتنفير للأتباع، وتقوية للخصوم من أهل التغريب والبدع.

هل الحركات الإسلامية.....تمثل الإسلام ؟

تبدو إجابة السؤال بدهية عند الكثيرين بالنفي ، ومرد ذلك لما تقرر في عقيدة هذه الأمة وثقافتها بأن أفراد الناس وآحادهم مهما كانت مكانتهم وفضائلهم لا يمثلون الإسلام في جميع أقوالهم وأفعالهم ، عدا النبي صلوات ربي وسلامه عليه الذي أُنزل القرآن عليه ، وجعل الله تعالى الإيمان برسالته وطاعته والانقياد لحكمه شرطا في صحة إيمان المرء ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾، وجعل أقواله وحي من الله تعالى لا خيار للمسلم في مخالفته أو التردد في الاستجابة له ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾.

في تقديري بأن السؤال عندما يكون مجرداً عن سياق التدافع العقدي والفكري والثقافي ، فإننا يمكننا أن نجيب عنه بهذه الإجابة العامة السديدة ، ولكن عندما يراد توظيفها في توصيف واقع ما ، أو تحديد مشكلة معينة ، أو الفصل في نزال ثقافي فيلزمنا التأني والتأمل وأن نؤكد على مسلّمة شرعية يدركها عامة علماء الأمة وفقهاؤها ، وبيان هذه المسلّمة في أن نقول:

إن المسلم أو الفقيه أو المثقف يحمل بين جنبيه عدداً كبيراً من العقائد والتصورات والأفكار والمفاهيم والتي يمكن أن نقسمها في هذا المقام إلى قسمين:

١- تصورات وعقائد مبنية على وحي إلهي كالقول بأن الله واحد لا شريك له ، وأن محمد هو خاتم الانبياء والمرسلين ، وأركان الإسلام ، وأركان الإيمان.

٢- تصورات وأفكار مستقاة من مصدر بشري كتلك الأفكار والتصورات التي يحملها المرء بناء على قراءات شخصية ، أودراسة أكاديمية ، أو تجارب سلوكية واجتماعية.

فهنا عندما يختلف هذا المسلم أو الفقيه أو المثقف مع شخص آخر حول جزئية تتعلق بالتصورات التي جاءت في القسم الأول والتي منبعها من الوحي المعصوم ، فلا مناص والحالة هذه أن أقول إن هذا الشخص يمثل الإسلام ، والمخالف له يمثل شيئاً آخر.

وعلى سبيل المثال عندما يختلف هذا المثقف المسلم مع شخص آخر حول وحدانية الله والشخص المخالف له يقول بالتثليث، فأستطيع أن اقول بملء فمي : إن هذا الشخص في هذا الموقف يمثل الإسلام ولاشك ، ولا مجال للحيدة أو خذلانه أو تطبيع أفكار المخالف له بأن أقول : إن هذا الشخص لا يمثل الإسلام ، لأن الإسلام أكبر من الاشخاص والأفراد والجماعات!!

وأما إذا اختلف هذا المثقف المسلم مع ذلك الشخص حول قضية أو مسألة من القسم الثاني والتي منبعها مصادر بشرية قابلة للخطأ والصواب ، فيسوغ لي هنا أن أقول : إن هذا الشخص في هذا الموقف لا يمثل الإسلام ، وإنما يمثل وجهة نظره الشخصية.

غير خاف على المطلّعين على تاريخ نشوء الحركات الإسلامية أنها جاءت قبيل خروج الاستعمار كردة فعل طبيعية لأمة ذات تاريخ مجيد أحاط الاستعمار والتخلف بكلكله على عنقها زمناً طويلاً، ولم يغادرها حتى زرع بذوره وأمراضه في ترابها، مؤذناً بتحول مفصلي في تاريخها السياسي، وذلك بنبذ شريعة ربها وراءها ظهرياً، واستيراد النظم الأوربية حاكمة في دمائها وأعراضها ... وما تبع ذلك من طوفان ثقافي وفكري قذف بعموم المجتمعات العربية في ظلمات التيه عبر ذلك التاريخ البائس في النصف الثاني من القرن العشرين، والذي انغمس

فيها معظم ذلك الجيل في الأحزاب الشيوعية والماركسية اليسارية والقومية الناصرية والبعثية العفلقية والعلمانية الغربية.

ففي المجال السياسي كان الخلاف ولا زال بين طرفين لا ثالث لهما، فالطرف الأول وهي الحركات الإسلامية، وكانت تدعو لتكون الشريعة الإسلامية هي مرجعية هذه الأمة، امتثالاً للأمر الشرعي الذي لا يختلف حوله الدعاة والعلماء والفقهاء أيا كانت خلفيتهم الفكرية والفقهية، وإن تنوعت أساليب الإسلاميين للوصول إلى هذا الحق الذي أوجبه الله على هذه الأمة، وفي الجهة المقابلة تنوعت مشاريع الرايات "غير الإسلامية"، والذي يجمعها "وصف شرعي "أقل ما يشار إليه هنا أن يقال إنه مجاف لأحكام الإسلام القطعية، فالحركات الإسلامية في مقارنة هذه صورتها تمثل الإسلام ولاشك، والحديث عن أخطاء الحركات الإسلامية وعدم عصمتها عن الخطأ أو أنها ذات طموح سياسي "غير مؤثر" البتة، ففي نهاية المطاف بخصوص المقارنة المذكورة أعلاه

فالحركات تمثل "الإسلام" بلا ريب، و"الآخر" يمثل مشروعاً ونظاماً مجافٍ للإسلام وثوابته وقطعياته.

وفي المجال الفكري والثقافي، ثمة جيش كبير من المفكرين والأدباء والإعلاميين لديه مشروع فكري متكامل مستورد من بلاد العم سام ، هذا الجيش الغازي يعتبر "الزنا" حرية شخصية، و" الربا" ضرورة اقتصادية، و"شرب الخمر" لذة روحية، وتطبيع الانحلال الأخلاقي والسلوكي "رسالة سامية"، وفي الجهة المقابلة تقف الحركات الإسلامية داعية "للفضيلة" مجففةً لينابيع "العهر والرذيلة"، منافحة عن ثوابت الدين والشريعة، ففي معركة هذه أبعادها لا ريب أن الحركات الإسلامية تمثل "الإسلام" و"الآخر" يمثل شيئاً آخر.

وفي مجال المقاومة ، يقف أبناء الحركات الإسلامية منافحين عن أولى القبلتين وثالث المسجدين ..حول أكناف بيت المقدس مرابطين مجاهدين ...صابرين مصابرين ..وإخوانهم في

الثغور الأخرى يذبون عن حمى الأمة المستباح وحرماتها...وخصوم الحركة الإسلامية يقفون في الجهة الأخرى....للذل والهوان مؤيدين ..ومع خلفاء شارون وباراك متعاونين..وعلى عورات المقاومين ومواطن شوكتهم متخابرين مخذّلين...

ففي صورة هذه تفاصيلها، لاشك أن أبناء الحركات الإسلامية يمثلون "الإسلام" ..والآخر يمثل شيئاً آخر!!

في معركة هذه أبعادها، وهذه هوية فرسانها وشياطينها، يصبح الحديث عن التفريق بين الإسلام والحركات الإسلامية في أحسن أحواله "حيدة" عن معركة الثوابت، وتصبح "التسوية" بين أبناء الحركات الإسلامية وخصومهم "ظلماً وجوراً"، وتصبح الدعوة للمراجعة والتصحيح حوراً بعد الكور.

الخلاف الفقهي (١/٢)

لو سعى أحد الباحثين لجمع مسائل الخلاف الفقهي بين الصحابة رضوان الله عليهم، لتحصل له من ذلك مجلداً ضخماً، مسائل كثيرة كان للسلف فيها أقوال مختلفة، ورؤى متعددة في فهم النصوص الشرعية، وفي عموم طريقة السلف في التعامل مع خلافاتهم، قلمّا ادعى أحدهم احتكار فهم النص الشرعي، إذ إن التربية النبوية التي نشأوا عليها، غرست فيهم معاني إعذار المخالفين والبعد عن الإطاحة بهم، وما حديث (لا يصلين أحدكم العصر إلا في بني قريظة)[1]، إلا شاهداً على هذه التربية العظيمة.

فالصحب الكرام الذين شهدوا التنزيل، وصحبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانوا أعلم الناس بلغة العرب،

---

(١) صحيح البخاري (١/٣٢١)

اختلفوا في فهم هذا الحديث النبوي ثم اختلفوا بعد ذلك في الجانب التطبيقي العملي، فرأت طائفة أن تعمل بظاهر النص النبوي، سيما والنبي عليه السلام هو المشرّع، فقالت: لا نصلي العصر حتى نصل لبني قريظة ولو خرج الوقت، ونظرت الطائفة الأخرى إلى أن النبي عليه السلام إنما قال عبارته ليستحثهم على الإسراع والمسير، أما وقد حضر وقت الصلاة، فإن الله يقول (إن الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً) فصلوا في الطريق، فأقر النبي عليه السلام الطائفتين على اجتهادهم، وإن كان الصواب لدى إحدى الطائفتين.

بل ذهب بعض السلف إلى أبعد من ذلك، فقد كان أحدهم ربما تنازل عن اجتهاده ورأيه الفقهي الذي يراه موافقاً للسنة إلى قول يراه مرجوحاً رغبة في وحدة الصف وجمع الكلمة، وهذا التنازل يقتصر في الجانب العملي لا القناعة العلمية، فالصحابي الجليل عبدالله بن مسعود رضي الله عنه، كان يرى أن السنة في الحج هو قصر الصلاة في منى، ولكن أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يرى أداء الصلاة

تامة، وعندما صلى عثمان بالمسلمين أربعاً أتم خلفه ابن مسعود أربعاً، وقال: (الخلاف شر)[1].

لقد قدم الحُجاج من كل الأمصار والبلدان لأداء فريضة الحج وفيهم الأعراب والجهال ودهماء الناس، وكان انقسام الصحابة أمامهم في أعظم الفرائض العملية وهي الصلاة من شأنه أن يعكس صورة سلبية لصحابة رسول الله رضوان الله عليهم الذين كانوا هم قدوة الناس وأسوتهم.

وإذا أردنا أن نرصد واقع السلفية المعاصرة في بلاد الحرمين وفي غيرها ونقارنه بهذا المنهج السلفي الأصيل، وجدنا أن ثمة خللاً وقصوراً في تبني هذا المنهج إزاء عموم المسائل والقضايا الاجتهادية. ولئن كان النهج الذي سلكه بعض علماء الدعوة السلفية في توحيد الفتوى واستبعاد كل فتوى تخالف السائد في البلد أو (ما جرى عليه العمل) خياراً ناجحاً، أدى إلى

---

(١) سنن أبي داود (٦٠٢/١)، وصححه الألباني في صحيح أبي داود (٣٦٩/١)

قدر كبير من الاستقرار في المجتمع المحلي آنذاك، فإن هذا النهج على التسليم بصحته، لم يعد بالإمكان انتهاجه لأسباب كثيرة، منها الانفجار المعلوماتي وتيسر سبل المعرفة والعلم وكثرة المفتين وغياب كبار العلماء الذين كانت تدين لهم الجماهير بالولاء.

وليس ثمة حل ناجع إلا بترسيخ هدي السلف الصالح في التعامل مع المسائل الاجتهادية، فكل قول اختلف حوله أئمة السلف من الصحابة ومروراً بأصحاب القرون المفضلة والمذاهب الأربعة، فلا مجال فيها للتسفيه أو التضليل أو التبديع أو اتهام المخالف بقلة الديانة.

إن الهجمة الشرسة التي طالت المنهج السلفي المعاصر وشيوخه ورموزه من قبل خصومه المذهبيين واللادينيين في ظل الأجواء السبتمبرية خلال العقد الحالي، لا ينبغي أن تشكّل حجاباً عن التقويم والمراجعة، ولا ينبغي أن نغالط الحقائق الواضحة، فنزعم أن السلفية المعاصرة لم تضق يوماً بالخلاف السائغ في مسائل الاجتهاد، فالمنصف يعلم جيداً إننا إلى زمن قريب أنه لو تجرأ أحد المشايخ عبر قناة فضائية مثلاً.. وقال

بجواز أو كراهة الإسبال بلا خيلاء (وهو قول جمهور الفقهاء)، أو بجواز زيارة النساء للقبور، أو قال بجواز أخذ ما زاد على القبضة من اللحية أو الصبغ بالسواد أو بغيرها من المسائل المخالفة للسائد في العرف السلفي العام، لأدى هذا الأمر إلى تطاول الشباب على هذا العالم، واتهامه من قبل بعض المشايخ وطلبة العلم بالتمييع أو التساهل أو ترك إتباع الدليل.

والشواهد على ذلك كثيرة، ابتداء من موقف بعض العلماء من القول بجواز الرمي قبل الزوال في الحج، وهو قول عطاء ومذهب أبي حنيفة، وقد رجع إليه بعض العلماء المعاصرين حالياً، وانتهاء بالموقف من كتاب الشيخ دبيان الدبيان، الذي ذهب فيه إلى قول جماهير العلماء في مسألة اللحية بجواز الأخذ بما زاد عن القبضة، وليعذرني إخواني وأحبتي لذكر هذه الشواهد، لأن بعض الغيورين في ظل هجمات الخصوم ، يبالغون في تبرير كل مواقفنا العلمية والدعوية.

ربما اعتقد بعض الإخوة أن ذكر بعض الأمثلة السابقة، يشكل بُعداً تربوياً سلبياً على الشباب المتدين وعلى عموم

المجتمع، فأقول هذا الملحظ قد يكون وجيهاً، وليس من شرط الإصلاح إشغال الشباب بالحديث عن أخطاء أهل العلم والفضل، ولكن حبذا لو اتفقنا على حاجتنا في تقديم خطاب سلفي يبعث منهج السلف الصالح في الانتصار لرأينا الفقهي الاجتهادي، والإدلاء بحجتنا وبراهيننا دون تضليل أو إقصاء، ما دام المخالف لم يخرج عن إجماع السلف في فهم النصوص الشرعية.

لا زالت ذاكرتي الكليلة تتذكر بأسى وألم شديدين تلك المعارك الهوجاء التي نشبت بين الشباب المتدين قبيل تدشين قناة المجد الفضائية، وهو الأمر الذي أدى إلى صدور كتاب قدمّه عدد من خيار المشايخ وطلبة العلم يحذرون فيه من قناة المجد وخطورتها على المتدينين، ولم تكن المعضلة في تبني مؤلف الكتاب أو من قدمّ له من المشايخ الكرام للقول الفقهي القائل بتحريم التصوير بأنواعه، فهذا قول فقهي معتبر له وجاهته واحترامه، ولكن المشكلة كانت في تبني هذا الرأي الفقهي الاجتهادي بشكل حدي وقطعي في نازلة من النوازل التي اختلف حولها الفقهاء المعاصرون ، والأكثرون على تجويزها،

ثم القفز لاتهام الآخرين القائلين بالجواز أو المشاركين فيها بالزيغ والانحراف والانفلات، مما أثار حالة من الاصطفافات والمعارك، وحالة ذهول واضطراب لدى الشباب إزاء هذا القصف والقصف المضاد، وقد انجلى غبار تلك المعركة ولكن بقيت النفوس مشحونة ومختلفة ومتنازعة تترقب الإطاحة بخصومها عند أقرب فرصة سانحة.

إن حركة إسلامية إصلاحية تستهدف إصلاح المجتمعات، وإنقاذ الأمة من حالة التردي التي تعيشه على كافة الأصعدة، لا يمكن أن تواصل السير بشكل متماسك البنيان وواثق الخطى في وسط ظروف ومتغيرات متلاحقة ونوازل متتابعة بلا منهج سلفي رشيد، يخلق فضاء رحبا للاختلاف السائغ بين أنصاره ورموزه.

(الخلاف الفقهي ٢/٢)

إن التعامل الحاد في مسائل الاجتهاد التي اختلف حولها السلف الصالح، أو في النوازل التي تباينت وجهات نظر الفقهاء المعاصرون حولها، يزرع ألغاماً مدمرة وعقبات كبرى في المسيرة الدعوية والإصلاحية، وتتجلى هذه المعوقات والسلبيات في التالي:

أولاً: أنه خلاف المنهج السلفي والإطار العام الذي كان عليه أهل القرون الأولى وأئمة المذاهب الأربعة في التعامل مع مسائل الاجتهاد، وطالب العلم الذي يطلّع ويقرأ أمهات الكتب في الفقه والحديث قراءة فاحصة ومعمقة، سيتجلى له هذا الثراء المعرفي والتنوع العلمي الذي ساد في المجتمع الإسلامي في مسائل الاجتهاد منذ عهود الصحابة رضوان الله عليهم، فمحاولة قسر الناس أو حتى الشباب المتدين على قول فقهي واحد دون إعذار للمخالفين، يعد خرقاً للمنهج الذي كان عليه سلفنا الأوائل.

ثانياً: أنه يؤدي إلى حالة من التشظي والانقسام بين العلماء والدعاة وعامة الشباب المتدين، والانشغال عن الأخطار الكبرى التي تحيط بالأمة، والتشاغل عنها بمسائل ثانوية لدى بعض الفضلاء، وهي مسائل ثانوية لا في أصلها الشرعي ولا في بحث مسائلها، ولكنها ثانوية أحياناً وعبثية حيناً آخر..إذا ترتب عليها إنفاق الأوقات وحشد الطاقات لتسود أقوالنا ورؤانا، وتسفيه إخواننا وشركائنا في مسيرة الدعوة والإصلاح.

ثالثاً: أن هذا النهج يؤدي إلى ضعف مصداقيتنا أمام الشباب المتدين خصوصاً وعند عموم المجتمع، فعلى سبيل المثال كان لعدد من علمائنا الأجلاء مواقف عظيمة ومشكورة في الرد على من أخطأ في مسألة الإيمان، وقال بقول المرجئة في إخراج العمل عن مسمى الإيمان أو في حصر التكفير بالجحود والتكذيب، وقد أطفأ الله بمواقف هؤلاء العلماء الأكابر فتنة كادت أن تضرب التيار السلفي في أعماقه.

ولكن في الوقت نفسه، فإن مصداقية هؤلاء العلماء الأكابر قد تضعف لدى المتلقين وحتى لدى الأشخاص المردود

عليهم، إذا اطلعوا على فتوى هؤلاء العلماء في منع كتاب أحد طلبة العلم في اللحية ومصادرته ووصف مؤلفه بإتباع الأقوال المهجورة المخالفة للسنة، لمجرد أنه قال بقول جمهور الفقهاء بجواز الأخذ بما زاد عن القبضة، وأرجو ألا يغرق القارئ الكريم في هذا المثال، وإنما المراد أن اتخاذنا - كدعاة وطلبة علم - مواقف حادة تجاه مسائل اجتهادية اختلف حولها السلف، يضعف مصداقيتنا لدى المتلقين، مما يؤدي للتشكيك بمحددات خطابنا الدعوي وثوابته، ولعل هذا الملحظ كان سبباً لتسلل فئات من الشباب المتدين من محيط التدين والدعاة إلى التيارات التغريبية، وهذا اذكره تفسيراً للظاهرة لا تبريراً لها.

رابعاً: اختلال توازن خطابنا الدعوي وانحراف بوصلة جهدنا الاحتسابي، إذ أن هذا النهج لا يعطي عند النظر إلى المنكرات والمحظورات حجمها الطبيعي الذي أولته إياه الشريعة، وذلك بتضخيم ما هو مختلف في تحريمه والمفاصلة عليه، مع الغياب التام عن التصدي لمنكرات لها أثر كبير على دين الناس ومعاشهم، وهذا يتجلى في اغتفار تقصير العديد من

أهل العلم إزاء معضلة الاستبداد وقضايا الأمة الكبرى في فلسطين والعراق وغيرها من جهة، وفي الجهة الأخرى المفاصلة وإثارة المعارك إزاء فتوى في مسائل اجتهادية والتي وإن سلمنا بمشروعية الرد على أصحابها وتفنيد أقوالهم، إلا أن الزوابع المثارة حولها لا تتناسب مع حجم المسألة المثارة لا في جانبها النظري ولا العملي.

والسير على منهاج السلف في الموقف من المخالف يقتضي ألا نسوي بين المحرم المتفق عليه، والمحرم المختلف فيه، سيما في قضايا النوازل، ولو أردت أن أسوق مثالاً حياً فإن لي أن أضرب المثال بموقف الشيخ الإمام عبدالعزيز بن باز رحمه الله من التصوير وحكم ظهور الدعاة على شاشة التلفاز، فالشيخ رحمه الله كان يرى تحريم التصوير بأنواعه ومع ذلك فعندما سُئل عن حكم ظهور الدعاة في التلفاز عدّ ذلك من أعظم أسباب نشر دين الله والرد على أهل الباطل.(مجموع فتاوى بن باز في العقيدة ٨١٧/٢). وأيا كان السبب الذي لأجله أباح الشيخ عبدالعزيز لمن يرى جواز التصوير الظهور في التلفاز، فإن الشاهد أن فتوى الشيخ عبدالعزيز تبين تفهمه لهذا الخلاف

السائغ، بعيداً عن نهج الآخرين الذين نهجوا اتهام القائلين بالإباحة بالتساهل أو بالتفريط وقلة الديانة، وهذا النهج "البازي" مع المخالفين قليل عند العديد من الفضلاء وطلبة العلم، ربما ظن بعض القراء أني بالإسهاب في هذه النقطة أقلب أدراج التاريخ المغبرّة، وابحث فيما انتهى فيه البحث إلى الجواز لدى الأغلبية الساحقة، والحقيقة أني ضربت هذا المثال للتوضيح، وإلا فواقع التيار السلفي العام تجاه مسائل ونوازل عديدة يشكّل ألغاماً تعترض طريق السائرين، والمشهد يعاد عرضه في مواقف وأماكن أخرى، إذ الخلل في التعاطي مع مسائل الاجتهاد خلل منهجي وليس محصوراً في هذه المسألة أو تلك.

ينبغي أن يوقن السلفيون الغيورون أن حالات الاضطراب المنهجي التي طالت أعداداً من الدعاة، والانتكاس الفكري والسلوكي الذي طال طائفة من الشباب المتدين، سوف يزداد ويتوسع إذا ما قابلنا هذه الظاهرة بالتبرير لكافة محددات خطابنا الدعوي والعلمي، واكتفينا بالحديث العام النظري من أن الخطأ لا تسلم منه حركة أو تيار بشري، فالاكتفاء

بموقف "الممانعة" لن يجدي نفعاً بل سيفاقم المشكلة، فالشباب المتدين سيطّلع على كتب الفقه المقارن وأقوال الفقهاء المعاصرين في هذه النازلة أو تلك، وسيكتشف أننا كنا نقصي فلاناً وفلاناً لأنه قال بقول فقهي قد قال به جمهور السلف أو جمهور الأئمة الأربعة.. وعندها ستتجاوز ردة فعل ذلك الشاب وأمثاله من المتعلمين رد موقفنا من هذه المسائل الاجتهادية إلى التشكيك في ثوابت خطابنا الشرعي والدعوي، ابتداء بمسائل توحيد العبادة ومروراً بتوهين عقيدة الولاء والبراء وانتهاء بتهميش حاكمية الشريعة والإزراء بالمنهج السلفي ومحدداته، أو الانتقال للتيارات الإسلامية الحديثة التي نكصت عن المنهج السلفي في الدعوة والإصلاح.

لقد آن الأوان لرجال الدعوة السلفية في بلاد الحرمين وكافة الأمصار، أن يرفعوا راية الاجتماع والالتفاف حول ثوابت الشريعة وموارد الإجماع، ولندع شيوخنا وشبابنا المتطلّع للعلم والمعرفة ليستنشق هواء بحبوحة الشريعة، وفضاء

الاختلاف الفقهي السائغ[١]، ولنعلّم هذا الجيل احترام أهل العلم وإحسان الظن بهم، ولنلقنه منهجية السلف التي تمنح لمن كان له الأهلية العلمية الحق في النظر النصوص والترجيح لما يظن أنه أقرب للدليل دون تسفيه أو تضليل أو إطاحة بالمخالفين، وتعلّم غير المتخصص أو من قصرت حصيلته عن الأهلية العلمية، أن يقلد من يثق بدينه من العلماء، دون تتبع للرخص وانتقاءٍ للأقوال والفتاوى تشهياً فقد علمنّا المنهج ذاته أن تتبع الرخص "زندقة".

بهذا المنهج السلفي الأصيل، سوف نجنب الصحوة وقافلة الإصلاح والتغيير العديد من المعوقات والانشقاقات، ونبطل ألغام التشظي والانقسامات، وإذا كان ثمة رؤوس شابت على

---

(١) حديثنا عن الخلاف الفقهي السائغ أو ما يسميه شيخ الإسلام ابن تيمية مسائل الاجتهاد حيث يقول (مسائل الاجتهاد من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه) مجموع الفتاوى ٢٠/٢٠٧ ، ولا تتطرق فكرة المقال للموقف من الأقوال الشاذة أو الآراء المحدثة .

خلاف هذا النهج المبارك، فلا أقل من تربية أجيالنا الحالية ونشر الوعي بين شبابها على هذه المنهجية السلفية الأصيلة.

الصحوة وفقه الواقع ....عود على بدء

يتفق أهل الفقه والفكر على "ركنية فقه الواقع" لدى أي باحث أو فقيه أو مفكر للوصول لحكم موضوعي للمسألة أو القضية المراد بحثها، واتخاذ موقف شرعي أو فكري إزاءها، وفي الشأن الفقهي تبرز القاعدة الأصولية الشهيرة (الحكم على الشيء فرع عن تصوره)، وقد أوضح علماء الأصول في كتبهم أهمية هذا الأمر للفقيه والمفتي.

ومصطلح "فقه الواقع"، وإن كانت مضامينه أصيلة في كتب الفقهاء وفي عرف العلماء والمفكرين، إلا أنه برز في محيط الصحوة الإسلامية مع محاضرة (فقه الواقع) للشيخ د. ناصر العمر، والتي طبعت بعد ذلك في كتاب، وقد أجلب المخالفون على الشيخ بخيلهم ورجلهم عقب هذه المحاضرة، متهمين الشيخ العمر، بوصف كبار العلماء آنذاك بالبعد عن تصور الواقع السياسي والثقافي الذي تعيشه الأمة.

وبعيداً عن الغوص في أحداث تاريخية قد يكثر الجدل حولها دون طائل، فإن الملاحظ أن هذا الركن الركين في الحكم على أي قضية شرعية أو سياسية أو ثقافية، قد بدأ يعلوه الغبار بفعل الأحداث العاصفة فكرياً وثقافياً وأمنياً التي مرت بها بعض البلاد الإسلامية خلال العقد الأخير، ويظهر لي أن الحاجة ماسة اليوم لنفض الغبار عن هذا المفهوم الأصيل، وهو "فقه الواقع"، فالمسيرة الدعوية والإصلاحية لا يمكن أن تحقق أهدافها الكبرى دون أن تأخذ باعتبارها ركنية فقه واقعها السياسي والاقتصادي والثقافي.

وعند التأمل ومحاولة تحليل أسباب هذا الخلل، ظهر لي أن ثمة عاملين مهمين أفرزا هذا الخلل في فقه واقع الأمة:

العامل الأول: التقصير في الأخذ بالأسباب المعينة على فقه واقع الأمة

ظل التيار السلفي المحلي يعاني ضموراً في فقه واقع الأمة السياسي والثقافي، فاتخاذ موقف شرعي من قضية الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، استند إلى "ظواهر" الحدث، فما أفرز

تبسيطاً للموقف الشرعي، فالمسألة غير عويصة بالنسبة لكثير من الفضلاء، فالقضية واضحة وضوح الشمس... دولة ملحدة كافرة تغزو دولة مسلمة، وبالرجوع لمصنفات الفقه الإسلامي، فالحكم الشرعي بدهي ولا يحتاج للكثير من التأمل، فتم اتخاذ قرار دعم الأفغان بالأموال وحث الشباب على الذهاب للجهاد، وهكذا اصطفت البنادق السلفية بأنواعها في صف واحد مع المعسكر الغربي ضد المعسكر الشرقي في أوج الحرب الباردة، ولا مجال للزعم هنا بأن ما حدث كان عبارة عن "تقاطع مصالح" بين السلفيين ومعسكر الغرب، فوتيرة الأحداث بعد ذلك أظهرت أن التيار السلفي برموزه كان يدور في دائرة "المفعول به".

وليس ثمة إشكال في أصل نصرة أي بلد مسلم يستباح من الغزاة، فهذا أيضاً لا غبار عليه، بل إن هذا هو المتعين، ولكن الرؤية التبسيطية للحدث، والغفلة عن فقه واقع صراع الدول العظمى آنذاك، والجهل بالخلفيات والبواعث التي كانت تحرك قادة الأحزاب الأفغانية، والنظر في جدوى ذهاب الشباب لجبهات القتال، أفرز توصيفاً خاطئاً للواقع، وأخطاء فادحة في

صياغة الموقف الشرعي للحدث، ولهذا وقع بعض السلفيين في التناقض لدى العامة، عندما اختلفت مواقفهم تجاه الاحتلال الغربي لأفغانستان.

وفي المواقف الشرعية عموماً من النظم العربية المعاصرة، والهيئات الدولية، والأحزاب السياسية، ظل الضمور كامناً في الرؤية السلفية التقليدية لواقع الأمة السياسي والثقافي، فمتى يدرك فضلاؤنا أن اتخاذ أي موقف شرعي من نظام سياسي أو تيار فكري أو منظومة ثقافية، لا يكفي فيه قراءة العناوين الكبرى، والشعارات المرفوعة، وترحيل الفتاوى والأقوال الفقهية من أزمنة سالفة تختلف عن واقعنا اختلافاً جوهرياً.

متى يدرك السلفيون أنهم مع حاجتهم - ولا شك - لكتب السياسة الشرعية، فهم بحاجة كذلك للإطلاع على كتب فكرية وسياسية واقتصادية، كتبها متخصصون في هذه العلوم، وليس المقصود جعل هذه الكتب مصدراً وحيداً للمعرفة أو التأثر بخلفيات كتّابها الفكرية، ولكن المقصود أن الإطلاع على مصادر متنوعة في المعرفة سوف يكون ولاشك

مغذيّا رئيساً لصياغة رؤية شرعية موضوعية للقضايا والأحداث، مع التأكيد على ضرورة التسلح بالعلم الشرعي.

وفي المناخ الثقافي المحلي، أفرز هذا الضمور تبسيطا وتسطيحاً لمفاصل الخلاف مع التيار الليبرالي، فأصبحت "قيادة المرأة للسيارة"، والقول بجواز "كشف المرأة لوجهها" معلماً من معالم العلمنة في العقل الجمعي السلفي، وأذكر أني استمعت لشرح أحد شيوخنا في درس علمي، فذكر فيها أن القول بجواز كشف المرأة لوجهها من علامات دعاة السفور، ولست أنكر هنا أن التيار الليبرالي حاول تنفيذ مخططاته التغريبية عبر بوابة (الخلاف الفقهي)، كما أني قد أعتذر لهذا الشيخ الفاضل، بأنه أراد بكلامه ظرفاً زمنياً محدداً، كانت الحناجر التي ترفع مثل هذه الأقوال حناجر ليبرالية، كما أني أتفهم كذلك أن يكون ثمة مواقف ممانعة مشكورة ومطلوبة تجاه هذه القضايا، ولكن ثمة فرق جوهري بين أن أقف موقفاً شرعياً مصلحياً من قضايا فقهية معينة، كالقول بمنع قيادة المرأة للسيارة أو منع كشف الوجه، وبين أن أجعل هذه الأقوال الفقهية المعتبرة عند جمهور الفقهاء (مفصلاً عقدياً ومنهجياً)

بيننا وبين القائلين بها، وأربّي الشباب المتدين في درس علمي خاص على هذا التصور الخاطئ، ولعل هذا الإشكال لا ينحصر في عدم فقه الواقع بل يتجاوزه إلى مشكل علمي منهجي.

ذكر لي أحد الشيوخ، أنه صلى في بعض المساجد التي شهدت خطباً رنانة، ودعوات من منبر الجمعة ضد أشخاص أكاديميين بأعيانهم، بوصفهم رموز التغريب والفساد عقب أحداث دمج رئاسة البنات مع وزارة التربية والتعليم، ومرة أخرى ليس الإشكال في مبدأ الاعتراض على قرار كهذا أو الاحتجاج عليه، ولكني أجزم أن الخصوم لو طالبونا ببرهان أو مستند أو إثبات لاتهام فلان من الناس بأنه علماني، لما وجدنا سوى تأييده لدمج الرئاسة مع الوزارة، أو إدخال الموسيقى في محفل تربوي، أو تأييده لقيادة المرأة للسيارة.

وقبل أن أغادر هذه النقطة أعيد التنبيه أنه لا يخفى على المطلع وجود تيار ليبرالي يسعى للتغريب، ولهذا التيار رموزه الذين أظهر الكثير منهم منطلقاتهم الفكرية عبر كتب ومقالات، فهؤلاء لا شك في وجوب الوقوف في وجه مخططاتهم

التي تستهدف دستور البلد المعلن، وهو الشريعة الإسلامية، ولكن الحديث هنا عن العجلة في رمي شرائح من المثقفين والأكاديميين والإداريين بالعلمنة والتغريب بسبب عدم استقامتهم ظاهرياً والميل لبعض القضايا والمسائل التي لا تُعد مفصلاً عقدياً وفكرياً، وهذا الموقف قد يولّد ردة فعل تجاه الإسلاميين، تقذف بهؤلاء إلى ضفة التيار الليبرالي.

العامل الثاني: ضغوط الواقع تفرز خللاً في فهمه

يسر الله لي أن أحضر محاضرة، ألقاها أحد المشايخ في قاعة جامعية عن الحوار الوطني، وقد ذهب الشيخ في تحليله لأسباب النظرة السلفية السلبية تجاه مصطلح "الوطنية" إلى الصدام التاريخي السياسي والثقافي الملتهب الذي شاع في المنطقة العربية في الستينات بين القوميين والإسلاميين، ورأى الشيخ أنه ليس ثمة حرج في الدعوة إلى الوطنية مستدلاً بأحاديث الإحسان إلى الجار، وما نص عليه الفقهاء من أولوية

فقراء البلد بأموال أغنيائه، كما في حديث معاذ عندما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن.

ومع قناعتي بأن محبة الأوطان التي ينشأ فيها الإنسان مركوز في فطرته، والسيرة تشهد بشواهد على ذلك، فقد أصابت الحمى المهاجرين بعد هجرتهم للمدينة، فكان بعضهم كأبي بكر وبلال رضي الله عنهما، ينشد الأشعار في جبال مكة وشعابها شوقاً إليها، كما أن مجرد الانتساب إلى بلد معين لا إشكال فيه، فقد كان هذا موجود عند السلف بلا نكير، بل سبق أن ذكرت في مقال سابق، أن ليس ثمة محذور شرعي من التعاون بين أهل السنة ومخالفيهم من أهل البلد، لتنمية بلدهم والسعي في تحقيق ما كفلته الشريعة للجميع من حفظ أمنهم ورقي اقتصادهم وازدهار بلدهم، سيما والجميع يعيش في ظل كيان دستوره المعلن هو الشريعة الإسلامية، وهذه نعمة كبرى يختص بها الإسلاميون في السعودية دون غيرهم..إلا أن تحليل الشيخ المحاضر للموقف الإسلامي الحاد في الماضي والحاضر تجاهها، حوى كثيرا من التبسيط، فمصطلح "الوطنية"، مصطلح حديث، وفد على المسلمين خلال

القرن الماضي من الغرب، وله محدداته وقواعده، التي تتجاوز ما ذكره الشيخ عن إحسان المرء إلى جيرانه أو دفع الزكاة لفقرائها، وعندما يريد أي باحث متجرد أن يقيّم مصطلحاً وافداً، عليه أن يراجع تاريخ هذا المصطلح ومحدداته وقواعده التي اتفق حولها المهتمون والمختصون، لئلا تدفعه ضغوط الواقع لـ"أسلمة" مصطلح لا توجد صورته إلا في ذهن قائله، وأما المتخصصون في علوم السياسة والعلوم الإنسانية عموماً، وطبيعة الخطاب الإعلامي السائد في المجتمع فيطرحه بصورة مغايرة تماماً، وطبقاً لما جاء به سدنته من إعلاء الرابطة القطرية على كل الروابط الدينية، وعندها يتم تسيير الجماهير خلف الخطاب الإعلامي السائد، بعيداً عن الفهم الخاص للمصطلح الذي يطرحه هذا الداعية أو ذاك، ومع تسليمنا بأثر الصراع السياسي بين القوميين والإسلاميين في الستينات في إذكاء الصراع، إلا أن قصر الموقف السلفي على هذا العامل حوى كثيرا من التبسيط، وفي ظني أن ضغوط الواقع وخصوم اليوم الذين يمعنون في اتهام الدعاة بعدم الإخلاص لأوطانهم ساهم في تشكيل هذه النظرة التبسيطية للموقف الإسلامي.

ومن صور تأثير ضغوط الواقع في فقهه، ما كتبه أحد الدعاة عن محاسن الدول الغربية، مثنياً على ما اسماه "تداول السلطة" عندهم، منكراً أحوال الكثير من البلاد العربية، التي ما أن تنام على نبأ انقلاب حتى تستيقظ على نبأ انقلاب آخر، وعند التأمل في خطاب هذا الداعية المرئي والمسموع إزاء الأوضاع السياسية في بلده العربي، تجد أن الرجل أبعد ما يكون عن هذه المحاسن التي غرد بها، بل إن مواقفه في كثير من الأحيان كانت تطبيلاً للوضع السائد، وتغريداً بمحاسنه، وعندها تظهر المفارقة بجلاء لكل متابع حصيف.

في بعض الأحوال، تلحظ نقاشاً محتدماً هنا أو هناك حول قضايا متنوعة في الفقه والثقافة والسياسة، وربما كانت المنطلقات الشرعية والفكرية واحدة أو متقاربة، ولكن الاختلاف بين المتحاورين في فهم الواقع، يفرز حالة مأساوية من الجدل العقيم "وحوار الطرشان"، ولهذا تصبح مهمة فقيه الواقع الحصيف أن يجلّي الواقع للبعيدين عن فهمه، بل إن هذا ينبغي أن يكون منهجاً عاماً في دروسه ومقالاته ومجالسه.

فإذا كانت المنطلقات الشرعية متقاربة، فعموم المتلقين سيلتقون معه في موقف موحد بلا توجيه مباشر، وهذا أقوى في التأثير وغرس القناعات، أما إني لا أزعم عدم وجود إشكالية منهجية لدى فئات من طلبة العلم تشكل حجاباً ولو بحسن نية عن فقه واقع الأمة، وتفكيك هذه الإشكاليات يحتاج لوقفات طويلة.

والغرض من هذه الوقفات - إن يسر الله الكتابة عنها- ليس الخوض في جدال ونزال فقهي وفكري، قد يورث إحناً وبغضاء، فإني أحسب أن هذا الطوفان الإعلامي والثقافي، كفيل بتهميش تأثير هذه الفئة من طلبة العلم بعد سنوات قليلة والعلم عند الله، ولكننا نحتاج لهذه الوقفات والنقاشات لتدارك ردة فعل معاكسة في الاتجاه من قبل عموم المجتمع، قد يقذف بشعبية التيار الإسلامي إلى أسفل القائمة، ونحتاج أيضاً لهذه الوقفات والمراجعات لإضاءة الطريق لجيل سلفي فتيّ يجمع بين سلاح العلم الشرعي، وفقه واقع أمته.

محورية معضلة الاستبداد

إن معضلة الاستبداد التي عانى منها العالم العربي والإسلامي منذ خروج الاستعمار من أراضيه، شكلت العائق الأكبر أمام سيادة ثقافة الأمة ومنهجها الرباني على كافة مناحي حياتها العامة، كما شكلت العقبة الكؤود التي حالت دون ترجمة العشرات من الأفكار والمشاريع البناءة لواقع معاش للسير في مضمار الحضارة المعاصرة، وأجدني اليوم قلّما قلبت طرفي في مشكلة صغرت أم كبرت في واقع حياة المسلم المعاصر، وجدت أن معضلة الاستبداد لها اليد الطولى في بروزها أو حمايتها.

ومهما حاول ذلك المواطن المكلوم النأي عن منهج المصلحين لهذه المعضلة، فلابد أن يجد أثر هذه المعضلة في أهم ضرورات حياته، وفي المحور الشرعي - الذي يرتكز على عبودية الإنسان والمجتمعات لشريعة ربها- تكون المعضلة أكبر، إذ لا طريق لهذه الأمة المسلمة، إلا أن تسعى في علاج

هذه المعضلة، فلا بديل عنها سوى العبودية لغير الله جل وعلا. وما بين الأنموذج الراشدي والسائرين على هديه وبقية النماذج في التاريخ، تكون القسمة التي لا تحتمل سوى ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، وليس المقصود من كتابة هذه الورقة تشخيص واقع الأنظمة العربية، ولا التعرض لمنهجية التصور السلفي للإصلاح السياسي، وإنما عنُيت هنا بإلقاء الضوء على بعض إشكاليات تعاطي بعض السلفيين في العالم العربي مع معضلة الاستبداد:

أولاً: القصور في الوعي، وهذا ناتج للتقصير في الاطلاع وقراءة تاريخ نشوء الأنظمة العربية عبر كتب تاريخية وسياسية متنوعة، والاكتفاء غالباً باجترار مواقف بعض الفقهاء المتأخرين، وهذا يفضي بطالب العلم أو المفكر لإنزال قواعد فقهية شرعية ومواقف سلفية تاريخية جاءت في ظروف ومرحلة مختلفة تماماً عن واقعنا الحالي، وإذا كانت طبيعة بعض المجتمعات العربية بُعيد حقبة الاستعمار كانت بدائية في إطلاعها وثقافتها، فلا عذر اليوم لطالب العلم والمفكر الإسلامي الأصيل في الجمود على بعض التصورات التي يعلم

طالب العلم الباحث يقيناً أنها ليست من الثوابت التي لا تجوز مخالفتها، بل وقد يجزم عند تنزيلها للواقع عدم جدواها في إي إصلاح لدين الناس ودنياهم.

فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، وإطلاع طالب العلم على الكتب السياسية والتقارير الإخبارية والدراسات البحثية من مصادر معرفية متنوعة بعقلية موضوعية غير منحازة سوف يساهم ولاشك في صياغة تصور موضوعي صحيح لطبيعة الواقع السياسي للنظم العربية، والاطلاع إن كان أمراً ثانوياً لدى عامة الناس فهو شرط لا بد منه لمن أراد التعرض للواقع السياسي أو الإفتاء في نوازل الأمة الكبرى أو قضايا الحياة العامة، فهي ليست ترفاً ولا أمراً مستحباً، ففقه واقع النازلة أحد شرطي أهلية المفتي وطالب العلم للوصول للحكم الشرعي، ونتيجة لغياب هذا البُعد عن البعض رأينا منهم مواقف عديدة مؤيدة للاستبداد، وربما لم يؤت بعض هؤلاء من جهة إخلاصهم ونياتهم وإنما أُتوا من عدم معرفتهم الكافية بالواقع من حولهم

ثانياً: تهميش معضلة الاستبداد عبر افتراض حالم، يعتقد الانفصام أو عدم التلازم بين إصلاح أديان الناس وسلوكهم العام وبين سيادة أحكام الشريعة في كافة مناحي الحياة،والحقيقة أن معضلة الاستبداد في حياة المسلم المعاصر هي معضلة محورية، واتصالها وثيق الصلة بمشروع التيارات الإسلامية في سيادة الشريعة على كافة مفاصل الحياة العامة، وصلتها أوثق بمصالح عامة الناس وضرورات حياتهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، ووجود محاولات خاطئة أو تصورات منحرفة في كيفية علاج هذه المعضلة لا يلغي أهميتها ومحوريتها، فالتصدي لعلاج هذه المعضلة واجب شرعي لا يسقط إلا بالعجز، ولا عجز تام اليوم في ظل توفر العديد من وسائل التأثير والتوجيه.

والذي نريده من هذه النقطة هو التأكيد على محورية معضلة الاستبداد، لا فرض نمط معين أو منهج محدد لعلاج هذه المعضلة ، فلكل بلد إسلامي خصوصيته وظروفه من جهة طبيعة أنظمته ومن جهة إمكانات تياراته الإصلاحية، ولكن من الضروري هنا نزع أغلال الوهن، وآصار اليأس، وقضبان

الإخلاد إلى الأرض، ونشر الوعي لدى عموم الجيل الجديد بمحورية هذه المعضلة، وضرورة السعي في علاجها بالطرق المشروعة، والحذر من الناكصين عن مشروع الإصلاح نتيجة لتجربة إصلاحية فاشلة أو منهج عنيف منحرف، فهؤلاء أعظم اليوم أثراً في ترويج ثقافة "التدجين" بسبب نتاج تجاربهم السابقة.

ثالثاً: في خضم معاناة معظم الشعوب الإسلامية من نير الاستبداد على درجات متفاوتة، ينفر في كل بلد أفراد قلائل من تيارات مختلفة لمجابهة تلك المعضلة عبر طرق سلمية ومدنية، والموقف السلفي الإسلامي من أولئك الأفراد والمفكرين الأحرار ينبغي ألا يُحصر في قراءة سلبيات مشروعهم الإصلاحي، فالقراءة المنصفة لمشاريع التغيير من قبل هؤلاء الأحرار تقتضي أن نفرق بين صنفين:

الصنف الأول: فئة عُرفت بالمحافظة على الثوابت الشرعية وتاريخها الفكري المشرف، ولكنها عند تصديها لمعضلة الاستبداد قد تقع فيما نعتبره خطأ أو انحرافاً في محاولتها

لتكييف أو أسلمة الفكرة الديمقراطية ومبدأ تشكيل الأحزاب...الخ، وفي مسيرتها الكفاحية، ربما بالغت في نقد وتجريم كافة الكيانات الملتصقة بالأنظمة دينية كانت أو علمانية، وتجريحها للمؤسسات الدينية الرسمية لا ينطلق من موقف عدائي من الشرع أو ثوابته، بقدر ما هي قناعة تولدت لدى هذا الصنف أن بعض التيارات والمؤسسات الدينية تنافح عن الاستبداد في كل موطن، وتعطيه الصبغة الشرعية أمام المجتمع.

وفي تقديري، أن هذه الفئة من المفكرين الأحرار لو وجدوا فكرة أو مشروعاً إسلامياً ناضجاً في التصدي لمعضلة الاستبداد، فلن يمانعوا عن التخلي عن مشروعهم، أو أسلمتهم غير الموفقة للفكرة الديمقراطية، إذ إن القضية التي ملئت جوانح هؤلاء الأحرار وأشعلت صدورهم وأمضّت قلوبهم هي حل معضلة الاستبداد، لا ترويج الفكرة الديمقراطية بإشكالياتها، فالخيار لدى هؤلاء الفضلاء غالباً ما يكون بين الفكرة الديمقراطية وبين منهج تقليدي يقول أصحابه من

الشرعيين باحتكار فهم المصلحة الشرعية والسياسية للبلد لدى أصحاب القرار.

إن هذه الفئة ينبغي ألا تقتصر ردود السلفيين عليها في رصد أخطائها وتضخيمها وإشغال الشباب بنقدها وتجريمها، بل لا بد من الرفق بها وإحسان الظن بمقاصدها واحتواء انفعالاتها بل وتفهمها أحياناً مع نقد هادئ حصيف لأخطائها متى ما دعت الحاجة إلى ذلك.[1]

الصنف الثاني: فئة تطرح مشاريع للإصلاح السياسي بثوب تغريبي كامل، وقد تتعاهدها بعض القوى الغربية بالحماية والدعم، وهذه الفئة يجب التصدي لها وبيان مواطن انحراف منهجها، على أن يكون هذا بعيداً عن استخدامنا كمدافع مؤقتة من قبل قوى الاستبداد.

---

(١) ينظر بحث على الشبكة بعنوان (محور دعوة الرسل والمزاحمات المعاصرة ، رؤية تأصيلية) للشيخ الفاضل سلطان العميري.

يبقى أن يقال إنه من المهم أن يستوعب الدعاة والعلماء أنهم إذا كانوا يؤمنون بمنهجية الإصلاح المرحلي أو التدريجي، أو حتى الاكتفاء بالإصلاح الجزئي للمخالفات الشرعية، التي دائماً ما يجتهدون في إصلاحها عبر حملاتهم الاحتسابية، ونشاطهم الإعلامي وهم مصيبون ومأجورون في ذلك، عليهم أن يُدرجوا ضمن نفس الأجندة تلك المظالم التي تطال الناس في حقوقهم التي كفلتها لها الشريعة في أمور معاشهم وحياتهم.

وإذا كان الأنموذج النبوي المتمثل في "حلف الفضول"، الذي كان عبارة عن تحالف مع غير المسلمين لتحقيق قيمة إنسانية مشتركة، وهي رفع الظلم عن المظلومين، حيث قال عليه السلام (لقد شهدت حلفاً في دار عبدالله بن جدعان، ما أحب أن لي فيه حمر النعم ولو دعيت إليه في الإسلام لأجبت)، فإن هذا الأنموذج ينبغي أن يفتح آفاق السلفيين والإسلاميين عموماً إلى مشروعية التحالف أو التعاون مع المخالفين مع النهج الإسلامي، أيا كان مذهبهم، لتحقيق القيم الإنسانية المشتركة التي كفلتها الشريعة لكل مواطن في التعليم والعلاج والعيش الكريم والحرية المضبوطة بضوابط الشرع،

وهذا ما كفلته الشريعة لكل من يتفيأ ظلالها والسيرة العُمرية زاخرة بأمثلة مشرقة لم تستثن أهل الذمة من اليهود والنصارى فضلاً عن غيرهم من أهل القبلة.

إذا كانت بعض المجتمعات العربية لم تنضج طوائفها وتياراتها بعدُ للاتفاق على هكذا مشروع[1] ، وإذا كان الإسلاميون يظنون أن هذا الخيار قد يحرق بعض مكاسبهم وهامش الحرية المعطى إليهم من قبل السلطة دون تحقيق نتيجة إيجابية على الأرض ولا منهجية جادة من المخالفين، فإن النقد في هذه النقطة لا يُراد منه الدعوة لعمل وشيك، بل لا بد من توفير أسباب حياته وبقائه قبل الشروع فيه، وأولى الخطوات في ذلك إزالة ما يظنه بعض الإسلاميين حرجاً شرعياً في مثل هذه التحالفات، وتربية الشباب على هذا الأمر بعيداً عن أبواق المنحرفين الذين يجهدون في إذابة الفوارق العقدية بين أهل السنة ومخالفيهم، إذ البقاء على النهج التقليدي سوف يبقى

---

(١) بسطت الحديث بعض الشيء في مقالة بعنوان (النخب السعودية....وحلم المشتركات الوطنية) منشورة في مجلة العصر .

الحال كما هو، وسيبقى الإسلاميون وخصومهم كرات تتقاذفها أيدي الاستبداد على طاولة اللعبة دون نتيجة فاعلة على الأرض.

السياج الإيماني ..والغيث الرباني

عدنا من مكة المكرمة عن طريق البر، كنا ثلاثة يتقدمنا شيخنا الحبيب، بعد أن قضينا هناك قرابة الأسبوع ..وحينما بقي على وصولنا لمدينتنا قرابة مسيرة الساعة والنصف بالسيارة، وكانت الساعة قد جاوزت الواحدة بعد منتصف الليل... ... اقترح شيخنا المبيت في الطريق تطبيقاً للسنة، لنهي النبي عليه الصلاة والسلام أن يطرق الرجل بيته ليلاً...وكنا قد أكملنا قرابة ٤٨ ساعة لم ننم خلالها إلا ساعتين أو ثلاث ...

وبعد نقاش استجبنا لرأي شيخنا وتوقفنا في إحدى المحطات، ودخلنا أحد مساجدها قبيل الفجر بساعتين تقريباً، فتوضأنا وصلى النشيط منا صلاة الوتر ثم نمنا، غفوت إغفاءة ثم أفقت ... وفتحت عيني مندهشاً ... منبهراً ... لصوت شجي يتلو آيات بينات من سورة الكهف (كانت ليلة جمعة) ... وإذا بشيخي الحبيب قد نصب قدميه في المحراب ... فعجبت لشأنه

... وادهشتني همته ... وبقيت مستلقياً في مكاني أتأمله تالياً لكتاب ربه ... راكعاً ... ساجداً ... مخبتاً ...

وبعد مضي فترة، كنت أقرأ كتاباً فوقعت على حديث للرسول عليه الصلاة والسلام، يقول فيه: (ثلاثة يحبهم الله عز وجل، ويضحك إليهم، ويستبشر بهم: وذكر منهم! والذي يكون في سفر، وكان معه ركب؛ فسهروا ونصبوا، ثم هجعوا، فقام من السحر في سراء أو ضراء)[1].

لقد ظل هذا الموقف يهزني كلما تذكرته ... والذي كان أبلغ في نفسي من كل خطبة سمعتها من منبره أو في حلقة درسه ...

كنا في السابق، نرى الشباب عندما يسلكون طريق الاستقامة يتسابقون في ميادين العبادة، كان أحدهم عندما ينام عن صلاة الفجر أو يتخلف عن صلاة الجماعة لعذر طارئ يظل ساعات يشعر بالحزن والأسى، وما أن يمضي الشاب على

---

(١) المعجم الكبير (١٥٢/٢)، السلسلة الصحيحة (٢١/١٠).

استقامته سنوات، حتى يفتر ويضعف مع بقاء اهتمامه بطلبه للعلم أو دعوته أو نشاطه التربوي أو تحصيله الفكري والعلمي، إذ إن الانغماس في لجة المناظرات العلمية والنقاشات الفكرية والخلافات الدعوية دون زاد تعبدي يفضي لجدب إيماني يعتري القلب فيدفع المرء للتعامل مع كافة القضايا الدعوية والعلمية كما يتعامل أي صاحب فكر دنيوي أو تجارة مادية مع معضلاته ومخالفيه، حيث تطغى الأنانية والرغبة في تحطيم الآخرين والاستعلاء الشخصي والحزبي، والتخفف من الضوابط الشرعية في السلوك والممارسة.

قبيل تحمل إمام الدعاة والمجاهدين محمد صلى الله عليه وسلم لمسؤولية الرسالة وتبليغ الوحي، جاء الإعداد الرباني لتحمل هذه المسؤولية العظيمة، حيث قال ربنا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ۝١ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا﴾، هذا الأمر الرباني بقيام الليل وتلاوة القرآن الكريم جاء تمهيداً لتحمل الهم الأكبر ﴿إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾.

وعلى هذا النسق، سار أئمة السلف والمصلحون، فها هو الإمام أبو العباس ابن تيمية الذي أوتي من الذكاء المفرط والإطلاع الواسع على كافة العلوم الشيء الكثير، حتى قال عنه الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله:

"لما اجتمعت بابن تيمية رأيت رجلاً العلوم كلها بين عينيه، يأخذ منها ما يريد ويدع ما يريد"، ومع هذا كله فلم يتكئ ابن تيمية على عقليته الفذة ولا موسوعيته الهائلة فلقد كان يلبث في المسجد كل يوم بعد صلاة الفجر، فيذكر ربه إلى أن تطلع الشمس ثم يصلي ركعتين، ويقول: "هذه غدوتي لو لم أتغدها سقطت قواي".

فكيف يرغب الشاب المتدين في إصلاح نفسه أولاً ثم الإصلاح الشامل لمجتمعه وهو مقصر في فريضة من فرائض الدين كأداء صلاة الفجر، أو لا يحافظ على سنة الوتر التي لم يدعها نبي الله صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر، وكيف يلين القلب القاسي مع هدير الشهوات المتدفق وصروف الحياة المتتابعة ومشاغلها المتدافعة، وأنت لا تغيثه بدقائق أو ساعة تخلو فيها بربك جلا وعلا تتذكر فيها ذنوبك وتعدد فيها

نعم الله عليك وتتصور فيها ساعة فراقك لهذه الدنيا الفانية في ذلك القبر المظلم لا أنيس لك فيه إلا عملك الصالح، فتريق دمعة تغسل فيها أحقاد القلب وضغائن النفس وغبار البغي والظلم لإخوانك من الأخيار والدعاة.

يخطئ الشاب والداعية خطأ فادحاً عندما يظن أن الاستماع للمواعظ أو قراءة كتب الوعظ أو الوقوف مع آيات الوعد والوعيد في كتاب الله مرحلة تم تجاوزها بالنسبة له، وعندما يُذكر أمامه أسماء بعض الوعاظ أو يسمع موعظة من أخيه يشيع هذا بابتسامة ساخرة، فليس على هذا سار الأنبياء والمصلحون، وليس بهذا الطريق سيتمكن من الوصول لمبتغاه وقطع مفاوز الطريق، فالطريق طويل والفتن متتابعة وبلا زاد إيماني بين العبد وربه يصعب عليه أن يواصل السير وأن يحث الخطى في طريق الاستقامة والإصلاح.

قد يعمل الداعية كافة الأسباب الدنيوية لإنجاح مشروعه الشخصي أو الدعوي ثم يكون الفشل بسبب يخفى عليه ويعجز عن كشفه، وربما كان مرد ذلك لتقصير في الجانب العبادي والذي يعد سبباً شرعياً مباشراً في تأييد الله لمشاريعه

وخطواته ودراسته وتحصيله "وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها ، وإن سألني لأعطينه وإن استعاذني لأعيذنه".

فمن أسباب مباركة الرب جل وعلا لخطواتك ومشاريعك، كثرة النوافل والاستزادة من العبادة.

لقد وقف أعظم جيش عرفه التاريخ عند بئر بدر لخوض المعركة الفاصلة في يوم الفرقان ضد طغاة قريش، وفي رجالات ذلك الجيش العظيم من ضاقت كتب السير وجفت محابر المؤرخين عند كتابة مناقبهم وفضائلهم، وفي الجهة المقابلة، وقف أجناد الطاغوت لإعلاء كلمة الكفر والشرك والظلم، ومع ذلك عاد قائد الجيش بأبي هو وأمي عليه السلام إلى العريش في مركز قيادة الجيش غير معتمد على تاريخ أصحابه الجهادي، بل ليجأر إلى ربه بالتضرع والدعاء رافعاً يديه إلى ربه "اللهم هذه قريش جاءت بخيلائها وفخرها جاءت تحادك وتكذب رسولك، اللهم فنصرك الذي وعدتني، اللهم أحنهم الغداة، اللهم إنك إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام فلا

تعبد في الأرض أبدا"[١]، فما زال يستغيث ربه عز وجل ويدعوه حتى سقط رداؤه، فأتاه أبو بكر رضي الله عنه، فأخذ رداءه فرداه ثم التزمه من ورائه ثم قال يا نبي الله كفاك مناشدتك ربك، فإنه سينجز لك ما وعدك.

وفي معركة أتباع الأنبياء والرسل ضد خصومهم، لا ينبغي الاغترار بكثرة الأتباع وضجيج الجماهير والمكانة الاجتماعية والمنصب الوظيفي، بل وكثرة الإنتاج العلمي والدعوي، فلا بد من زاد إيماني وغوث رباني يسقي شجرة الإخلاص في القلوب، ويصيّرها دوحة تظلل أقوالنا وأفعالنا، نسأل الله أن يعفو عنا، وأن يرزقنا الإخلاص والسداد.

---

(١) صحيح مسلم (١٣٨٣/٣) بلفظ (اللهم إنك إن تهلك هذه العصابة من أهل الإسلام فلا تعبد في الأرض أبدا).

ردود الأفعال لا تبني رؤية رشيدة

عندما يطالع المهتمون تاريخ نشوء الفرق والمذاهب المنحرفة في عصور الإسلام الأولى، يجد أن أحد أكبر أسباب ظهور بعض المذاهب التي تطرفت وانحرفت عن جادة سنة الخلفاء الراشدين ومن سار على نهجهم من أئمة السلف هو "ردّة الفعل" تجاه فرق أخرى سلكت طريقاً متطرفاً في هذه الجهة، فقابلتها الفرقة الثانية بتطرّف مماثل في الجهة المعاكسة، و طفّق منظروها بالنظر إلى نصوص الكتاب والسنة بعينين..!! عين تحدق في الفرقة الأولى وأدبياتها مبغضة ناقمة، وعين أخرى تحدّق في النصوص الشرعية باحثة منقّبة عن كل ما تعتبره نسفاً أو تفنيداً لأدبيات الفرقة المنافسة، وبهذا ضاعت المعايير العلمية الموضوعة للوصول إلى مراد الشرع المطهر، ووقعت تلك الفرق والطوائف فيما حذّر الشرع منه باتباع المتشابه من النصوص الشرعية ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ فعندما زاغت القلوب متأثرة

بالنظر إلى هذه الفرقة أو تلك اتّبعت المتشابه من النصوص فوقعت في الفتنة، وانحرفت وضلّت.

وإذا أردنا اليوم أن نقرّب عدسة الرصد من ساحتنا الدعوية والثقافية، فإننا لن نعدم أمثلة مشابهة في بناء المواقف العلمية والفكرية بناء على ردة فعل تجاه هذا التيار أو ذاك، فإذا لوحظ على تيار دعوي ما احتكار فهم النصوص الشرعية والتشدّد في اختياراته ومواقفه الفقهية والفكرية، وإقصاء المخالفين لاختياراته ومواقفه مع وحدة المرجعية الإسلامية بين الجميع، فإن المخالفين قد يندفعون في الجانب المعاكس لاتباع الأقوال الشاذّة المهجورة، والاجتزاء في فهم النصوص الشرعية، وتغليب الخصومة الحزبية والفكرية على المصلحة الشرعية العامة، مما يولّد حالة من التناغم مع تيارات مناوئة للتيارات الإسلامية بكافة أطيافها.

وفي مجال النقد العلمي تجد تيارات استهلكت معظم نتاجها العلمي والفكري في نقد الآخرين والسعي الحثيث في إسقاطهم، متخلّية عن منهج السلف الصالح في النقد، والردّ

على المخالفين، مما ولّد حالة من النفور والغضب المبرر تجاه هذا المنهج الغالي في التبديع والتضليل، ولكن هذا التطرّف في النقد ولّد حساسية مفرطة لدى آخرين من أي نقد أو استدراك، أو محاولة للتصحيح داخل الحركة الإسلامية مهما اجتهد الناقد في الأخذ بآداب وضوابط النقد الموضوعي، مما ولّد بيئة طاردة لأي محاولة للنقد والتصحيح في واقعها العملي، وإن قررته ولهجت به كثيراً في خطابها الدعوي والإعلامي.

وفي ميادين الجهاد والمقاومة تجد الشيء ذاته؛ فالتيارات الجهادية التي غلت وانحرفت في التكفير والقتال، فدمرت مقدرات أوطانها، وفتكت بأمن بلادها، وأضافت لجروح الأمة النازفة جرحاً جديداً غائراً، وهي تروم مداواة جراح الأمة تسببت في ردة فعل معاكسة ترسّخ الهوان والاستكانة، وتدعو الشعوب المسلمة المحتلة في فلسطين وغيرها لعدم المقاومة في "جبرية مقيتة"، عارٌ أن تُنسب للرجال الأحرار، فضلاً عن أهل التوحيد والسنة.

إن الحل الناجع في صياغة منهجية علمية رشيدة لدى كافة الأحداث والمتغيرات ، أن يجتهد الداعية والعالم والمثقف في تخليص نفسه وتحرير عقله عن أي ردة فعل تجاه هذا التيار أو ذاك، وذلك بإخلاص النية ابتداءً، ثم الأخذ بالمنهج الشرعي القائم على العلم والعدل، والعلم هنا يشمل العلم الشرعي، وعلم الواقع؛ فالعلم الشرعي يُستمدّ من منهج أهل السنة والجماعة وما قرروه من قواعد وضوابط، وعلم الواقع يكون بالاطلاع على الحدث وقراءته قراءة دقيقة فاحصة عبر تنويع مصادر المعرفة، والاطلاع على نتاج الآخرين وقراءتهم للأحداث أياً كانت خلفيتهم الفكرية أو الثقافية، ولا يعني هذا قطعاً التأثر بنتاجهم سلباً، ولكن هذا سيساهم -ولاشك- في صياغة رؤية علمية موضوعية لدى الداعية والمثقف تجاه كافة الأحداث والتيارات.

'شعبنة' الخيار الإسلامي

مشروع نهضوي..أم مغنم كسروي!!

كردة فعل على حالة الانسداد السياسي والاحتقان الاقتصادي وتأخر التمكين الكامل للحركات الإسلامية مع جسامة التضحيات، ثمة من المفكرين الإسلاميين وغير الإسلاميين من يتبنى دعوة "غريبة"، "مضمونها" تحميل الحركات الإسلامية جزءً كبيراً من حالة التردي العام الذي يعيشه المسلمون، وليس ثمة منصف يشك أن للحركة الإسلامية المعاصرة أخطاءها وسلبياتها، بوصفها جهداً بشرياً لا يمكن أن نضفي عليه لبوس العصمة والقداسة، إلا أن الإنصاف يقتضي أن نثمّن سجلها الحافل من المنجزات.

كما أن من حق أبناء الحركة الإسلامية "تقييم" رأي الناقدين دون اتهامهم بالتقديس والتعصب أو الجمود والشعاراتية، والكتابة النقدية الموجهة للحركة الإسلامية

اليوم من هؤلاء الفضلاء تجاوزت نقد بعض مخرجات هذه الحركات الإسلامية إلى نقد الأسس التي قامت عليها، ومرة أخرى لا ضير من أي كتابة نقدية لكل ما هو نتاج بشري، ومن ذلك تقويم مدى حاجة المجتمعات الإسلامية لتيارات إسلامية حركية، ولكن الشأن في تقييم مثل هذه الدعوات تقييماً موضوعياً من دون أن تحكمنا ردود أفعال تجاه سلبيات الحركة الإسلامية أو إيجابياتها.

بعض أصحاب هذه الأطروحات دعوا لما يمكن أن نسميه "شعبنة الخيار الإسلامي"، ويقصدون به التحرر من كل الأُطر التنظيمية والحركية في العمل الإسلامي، وجعل الخيار الإسلامي "هماً شعبياً" عبر أعمال دعوية فردية، وهؤلاء الفضلاء ينتقدون الحركة الإسلامية التي جعلت أفرادها يعيشون أجواء منعزلة عن المجتمع عبر تنشئتهم على أدبيات مثالية غير واقعية، كإعادة حلم الدولة الإسلامية وبعث أمجاد المسلمين الغابرة، وعليه فلا بد من دمج الشباب مع الوضع العام للمجتمع والرضا بالحد الأدنى من التدين، وبعضهم يعترف بشكل صريح أن إعادة أمجاد الأمة يعد خياراً غير واقعي ولو

على المدى البعيد، والبعض الآخر "يعصرن" التمكين الشرعي، بوجود دولة قُطرية "ديمقراطية" لمواطنيها كافة الحقوق، باعتباره مطلباً واقعياً حتى لدى النظم العربية والغربية.

وكلا الفريقين يراهن، بوصفهم "إسلاميين جدد" أو "مجددين معاصرين"، على إقبال الجماهير نحو الخيار الإسلامي، إذ في التخلي عن العمل الجماعي تخفيف للهاجس الأمني لدى الأنظمة، وفي أجندة دعوتهم الجديدة عن الترقي والتطور والوئام الفكري من خلال الدولة القطرية "تذكرة عبور" لدى "الآخر" من النظم والطوائف والمجتمع الدولي.

وإذا أردنا أن نقرب عدسة النقد لخطاب الداعين إلى "شعبنة الخيار الإسلامي"، يجدر أن نبين هنا أن الجميع لا يختلف حول ضرورة نشر الدعوة لكافة الناس، فالإسلام كدين ونظام حياة جاء للناس أجمعين، وما تلك الجموع التي تكتظ في المساجد وخلف المناشط الإسلامية إلا نتاج للجهود الدعوية التي قام بها رجال الحركات الإسلامية، وعليه فلا

خلاف في وجوب تبليغ الدعوة لكل طبقات المجتمع، وإنما الحديث هنا على التعويل على خيار "شعبنة" الحل الإسلامي بوصفه آلية وحيدة أو بديلة للإصلاح والتغيير في مجتمعاتنا العربية والإسلامية.

في تقديري أن هذا الخيار يعد خطأ استراتيجياً فادحاً للمسيرة الدعوية والإصلاحية، وبيان ذلك فيما يلي:

أولاً: طوباوية هذا الطرح وعدم واقعيته: وهذا نابع عن تشخيص غير دقيق لموقف العديد من الأنظمة العربية من الخيار الإسلامي و"حصر" الخصومة بين الأنظمة والحركات الإسلامية في مشكلة الهاجس الأمني والسياسي، وتتجلى أخطاء هذه المثالية من زاويتين:

الزاوية الأولى: أن هذه الأنظمة لا تقبل أي تغيير وتوسيع لدائرة شرعيتها عبر إطلاق الحريات وإعطاء الحقوق والعدل بين الناس، وهذا معلوم ومتفق عليه لدى كافة المراقبين، فالسؤال هنا :كيف سيقوم أصحاب خيار الشعبنة بجعل

الخيار الإسلامي مطلباً شعبياً كاسحاً يدفع الأنظمة للانقياد للحل الإسلامي؟

وأنا هنا لا أتحدث عن وجود تعاطف للإسلام والخيار الإسلامي على طريقة أهل العراق مع الحسين بن علي رضي الله عنهما (أما قلوبهم فهي معك وأما سيوفهم فمع أعدائك)، بل أتحدث عن ولاء يتجاوز العاطفة الوقتية إلى قناعة راسخة وممارسة ناضجة وتضحية مؤثرة؟

والجميع يعلم أن هذه الأنظمة لا تعطي الهامش الإعلامي للإسلاميين إلا وفق معايير مصلحية دقيقة، فعلى سبيل المثال عندما عانت إحدى الدول العربية من الجماعات المسلحة في التسعينات، شهدت التيارات الدعوية السلمية مساحة لا بأس بها من النشاط الدعوي، وعندما تم القضاء على الحركات المسلحة قضاء مبرماً، ودوّن قادة التيارات المسلحة مراجعاتهم، عادت الهراوة لتضرب الكثير من المنابر الدعوية السلمية، وأبقى النظام على بعضها رغبة منه في جعلها وسيلة لخلخلة شعبية الفصيل الإسلامي السياسي الأكثر تنظيماً، والشواهد على هذا الأمر كثيرة، وأنا لا أسوقها تأييداً لطرف ضد طرف

آخر، ولكني أسوقها للتدليل على أن الأنظمة تتحكم بمعظم خيوط اللعبة، وعليه فتعويل أولئك الفضلاء على شعبنة الخيار الإسلامي كبديل عن الحركات الإسلامية غير واقعي ويعد خطأ فادحاً ووضع للبيض في سلة فاسدة أصلاً.

الزاوية الثانية: أن لدينا بعض التجارب الدعوية القديمة والحديثة التي ابتعدت عن الخوض في المجال السياسي والفكري، كظاهرة الدعاة الجدد، الذين تعرضوا بعد تنامي تأثيرهم في المجتمع إلى التضييق والحصار الأمني والإعلامي، وكذلك جماعات الدعوة والتبليغ، مع ما هو معروف في أدبياتها من البعد عن السياسة والقضايا الفكرية، فإنه بمجرد أن يظهر تأثيرها على السطح، يتم ضربها وتحجيم نشاطها.

ومكمن هذا المشكل الذي حيّر بعض الإسلاميين الناقدين، أن لدى العديد من الأنظمة من الإشكالات والمخالفات والموبقات، ما يجعل مجرد بروز أي توجه متدين ملتزم في المجتمع يفضح شعارات الأنظمة وتناقضات ممارساتها، ويكشف عن هوة سحيقة بين واقع تلك النظم

والمبادئ والقيّم التي يدعونها، وهذا ما لا تطيقه النظم ولا تسمح به.

ثانياً: خطأ التعويل على خيار واحد: فالطائفة أو الجماعة أو الأشخاص الذين يرغبون في تغيير المجتمعات وإصلاحها، وهم يدركون من خلال فهم حقائق الكتاب والسنة، والسنن الكونية، ودورة التاريخ، أن جهود المصلحين لا بد أن تصطدم بقوى متنفذة، ترى في أي توجه إصلاحي نهاية لامتيازاتها ورفاهيتها، فحقيقة التدافع بين أي تيار إصلاحي وهذه القوى الفاسدة لا يمكن توصيفه إلا بكونه صراعاً ومعركة.

وفي صراع، يتفوق فيه المستبد عدداً وعدة، يصبح التعويل على خيار واحد في معركة الإصلاح "رفع للراية البيضاء" قبل بدايتها، إذ لا يمكن أن تُطالب القوى المهيمنة على وسائل القوة والتمكين بالإصلاح عن طريق خطب وعظية، ورسائل عاطفية، وتمثيل مستمر لدور المذبوح والضحية، سيما إذا كان المستبد يمسك بناصية كل شيء تقريباً، فالصورة شبيهة بأكذوبة مفاوضات السلام الذي اكتفى العرب فيها بخيار السلام لا غير، وهو الذي جرأ عليهم الصهاينة لقضم حقوقهم

يوماً بعد يوم، إذ إن القوم في كل حال وتحت أي ظرف يرفعون راية السلام والدعوة لضبط النفس، ووقف إطلاق النار من الجانبين!! وهذا هو الدور نفسه الذي يقوم فيه بعض الإسلاميين عندما يدعو بعضهم الجلاد والضحية (الإسلاميين والأنظمة) لوقف الصراع وضبط النفس!!!

وخلاصة الأمر، أن الدعوة لتفكيك العمل الإسلامي الجماعي والتعويل على خيار "الشعبنة"، لن يرضي النظم بل سيغريها بالمزيد من الاستبداد وتهميش المخالفين.

إن الهدي النبوي في الدعوة والإصلاح يبدو واضحاً للعيان عبر عدم حصر خيارات الإصلاح في خيار واحد، وقد تجلى في عرض النبي عليه السلام الدعوة بعد عتو قريش واستكبارها على العديد من القبائل ثم قصة الهجرة إلى المدينة بعد أن سدت قريش كافة السبل للإصلاح الداخلي، أقول هذا لا للدعوة لاستنساخ تجربة الهجرة بحذافيرها كما فعلت بعض التيارات الجهادية، ولكن المقصود هو التدليل على عدم حصر خيارات الإصلاح في أي نطاق اجتماعي أو نظام سياسي أو مكان جغرافي.

ثالثاً: تذويب صفوة الشباب الإسلامي: إن المتأمل لكل حركة تجديدية في التاريخ أو حركة إصلاحية، يجد أنها قامت على أكتاف "طائفة" أو "فرقة" يتم تربيتها تربية إيمانية وفكرية جادة، ومن هؤلاء وآثارهم المباركة تتفجر ينابيع الإصلاح والتغيير.

ومع تسليمنا بأهمية توعية الشعوب وعموم الناس بضرورة الإصلاح والتغيير وسبله وطرائقه، إلا أن التعويل الكلي على عوام الناس والدهماء، يعد حرثاً في الماء (فالناس كإبل مائة لا تكاد تجد فيهم راحلة)، كما قال النبي عليه الصلاة والسلام، والعامة إن سلمت مآكلهم ومشاربهم لم يعبأ أكثرهم بإصلاح وتغيير، فالطليعة الإسلامية التي رباها النبي صلى الله عليه وسلم كانت مجموعة قليلة في عددها، ولكنها كبيرة وعظيمة في إيمانها بمهمتها ويقينها بصدق رسالتها وبطلان وفساد أحوال خصومها، فلا غبش ولا ضبابية ولا تردد ولا اضطراب في صحة رسالتها، وفي حتمية الإصلاح والدعوة للتوحيد، ذلك التوحيد الشامل الذي جاء لتعبيد الناس كلهم

صغيرهم وكبيرهم أميرهم ومأمورهم لنهج القرآن العظيم والهدي النبوي القويم.

وفي ظل خيار "الشعبنة" واللغة الفضفاضة - حمالة الأوجه - والتي يفهمها كل على طريقته، فالمستبد يفهمها على طريقته، والتغريبي يفهمها على طريقة أخرى، والإسلامي يفهمها على وجه ثالث، والشباب الإسلامي، فضلاً عن عموم الناس، ينتاب هؤلاء وأولئك حالة من الحيرة والاضطراب في تحديد الخطأ والصواب، والهدى والضلال، والحق والباطل...!!! يتسلل داء الوهن والتراخي والإخلاد إلى الأرض إلى صفوة الشباب المتدين، ويجهد أولئك الشباب أنفسهم لا لمكافحة رموز التغريب والعهر وإنما لبحث الأدلة الشرعية على جواز مجالستهم أو تقبل نتاجهم أو الثناء عليهم..

وإزاء الاستبداد، لا يجهدون أنفسهم لمشروع إصلاحي، بل لتعداد مثالب كل دعوة إصلاحية للتغيير، موشحين برؤوسهم عن أصل الداء والبلاء، وإزاء جهود المحتسبين يكون الجلد والنقد الجارح بحجة تجديد ممارساتنا الاحتسابية، وإزاء مذابح المسلمين يطغى البعد القُطري على البعد الأممي

الإسلامي، ويستعير القوم من النظام العربي الرسمي بيانات الشجب والاستنكار التي طالما انتقدها شيوخهم ورموزهم وسخروا منها، والمحصلة المريرة شباب هش رخو يعاني من ضبابية الرؤية وانحراف البوصلة، وانخفاض في معدل التدين، يسهل تدجينه وتوظيفه كنتيجة طبيعية لتربيته على الخيار الشعبوي البائس.

فك الألغام خطوة نحو تحقيق الوئام

إن الدعوة للاجتماع والنهي عن الافتراق مطلب شرعي، لا يختلف دعاة الإسلام ورجالاته على أهميته وضرورة السعي في تحقيقه؛ فقد استقر في روع العقلاء والنابهين أن التنازع والافتراق مؤذن بذهاب الريح، وآية ربانية تستلزم غياب الإمداد الإلهي في المنازلة القائمة بين أولياء الله وأعدائه، ومن الأهمية بمكان ألاّ يكتفي دعاة الإسلام بالدعوة الحالمة للوحدة والاجتماع دون النزول إلى كافة الميادين لإزالة ألغام عديدة طمرتها السنون، وتسارعت وتيرة الأحداث دون أن يعبرها السائرون في الطريق انتباهاً، وهو الأمر الذي أدى لتفجر هذه الألغام، وبالتالي تحول ذلك الجسد الواحد المقتفي أثر السلف الصالح إلى أشلاء متناثرة على قارعة الطريق، مما ولّد شكوكاً في صدور فئام من الناس حول سلامة الطريق؛ فتحوّلوا إلى غيره. فالحاجة ماسة اليوم لإزالة هذه الألغام للسير نحو تحقيق "وئام" بين رجالات الإسلام العاملين في كافة الميادين.

ثمة عبارات رائعة خلدها التاريخ لأحد أئمتنا الكبار , ورموزنا العظام، شاعت بين أوساط الشباب وطلبة العلم، وفي كثير من الأحيان كانت هذه العبارات تعبر عن رأي لهذا الإمام في مسألة ما.. أو تسجل موقفاً في ظرف تاريخي معين، أو ربما كانت معبرة عن اختياره العلمي في مسألة اختلف حولها أئمة السلف، ولكن بمضي الوقت ومع كثرة تردد هذه العبارات على الألسنة، بالغ بعض الفضلاء في إيرادها والاحتجاج بها؛ فأصبحت هذه العبارات تُستخدم تارة في غير موضعها، وتارة تتحول لعقيدة سنية لا يجوز مخالفتها، وتارة ثالثة تصبح دبابة يهشم المحتج بها بفهمه الخاطئ أصولاً شرعية جاءت بها دلائل الكتاب والسنة.

رأينا من يحتج بمقولة الإمام البربهاري رحمه الله: (إذا رأيت الرجل جالساً مع رجل من أهل الأهواء، فحذّره وعرّفه، فإن جلس معه بعد ما علم فاتقه؛ فإنه صاحب هوى) فتُتّخذ هذه العبارة سيفاً مصلتاً على كل داعية أو مصلح جالس مبتدعاً، وربما وظف ذلك آخرون لتبديع جمهرة من أهل العلم والفضل، فتغدو هذه العبارة ومثيلاتها سبيلاً لشرذمة أهل السنة؛ فمن

جالس المبتدع فهو صاحب هوى وبدعة، والحقيقة أن هؤلاء الفضلاء لو تتبعوا وسبروا منهج السلف الصالح، لسلموا وسلم منهم إخوانهم من أهل العلم، فمن المتقرر أن حكم مجالسة المبتدع يُعدّ أمراً مصلحياً؛ فمتى ما كان الهجر محققاً للمقصد الشرعي شُرع وإلاّ فلا، وأما عبارة هذا الإمام وغيره من السلف، فقد يكون قد أراد بها "ظرفاً زمانياً "كان الهجر فيه محققاً للمقصد الشرعي، وقد يكون أراد بها توجيه العامة ممن لا يملك علماً ولا فقهاً لعدم مجالسة المبتدع خشية التأثر به، وهذا هو الأقرب، ولو افترضنا جدلاً بأن هذه العبارة على ظاهرها، وبأن حكمها في نظر قائلها لا يتغير فتبقى المقولة معبرة عن رأي قائلها واجتهاده.

وقريب من ذلك موقف بعض الشباب من مقولة أحد السلف: "إذا اختلفتم في مسألة فاسألوا أهل الثغور؛ فإن الحق معهم" مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾.

فإن هذه العبارة لو قيل بظاهرها كما يفعل بعض الشباب اليوم، للزم من ذلك إسباغ العصمة والقداسة على كل من خاض ميدان الجهاد، وهذا تدحضه دلائل الكتاب والسنة، فقد قال ربنا تعالى مبيناً لأخطاء أعظم فرقة جهادية عرفها التاريخ بعد الهزيمة في غزوة أحد ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾، قال الإمام الطبري : "قل يا محمد للمؤمنين بك من أصحابك (هو من عند أنفسكم) يقول: قل لهم: أصابكم هذا الذي أصابكم من عند أنفسكم بخلافكم أمري وتركم طاعتي لا من عند غيركم ولا من قبل أحد سواكم"[1].

ومن معين السيرة النبوية نقرأ خبر سيف الله المسلول خالد بن الوليد في قصة بني جذيمة عندما قتل قوماً قالوا: صبأنا ولم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا، فرفع النبي - صلى الله عليه

---

(١) تفسير الطبري (٥٠٦/٣)

وسلم- يديه وقال: (اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد)[١] ولهذا فعبارة هذا الإمام في رد الأمر إلى أهل الثغور، لا يُراد بها عموم المسائل والوقائع، بل قد يُراد تفاصيل الواقع العسكري الذي يعيشه المجاهد، وقد يُراد به تقديم كلام "العلماء" من أهل الثغور أو علماء البلد الذي تقع فيه ساحة القتال على قول غيرهم من أهل البلدان الأخرى، والناظر في شواهد التاريخ يعلم جيداً أن الكثير من أئمة السلف لم يخوضوا ميدان القتال، ومع ذلك فلم يسجل التاريخ حالة تستحق الذكر همش فيها المسلمون أفهام غالبية علماء عصرهم، بحجة أن الحق مع أهل الثغور... سيما تلك المعارك التي يتجاوز آثارها المحاربين في ساحات القتال إلى عموم الأمة الإسلامية.

ولئن كان الفهم الخاطئ للعبارة السابقة أفضى إلى تقديس المجاهدين في ساحات القتال، فعبارة ابن عساكر الشهيرة في توقير أهل العلم طالها نفس التحريف، ولكن نحو تقديس

---

(١) صحيح البخاري (١٥٧٧/٤)

العلماء والفقهاء حيث يقول: (لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصهم معلومة، وأعلم أن من أطلق لسانه في العلماء بالثَّلب؛ بلاه الله قبل موته بموت القلب).

وعبارة ابن عساكر واضحة جلية في تحريم غيبة أهل العلم؛ فهم ورثة الأنبياء ومصابيح الدجى ومنارات الهدى، ولاشك أن غيبة المسلم من كبائر الذنوب، فكيف بغيبة أفاضلهم وخيارهم، والحرص على توقير العلماء وزجر السفهاء عن التطاول عليهم يُعدّ صمام أمان للأمة من الاضطراب والفتن، وتصدر أهل الأهواء، ولكن الملاحظ من بعض الفضلاء المبالغة في تضخيم هذه العبارات إلى درجة تقديس بعض أهل العلم دون شعور منهم، ورفض أي نقد لآرائهم أو اجتهاداتهم، بل وحتى القول بخلاف اختياراتهم العلمية والفقهية أو منهجهم الفكري والعملي تجاه المستجدات والأحداث، وربما جُعل هذا علامة على الانحراف والزيغ، ولئن كنا وما زلنا نفاخر بالمنهج السلفي الأصيل الذي ينبذ التعصب بكافة أشكاله، حتى إن أحدنا لا يجد غضاضة في أن يختار قولاً فقهياً يخالف فيه ما عليه جماهير الفقهاء وبعض الصحابة

رضوان الله عليهم؛ لأن الدليل في نظره كان من نصيب القائلين بقوله، فلماذا نضيق في واقعنا المعاصر بأن يقول طالب علم بقول له سلف من الأئمة خلاف "السائد"، ونعتبر ذلك منافياً لتوقير العلماء واحترامهم أو قدحاً في منهجهم؟

إن خزائن تراثنا السلفي الوفير تنوء بعشرات المواقف التي شكل فيها "التنوع الفقهي والفكري" رافداً من روافد نهضتها ورقيها، دون أن يكون معول هدم واضطراب وتشرذم كما قد يتوهم بعض الغيورين والصالحين.

لقد شكل الفهم الخاطئ لبعض مقولات السلف وسيلة فعّالة لزرع ألغام الافتراق والتشرذم في التربة الإسلامية، والسبيل الأمثل لإبطال هذه الألغام يكون بسبر منهج السلف الصالح في موضوع المقالة، وقراءة الظروف التاريخية التي قيلت فيها، مرتكزين في ذلك على دعائم المنهج السلفي والمتمثلة بالقرآن الكريم والسنة والنبوية بفهم السلف الصالح، ومستحضرين دائماً أن الحجة بإجماع السلف لا بقول آحادهم وأفرادهم، وحينها سنكون قد ذلّلنا الطريق لشباب الصحوة

للسير قدماً نحو بلورة حالة من الوئام الفكري بين رجالات الإسلام.

الإسلاميون.. والخلل في شروط الجودة

صحّ عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال لأبي ذر رضي الله عنه: "يا أبا ذرّ، إني أراك ضعيفاً وإني أحبّ لك ما أحبّ لنفسي. لا تأمرنّ على اثنين، ولا تولينّ مال يتيم"[١].

في هذا الحديث الشريف تتجلّى أرقى المعايير النبوية في معرفة قدرات الأشخاص وإمكاناتهم، ومن ثم توجيههم للأعمال التي تتناسب مع قدراتهم، ولقد أثنى النبي - عليه الصلاة والسلام - على الصحابي الجليل أبي ذرّ الغفاري فقال: "ما أقلّت الغبراء ولا أظلّت الخضراء أصدق لهجة من أبي ذرّ"[٢] ، فالصحابي الجليل أبو ذرّ الغفاري حاز على التزكية النبوية الكريمة، بل

---

(١) صحيح مسلم (١٤٥٧/٣)

(٢) جامع الترمذي (٦٩٩/٥) ، سنن ابن ماجة (٥٥/١) ، صحيح ابن ماجة (٣١/١).

صارحه النبي بمحبّته، وهذه منقبة عظيمة لم ينلها إلاّ القلة من الناس، ولكن هذا الرقيّ الإيماني والثناء النبوي لم يمنع من مناصحة أبي ذرّ في البعد عن تولي الإمارة؛ لأنها لا تتناسب مع الخصائص النفسية والقدرات الذاتية التي جُبل عليها هذا الصحابي الجليل .

في محيطنا الدعوي ظلت معايير الإسلاميين قاصرة عن هذا المعيار النبوي الدقيق؛ فثمة تيارات تشترط التبعية الفكرية أو الحزبية لتولي أي منصب دعوي أو مؤسسي، وثمة تيارات أخرى تشترط علامات الاستقامة الظاهرة في اللباس والمظهر، وهذه المؤسسات والتجمعات إن لم تهمّش المعايير العلمية الدقيقة التي تقتضي الإحاطة بالخصائص النفسية، والقدرات الذاتية لكوادرها وللأشخاص المنضوين في أنشطتها، فهي ترجئ هذه المعايير لمرتبة ثانية أو ثالثة، وفي أحايين كثيرة يفضي هذا المنهج إلى إلغائها؛ لأن الخيارات محدودة لدى هؤلاء الفضلاء؛ فتنحصر الخيارات أمامهم بين مخلٍّ بشرط التبعية الفكرية أو مظاهر الاستقامة، وبين أشخاص لا تنقصهم الكفاءة المهنية،

ولكن تعوزهم التبعية الفكرية والاستقامة الظاهرية؛ فتفضي هذه المنهجية إلى تسلُّم قيادات غير مؤهلة، ومن ثم تطفو على السطح ممارسات ومشاريع لا تختلف كثيراً في قراراتها أو أدائها أو أساليب إدارتها أو حتى في أدوائها وعللها عن عامة المؤسسات الرسمية والأهلية في الدول النامية، حيث فشوٌّ المحسوبيات، والإخلال بأبجديات العمل الإداري الناجح، وهذا مع تأثيراته السلبية على مؤسساتنا الدعوية أو الإغاثية أو سواها من مؤسسات خدمة المجتمع التي قد يتربع على رئاستها الإسلاميون، فإنها تفضي غالباً إلى مخالفات شرعية تخلّ بالأمانة، وإتقان العمل، والحرص على نفع المسلمين، مما يبعث بإشارات سلبية لكافة الشرائح التي تتعامل معها بشكل مباشر، وقد برز هذا في بعض تجارب الإسلاميين في أحد البلاد العربية الذي اكتسحت فيه شعبيتهم الشارع، فلمّا تسلم نوابها بعض المناصب، ومضت السنوات دون إنجاز على الأرض، تناقصت شعبية الإسلاميين، وأحس رجل الشارع أن ليس ثمة ما يقدمه القوم، ولا أشك أن لهذا أسبابه المتعددة، ولكني أحسب أن أحد هذه الأسباب هو تراجع ما أسميه "شروط الجودة" لدى الإسلاميين.

ثمة حد أدنى في الشروط التي يحق للإسلاميين أن يشترطوها في تسيير مشاريعهم، ولا ريب أن العاملين في أي مؤسسة دعوية أو صرح إعلامي بحاجة إلى حد أدنى من التناغم الفكري، ليسير العمل بلا تصدّعات داخلية أو معوقات تنظيمية، ولكن المتابع للميدان يلحظ أن ثمة شروطاً ومواصفات خاضعة لمعايير عاطفية أو حزبية أو فكرية أدّت لهذا الخلل الذي تعاني منه مشاريعنا، وإصلاح هذا الخلل يتم في نظري عبر قناتين:

القناة الأولى: إن خير من استأجرت القوي الأمين:

إن هذا المعيار الشرعي يتطلب منا أن نسند أعمالنا لمن تتوفر فيهم صفات نجاح العمل، كما في خبر الرجل الصالح وابنتيه مع موسى عليه السلام، وفي قصة الهجرة استعان النبي - صلى الله عليه وسلم - بعبد الله بن أريقط مع كونه مشركاً لمعرفته بطرق مكة وشعابها، ولامتلاك الرجل مواصفات العمل المسند إليه، والناظر اليوم في كثير من المشاريع الإسلامية الواعدة،

كالقنوات الفضائية وبرامجها يلحظ المشكلة ذاتها؛ فنرى إحجام هذه المؤسسات أو القنوات عن اختيار العناصر المؤهلة إعلامياً، وابتكار البرامج الجاذبة للمشاهدين، بسبب أدواء الارتجال والتعصب الفكري، وتهميش المعايير العلمية في اختيار الكوادر المؤهلة، وهذا الإشكال يتكرر في عدد من المؤسسات والمشاريع التي يديرها الإسلاميون .

القناة الثانية: توسيع الدائرة :

في مجتمعاتنا الإسلامية ثمة طاقات متنوعة في مجال الإعلام، والحاسوب، والإنترنت، والاقتصاد، والطب، والإخراج ، والتقنيات المعاصرة، ولا ينبغي أن تظل هذه الشرائح دائماً في وضع الاستقبال والتلقي لمشاريعنا ونتاجنا الدعوي والإعلامي. إن الغالبية من حَمَلة هذه الطاقات مسلمون موحدون محبّون للخير وأهله، فلماذا لا نأخذ بأيديهم لنشركهم في همّنا الدعوي ,وصروحنا الإعلامية، ومشاريعنا الإغاثية، ونحن نعلم أن جُلّ المواصفات التي نطلبها فيمن يشاركنا مشاريعنا لا

يسندها دليل من الشرع المطهر، لا سيما وأن التكاليف الشرعية منوطة بانتماء المرء لهذا الدين العظيم، وليست منوطة بالانتساب لمدرسة فكرية أو بهيئة معينة في اللباس والمظهر، والمتأمل في سير السلف الصالح يرى كيف حرصوا على توسيع دائرة العاملين للإسلام، حتى رأينا ساحات الجهاد تسع شارب الخمر ,ومقترف الكبائر، فكيف بمن هو دون ذلك، ممن ظاهرهم الحرص على أداء الفرائض والبعد عن الكبائر؟

إن لهذا المسلك آثاره الإيجابية على مشاريعنا الدعوية والإعلامية؛ فهو يساعد في توسيع دائرة المهتمين بالشأن الدعوي والإصلاحي، كما أن إشراك هذه الطاقات والمواهب بحكم تخصّصاتها المهنية سيجعل لها بصماتها الواضحة على صروحنا ومؤسساتنا، والذي سيدفع قدماً نحو توسيع دائرة المستفيدين والمتلقين كنتيجة طبيعية لتوسيع دائرة العاملين، والاستعانة بالقدرات العلمية المؤهلة.

بعد كارثة جدة

تطبيع الاحتساب الإداري ضرورة

بقدر ما دهمت سيول جدة أحياء الفقراء والمهمشين - مغيّبة عشرات البيوت عن وجه الحياة - بقدر ما أزالت تلك المياه المتدفقة المساحيق المصطنعة عن وجه الفساد الكالح، فرآه الناس على حقيقته وهو يُمزق بأنيابه جثث الأطفال والنساء على قارعة الطريق بلا رحمة أو خوف من خالق أو مسؤول. والعديد من الواجهات الإعلامية المكتوبة والمرئية لم تمارس دورها المأمول، ومارست مهمتها المعهودة في التهوين والتقليل من حجم الكارثة، إذ إن غالبية تلك الوسائل الإعلامية لا تعدو أن تكون جزءا من منظومة الفساد التي تبخرت مليارتها الخمس مع أول زخات المطر التي هطلت على وجه العروس الكئيب في يوم الثامن من شهر ذي الحجة من عام ١٤٣٠هـ.

يُعد الدعاة والعلماء المحرك الشعبي الفاعل في مجتمع عُرف بتدينه ومحافظته، واستبعاد التيار الإسلامي أو ابتعاده عن ساحة الاحتساب الإداري تجاه هموم المواطن الحياتية في مجتمعنا السعودي، يسجل شهادة فشل مبكرة لأي توجه إصلاحي يهدف لإصلاح هذا الوطن ورقيه ونمائه.

واللغة الهجائية الفردية والعشوائية للأوضاع، مع تفهمنا لدوافع أصحابها النبيلة، إلا أن أثرها يظل محدوداً لا يبني وعياً مجتمعياً ولا تداعياً شعبياً إصلاحياً ولا مشروعاً نهضوياً، ومن هنا على معاشر العقلاء والأحرار والحريصين على إصلاح هذا الوطن ونمائه والمترفعين عن طبقة "ماسحي الجوخ"، أن يتدبروا أمرهم جيداً، باستمالة كافة شرائح المجتمع، وعدم حرق دوائر التأييد، باستهداف الرموز والنخب التي يُشكل على الناس تقييم مدى جديتها في الإصلاح، فدعوتهم ومشروعهم تستهدف حقوقاً إنسانية ضرورية لكل مواطن، والطريقة العشوائية الهجائية تعطي قوة لخصومهم، وتحول بينهم وبين تفهم الجماهير لنُبل مقاصدهم وسمو أهدافهم.

إن المتأمل للآيات القرآنية والأحاديث النبوية الآمرة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يلحظ شمولية تلك الأوامر، التي لا تقصر دائرة الاحتساب على انحراف سلوكي أو غزو ثقافي من الخارج، وإنما يتجاوز ذلك للأخذ على يد المفسدين والعابثين بحقوق المسلمين، وشمولية مهمة الآمرين بالمعروف لتبني حقوق الناس وضرورات حياتهم في أنفسهم وأموالهم وأعراضهم، والهدي العملي للخلفاء الراشدين ولأئمة السلف المصلحين الذين تصدوا "لهموم العامة" وتبنوا قضاياهم متحمّلين ما قد يلقونه من الأذى المعنوي والبدني، يدفع لتأكيد هذا البُعد الشمولي للاحتساب.

لقد تأخر الدعاة والعلماء في مجتمعنا عن ممارسة هذا الدور الشمولي وإن لم يغيبوا عنه بالكلّية، فالمجتمع يشهد بكافة شرائحه على دورهم الاجتماعي النبيل وأياديهم البيضاء على الفقراء والمعوزين والأرامل واليتامي، فأينما قلبت طرفك في شرق البلاد وغربها، وفتشت في كل أحيائها الفقيرة وقراها المهمّشة، وجدت بصمة لأصحاب السواعد المتوضئة والجباه الساجدة في خدمة الطبقات الدنيا في المجتمع، إنفاقاً على

مسكين، ومسحاً على رأس يتيم، وكفالة لعجوز أرملة، وستراً لأم وزوجة مطلقة، وهذا الدور الخدمي ينبغي دعمه ومباركته، فبجهود هؤلاء تستجلب بركة الأرزاق، وتستدفع العقوبة.

من غير المستغرب أن تجهد التيارات المناوئة للإسلاميين في استبعادهم من التعرض لهموم الناس الحياتية، بحجة عدم التخصص، فهذا يأتي في السياق العام لسعي تلك التيارات لتحجيم دور الإسلاميين في المجتمع، ولكن المشكلة أن يتخلى بعض الإسلاميين عن هذه المهمة محتجين بنفس الحجة، وهذا غير وجيه، لثلاثة أسباب:

الأول: أن المرجعية الشرعية التي ينطلق منها الإسلاميون، تؤكد على شمولية الدور الاحتسابي لهذه الأمور، بل إن الواجب الوطني يقتضي هذا الدور من كل مواطن شريف، ولهذا كم تمنيت أن أفتح المواقع الرسمية للدعاة، فأجد البيانات والدراسات والمقالات التي تسلي المنكوبين، وتنتقد

الفساد، وتشُعر عامة الناس أن الدعاة والعلماء هم أول من يتألم لألمهم، ويتلمس جراحاتهم، ويتبنى قضاياهم، وأن يشعر الفاسدون أن ثمة رأي عام شعبي مدفوع من قبل أهل العلم الشرعي لن يتردد في محاسبتهم وكشف أخطائهم وجنايتهم على المجتمع، كما يصنع ببعض الصحفيين والمثقفين المروجين للمشروع التغريبي.

الثاني: أن إلقاء التبعة على بعض وسائل الإعلام والمثقفين والجهات الرقابية الرسمية، والتنصل عن مسؤوليتنا كدعاة وإسلاميين في تحمل قضايا الوطن والمواطن، يشي بقدر من التناقض، ففي جانب الاحتساب الثقافي، نؤكد في عرائضنا وبرامجنا على عدم أهلية هذه الوسائل والجهات على الاضطلاع بمهمتها الوطنية، التي يُفترض فيها الشفافية والاستقلالية والانحياز للثوابت الشرعية والوطنية، وإذا ما طولبنا بالقيام بالدور الاحتسابي الشمولي، ألقينا التبعة على جهات ومؤسسات نحن أول من يؤكد ويبرهن على عدم شفافيتها

واستقلاليتها، فكلامنا في هذه الحالة يؤكد تغليبنا لمصلحة تحقيق نصر فكري على حساب حقوق الناس الحياتية.

الثالث: أن تأثير الدعاة والعلماء على الرأي العام باتجاه توعية المجتمع بأهمية مكافحة الفساد، والإبداع في صناعة أفكار ومشاريع للإصلاح بطرق مدنية حضارية، لا يمكن أن يقارن بتأثير التيارات الأخرى، وبنظرة شاملة لمسيرة الحراك الدعوي والإسلامي خلال العشرين عاماً الماضية إزاء كافة الأحداث المحلية والإقليمية، يلحظ المتابع الفشل الذريع الذي مُني به المناوئون للإسلاميين مع امتلاكهم للعديد من وسائل التأثير والتوجيه، وموجات الانخفاض والتقهقر للتيار الإسلامي كانت في معظمها لعوامل داخلية ولم تكن بسبب عوامل خارجية.

لسنا مثاليين - معاشر العقلاء والفضلاء - فالقضية تحتاج لنَفس طويل، ولا يمكن لمثقف أو مواطن حر أن يُنجز مشروع الإصلاح بمقال يُكتب أو محاضرة تُلقى أو برنامج يُذاع، نحتاج

لجهود المخلصين والمبدعين لصناعة ثقافة الإصلاح والتغيير في مجتمعنا، وهذا يحتاج لدراسة معمقة لثقافته وتياراته ومراكز التأثير فيه، والارتكاز على مرجعية إسلامية تجمع بين وحدة هذا الوطن وانقياده للمنهج الإسلامي وبين رقيه وتطويره وإنمائه.

ابن تيمية.. الثائر على الاستبداد

لو أدرنا عجلة التاريخ، وتأملنا في مشهد شيخ الإسلام ابن تيمية وهو يرسف في قيود الأسر كضريبة للاستقلالية العلمية التي تميز بها عن شيوخ عصره، كما تجلى هذا في فتواه في الحلف بالطلاق، مشكّلاً علامة فارقة في تاريخ الفكر الإسلامي، جمع فيه بين الدعوة لمنهج السلف من الصحابة والتابعين، منقياً لما علق بالتراث الإسلامي من أدران تراث الحضارات اليونانية والحضارات السابقة، وبين الثورة على السائد الفكري والثقافي في عصره، فضاقت صدور مخالفيه بآرائه، وبدلاً من مقارعة الحجة بالحجة في مثل هذه المسائل الاجتهادية، سعى القوم للوشاية به لدى السلطة ليُزجّ به في غياهب السجون.

إن المنهج السلفي الذي يستمد قواعده ومحدداته من دلائل الكتاب والسنة بفهم السلف الصالح، وساهم شيخ الإسلام في ترتيب قواعده وتجديد الدعوة إليه- يُعدّ بكل حال ثورة على

الاستبداد العلمي والفكري- وهذا ما تميز به عدد من علماء الدعوة السلفية بعد ذلك، كما فعل الإمام محمد بن عبد الوهاب في دعوته الإصلاحية، فقد كان عدم انسياق الإمام للسائد العلمي والاجتماعي في مجتمعه من أهم الأسباب التي دفعته لتنقية ما علق في سلوك الناس من بدع ومخالفات في توحيد العبادة.

والمتأمل في سير علماء أهل السنة والجماعة الذين كتب الله على أيديهم الإصلاح والتغيير، يجد أن الاستقلالية العلمية وعدم الذوبان في البيئة الاجتماعية التي نشؤوا فيها إضافة لقوة ما حملوه من علوم الشريعة المستقاة من فهم الرعيل الأول، تشكل القواسم المشتركة في مسيرتهم الإصلاحية، ولهذا كله لم تخل مسيرتهم من كيد الأعداء، ومكر الخصوم، وحسد الأقران.

لئن كان المنهج السلفي الأصيل يدعو إلى فهم الإسلام على منهج أئمة السلف من الصحابة والتابعين، والذين لو جمعنا مروياتهم وأقوالهم في مسائل الاجتهاد لتحصل لنا منها مجلدات، فلماذا يجهد فئام من السلفيين في إذابة معالم هذا

المنهج الأصيل خلف بعض الرموز والمدارس العلمية والدعوية المعاصرة، في مسائل وقضايا يقطع عامة المتخصصين في العلم الشرعي بأنها من مسائل الاجتهاد، بل ربما عدّوا مخالفة السائد العلمي والفكري في بيئتهم دليلاً على الانحراف، وعلامة على الزيغ.

إن هذا النهج الذي يرسخه بعض الأخيار في التعاطي مع المسائل الاجتهادية مهما حسنت نوايا أصحابه، يُعدّ تقزيماً للمنهج السلفي الأصيل، الذي ربّى أتباعه على مشروعية كل من امتلك أدوات العلم الشرعي أن يستقي من الكتاب والسنة بفهم السلف، مرجحاً ما ظهر له رجحانه وقوته، وتراث أئمة السلف ومنهاجهم يمثل دائرة واسعة لا يمكن حصرها في جماعة أو حزب أو بيئة أو مدرسة؛ فهي تشمل أئمة السلف من الصحابة والتابعين وأئمة المذاهب الأربعة وغيرهم من علماء الملة.

إذا كان ثمة تيارات مناوئة للخيار الإسلامي بكليته تستخدم لافتة الاستقلال الفكري والعلمي لتمرير أجندتها الخاصة، وتنبز الإسلاميين بالاستبداد، فإن هذا لا يُعدّ مسوّغاً لأن نغيّب الشخصية السلفية الأصيلة، والتي يُعدّ الاستقلال

العلمي والفكري أحد مكوناتها الرئيسة، ونتيجة لتقصيرنا في غرس مثل هذه المفاهيم على نحو عملي وواقعي في محاضننا التربوية؛ فقد أفرز هذا كله تخندقاً حول اجتهاديات، وتمترساً خلف درع ادعاء احتكار فهم النصوص الشرعية، مما ولّد طبقة من الشباب السلفي، لا تجيد اختيار ميدان المنازلة بينها وبين خصوم الخيار الإسلامي؛ فبدلاً أن تحصر المنازلة في "موارد إجماع السلف" و"قطعيات الشريعة" إذا هي تندفع بحماس غير منضبط نحو دائرة الاجتهاديات بين فقهاء السلف، وهذا شكّل نقطة ضعف لدى الإسلاميين؛ إذ إن وسائل تحصيل المعرفة تيسرت لدى عامة الناس، ومن السهل أن يقلّب أي شخص كتب الفقه عبر الحاسوب، فيكتشف أن فهم أولئك الشباب للنصوص الشرعية ليس قطعياً في دلالته.

ولا يغيب عن أنظار المراقبين أن بوابة "الخلاف الفقهي" ولافتة الاختلاف في فهم النص الشرعي، غدت وسيلة يحاول خصوم الخيار الإسلامي النفاذ عبرها؛ لتمرير مشاريعهم، إلاّ أن التصدي لهذا المسلك لا يكون بتحويل مسائل الاجتهاد إلى مسائل إجماع، وألاّ يسمح أولئك النفر من

الشباب الغيور بالحوار والنقاش حول هذه المسألة أو تلك، فضلاً عن التعجل بقذف العديد من المثقفين والدعاة إلى معسكر الخصوم بلا بينة أو برهان؛ فهذا الهاجس لا يمكن أن يكون مسوغاً لتغييب معالم المنهج السلفي، الذي تتسع دائرته لتشمل أسفاراً ضخمة شكلت تراثاً فقهياً وعلمياً تفاخر به هذه الأمة بين الأمم، ونحن إذ نترسم هذا المنهج المبارك انطلاقاً من أدبياته وقواعده الراسخة، فإننا نظن أن لهذا المنهج الرباني طرقه ووسائله في قطع الطريق على كل عابث بهوية هذه الأمة وثوابتها، ولا يخفى على المختصين أن لفهم النصوص الشرعية قواعده وضوابطه التي قررها أئمة السلف والدين، كما أن كتب العلم زاخرة بكيفية التعامل مع الساعين للتلاعب بأديان الناس بحجة الخلاف الفقهي، ويبقى وراء ذلك مسائل هنا وهناك نحتاج فيها لترسم منهج السلف الصالح العملي في التعامل مع خلافاتهم الفقهية.

صناعة مفاتيح التغيير !!

جلس صاحبنا متحدثاً عن موقف مفصلي في حياته، فقال: قبيل أذان المغرب وعقب الانتهاء من درسنا الفقهي، طلب مني شيخي الحبيب مرافقته في رحلة دعوية قصيرة، تشتمل على كلمات وعظية يلقيها في مساجد إحدى القرى القريبة من مدينتنا.

انطلقت سيارة شيخي خارج المدينة لإدراك صلاة المغرب في إحدى القرى القريبة. كانت دقائق العصر الأخيرة من يوم الجمعة، وبينما كان شيخي منشغلا في قراءة سورة الكهف مع الاستغفار، كنت منهمكا في مراجعة الوريقة التي في يدي استعداداً لموقف حاسم في حياتي، ألا وهو إلقاء أول كلمة أو موعظة في رحلتي الدعوية، وقد كانت عبارة عن تلخيص لكتيب أحد شيوخ الصحوة، والتي مازالت عالقة في ذاكرتي حتى اللحظة.

أوقفني شيخي عند أحد المصليات الصغيرة الذي كان يحتوي على كومة من الرمال محاطة بعدد من الطوب الإسمنتي، ومن حسن حظي أن جماعة المصلى كانوا أربعة أشخاص، رب المنزل المجاور للمصلى، والراعي الذي كان يرعى ماشيته، وشابين صغيرين.

صليت بهم المغرب إماماً....فلما سلمت وقفت كأني واقف على منبر المسجد الحرام لألقي كلمتي الضافية!!!

أحس الرجل أني سأتعبه، لأن وقوفي سيجبره على رفع رأسه لرؤيتي، فقاطعني قائلاً:

يا ولدي اجلس....ترانا قليلين.....استرح!!

فجلست وأنا أتصبب عرقاً....وألقيت كلمتي على عجل....بعدها قبعت في المصلى بانتظار شيخي الذي كان يلقي كلمته في مسجد كبير نسبياً.

وفي صلاة العشاء، كان عدد جماعة المسجد الذي ألقيت فيه كلمتي قد تجاوز الصف والنصف .... وقد رأيتني أنطلق في

الحديث واسترسل دون اضطراب أو ارتباك ولله الحمد ... سألني الشيخ بعدها عن عدد جماعة المسجد، فتفاجأ بالعدد الكبير نسبياً، وشجعني وشكرني .. وبفضل الله وكرمه تعلمت الخطابة خلال أسابيع قليلة، وقد شهد مسجد إحدى هذه القرى أول خطبة جمعة ألقيتها، وكان ذلك بعد بضعة أشهر....

المبهر في شيخي الحبيب، أنه لم يشعرني قط أنه خرج للدعوة بقصد تعليمي على الخطابة، بل كانت أقواله وتصرفاته توحي بأنه ذاهب لرحلة دعوية دورية، وأني بصفتي أحد طلابه يتمنى أن أرافقه في رحلته ... وعلمت لاحقاً أن الهدف الرئيس لرحلاته كان إعدادي كداعية أو خطيب...

واليوم بفضل الله، وبعد مضي عشر سنوات أو أكثر، أخطب الجمعة في المئات والآلاف ... وأحاضر وأتحدث في المساجد والتجمعات ... أحسب أن لشيخي الحبيب أجر كل كلمة ألقيتها... وكل خطبة صدحت بها ... وكل موعظة ارتجلتها ...

في هذا العام يكمل شيخي الحبيب عامه السابع في مدرسة الأنبياء عليهم السلام ...

ربما ظن لوهلة أن عمله الصالح أسير تلك الأدواء والأسقام ...

ولم يعلم شيخي الحبيب أنه لا يزال يخاطب ويحاضر ويدرس من خلالي....وإن كان يرسف اليوم في قيود العجز والألم ...

إني لأرجو من الله وهو الكريم المنان أن يجزي شيخي عني أجراً عظيماً...في كل خطبة أو كلمة أو محاضرة ألقيها ...

كيف لا؟ وهو من علمني وأرشدني ودلني ...

إني لأرجو من الله وهو الكريم سبحانه....أني لم أتقدم لمحراب مسجدي في فريضة أو نافلة لأصلي بالناس إلا ولشيخي نصيبه من الأجر والمثوبة ...

أتُراني أستطيع أن أجزيه عني بمال الدنيا ...

أم تُراني أستطيع أن أكافأه بكل عبارات الشكر والثناء ...

كلا وربي ... أنّى لي ذلك ... ما أوفيته حقه ... وإن لهج لساني بالدعاء له صباح مساء ... في صلاتي وسجودي ....ا.هـ.

انتهى كلام صاحبنا، ولم ينته الحديث عن أهمية بناء النخب الدعوية والعلمية والفكرية، إن إقبال العلماء والمربين والمثقفين على التصدي لعامة الناس إفتاءً وإرشاداً وتعليماً وتثقيفاً وترشيداً ينبغي ألا يُشغلهم عن صناعة "مفاتيح التغيير"، فإن لهذا المسلك ثماره الطيبة على أكثر من صعيد، والتي يُمكن أن نوجزها فيما يلي:

١. **النطاق الشخصي:** إن الخطبة أو المحاضرة أو الكتاب أو البرنامج الذي يوجه لعموم الناس يظل تأثيره وقتياً في الغالب، بخلاف العمل المرّكز على تربية وبناء النُخب وإعدادهم، فإن لهذا بُعده الأخروي العظيم على الداعية والمربي، وهو من العمل الصالح الذي ينتفع به الداعية والمربي زمناً طويلاً، فربما أقعده

المرض أو غيّبه الموت أو حيل بينه وبين الناس لأي سبب قهري، فإن عمله الصالح لا يتوقف على شخصه، بل يتجاوزه إلى أشخاص يحملون هم الدعوة والإصلاح، فكل عمل صالح يقدمونه من خطبة أو مقال أو كتاب أو برنامج يسجل في ميزان حسناته من غير أن ينقص ذلك في أجورهم شيئاً، "ومن سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة".

٢. **النطاق الدعوي:** إن بناء النخب العلمية والدعوية يؤدي إلى توسيع دائرة التأثير الدعوي لتشمل شرائح واسعة في المجتمعات، بخلاف العمل الفردي، والذي مهما بلغت "كاريزما" صاحبه وشهرته، إلا أنها تظل مهددة بالحجب أو التغييب أو حتى التشكيك بصحتها، بل إن انتشار دائرة النخب تؤدي لتجذر الفكرة والدعوة في نفوس أصحابها والجمهور المتلقي لنتاجها، فإن من "بلايا" اختصار الدعوة في شخص أو أشخاص قلائل، أن الدعوة تظل رهينة لأشخاصهم وتقلباتهم وتبدلات أحوالهم، وكلما اتسعت دائرة النخب العلمية والدعوية كلما قل تأثير انتكاس القلة أو تغير أحوالهم أو نكوصهم عن

أصل الفكرة، لأنه سيُنظر إليها بوصفها حالة شاذة لا تسلم منها كافة الحركات والتيارات، وتوسيع النطاق الدعوي دلائله كثيرة، فمن أبرزها الهدي النبوي في إرسال معاذ رضي الله عنه إلى اليمن، ومصعب بن عمير إلى المدينة، وغيرها مما لا يُحصى في هذا المجال.

٣. **تكوين قاعدة صلبة للدعوة الإسلامية:** النخب والطاقات التي تؤمن بالدعوة وتتشرب مفاهيمها، تُعد القاعدة الصلبة التي تتحطم على قلوبها المؤمنة مطارق البطش والاستبداد، وتتلاشى أمام إخباتها ويقينها زخارف اللذة والمغريات، ولو تأملنا مشهد النبي صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو يخطب بمائة ألف مسلم بعد قيام دولة الإسلام ورحيله بعدها بشهور، نجد أن النخبة المصطفاة من أصحابه - الذين آمنوا بدين الله في أزمنة المحن والخطوب في المرحلة المكيّة - هم من حملوا راية الإسلام بعده، وتجاوزوا فجيعة وفاته عليه الصلاة والسلام، وأعادوا إيقاد مشاعل التوحيد والإسلام بعد أن خبت وتوارى نورها في أعقاب ردة أكثر القبائل في جزيرة العرب، والمقصود هنا أن النخب التي تشربت مفاهيم الإيمان والتوحيد

والدعوة في المحضن النبوي (المهاجرون والأنصار) هي التي صمدت بعد ذلك عند انتفاش النفاق وتتابع الفتن وتسلط الأعداء ونكوص الأصدقاء، أو حتى بُعيد الفتوحات الإسلامية لفارس والروم، وفتنة الرخاء الاقتصادي.

يجدر التنبيه هنا على أن قصة صاحبنا - التي أوردتها كمثال على أهمية صناعة النخب - لا تعني بالضرورة أن نقتصر على بناء النخب الشرعية، وهذا خطأ فادح يقع فيه بعض المربين والدعاة، فالمجتمع المسلم بحاجة ماسة لنخب تحمل هم الدعوة والإصلاح في كل المجالات، فلا يصح توجيه كافة الطلاب والإخوة لمجالات شرعية لانضوائهم تحت منشط أو تجمع دعوي فحسب، بل لا بد من معرفة القدرات الشخصية والخصائص النفسية لكل شاب للأخذ بيده للمجال الذي سينجح فيه ويبرع، مع تعاهده بالبناء الشرعي الواجب والزاد الإيماني من خلال تواصله مع إخوانه.

"ثقافة الطوارئ" .. لا تحفظ هوية أمة !!

أصبحت عين المراقب لا تخطيء حركة متسارعة من الحراك على الصعيدين الثقافي والاجتماعي، تسببت في حالات متفاوتة من التغيرات والتبدلات التي طالت الكثير من الناس ، وقد جُبل الإنسان على تبرير أي تصرف أو موقف يبدر منه ، فالإنسان بطبعه شديد الاعتداد برأيه وقناعاته ، و"مطلق التغير" ليس مذموماً بإطلاق ، فلو سلطنا عدسة التاريخ والرصد في سير الأئمة والعلماء والعظماء والساسة والعباقرة والأدباء، لوجدنا الشيء الكثير من هذا، وعلى صعيد التصورات والمفاهيم التي يؤمن بها الإنسان، يختلف تقييم المفكرين والعلماء بحسب خلفيتهم العقدية والفكرية ، فالثقافة الغربية المعاصرة - لضعف أو غياب شعاع الوحي الرباني في منظومتها الفكرية- تجعل "مطلق التغير " قيمة يُحمد صاحبها ويثنى عليها ، فخواء القلب من العلم اليقيني يفضي لشعور متعاظم بأن " الثبات" على أي مبدأ يعد أمراً مذموماً دائماً، فالمثقف الغربي يستحضر دائماً " النكبة

الكبرى" فيما لو بقي ثابتاً على حاله في القرون الوسطى المظلمة ، بل إنك تلحظ أن القيم الإنسانية المطلقة التي جاءت البشرية باحترامها " كالصدق" و"العدل" يتم دفنها وتهميشها في العقل الجمعي الغربي ، وتصم الشعوب الغربية آذانها إذا تعلق الأمر بمصالح دولها الاستعمارية في العالم الإسلامي ، ويبقى في تلك الشعوب قلة قليلة، هم أهل عدل ووفاء، ولكن لم يسجل التاريخ الحديث - حسب علمي - حالة واحدة ارتفع منسوب هذا الشعور الإنساني لدى تلك الشعوب لترفع هراوة ظلم أنظمتها عن " الآخر" بينما أسقطت تلك الشعوب العديد من حكوماتها عندما تقلص مستوى الرفاهية لدى مواطنيها .

في العالم العربي الذي يرزح منذ عقود عديدة تحت أغلال التبعية الفكرية والثقافية، ويُحار المثقفون والفقهاء الغيارى في كيفية مجابهة مثل هذا الهدير المتدفق من التصورات والمفاهيم المنحرفة، فليجئون إلى خفض سقف خطابهم الدعوي والفكري لشعورهم بُغربة الكثير من التصورات والمفاهيم الشرعية لدى عموم الناس، وهذا ربما كان في كثير من

الأحيان مقتضى " الفقه الرشيد" والحكمة الربانية ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، ولكني أعتقد أن العديد من النخب الفكرية والشرعية بالغت في هذا الخط، حتى أدى هذا الأمر لغياب المفاهيم والتصورات الشرعية لدى عموم المجتمع.

عندما اعترضت إحدى المثقفات العربيات على وصف شيخ لها وقد كشفت عن شعرها ونحرها بأنها " عاصية" ، فإن هذا ينبأ عن خلل خطير، فهي تعتبر ما هو معلوم منعه من الدين بالضرورة محلاً للاستهجان، وقس على ذلك وصف غير المسلم "بالكفر" والذي لا يقتضي كما هو معلوم بداهة لدى كل متخصص استباحة دمائهم وأموالهم، بل إن الشريعة توعدت من اجترأ على معاهد أو ذمي بوعيد شديد ، ولكن وجود طوائف غلت في استحلال دماء غير المسلمين كالمعاهدين والمستأمنين ، وحرص الداعية على التلطف بالعبارة مع غير المسلم، يمكن تفهمه في سياق الحوار مع غير المسلمين ، ولكن هذا لا يبرر تغييب " المصطلح الشرعي" عندما يكون الخطاب موجه لعموم المسلمين ، ولو أردنا القفز إلى قضايا الأمة الكبرى كحق

الشعوب المسلمة المحتلة في مقاومة المحتل، وهو"الحق الطبيعي" الذي كفلته شرائع السماء ودساتير الأرض وفُطرت عليه المخلوقات، وجدنا أن ثمة قطاعاً عريضاً من الإعلاميين والمفكرين والفقهاء من أصبح ينازع فيه، ويضع لذلك احترازات وقيود محصلتها تعطيله بالكلية ، ولئن كنا كمراقبين قد نلتمس العذر لبعضهم عندما اختلطت صور المقاومة الشريفة والجهاد المقدس بصور أخرى من الإرهاب والفتك بالدماء المعصومة في بعض الأماكن، إلا أن قضية جوهرية في ضمير الأمة كقضية " فلسطين" ، وعدو قبيح الوجه - لم تفلح أدوات التجميل التغريبية في تطبيعه- كإسرائيل ، لم تسلم من صوت إعلامي وفكري أصبح يلوم الفلسطينيين في استراتيجية مقاومتهم أو طبيعة تحالفاتهم أو موقفهم من أذناب المحتل أكثر من لومهم لأنفسهم وخذلانهم لإخوانهم وتبريرهم لهذا الخذلان .

ليس أضر على أمة الإسلام من شيء كغياب المفاهيم والتصورات المنبثقة من كتب ربها وسنة نبيها عليه الصلاة والسلام ، فالخسائر المادية والبشرية مهما كانت جسامتها

يمكن تعويضها، ولكن غياب التصور والمفاهيم الشرعية يفضي لغياب المحركات الفاعلة في مسيرة النهضة والإصلاح.

حتمية الائتلاف الدعوي

عندما يتأمل المسلم في الكتاب والسنة، يجد أن كثيراً من النصوص الشرعية الآمرة بالتغيير والإصلاح، أخبرت بوجود "طائفة" أو "أمة" أو "فرقة"، تضطلع بهذه المهمة العظيمة، كقول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وكقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ وكذلك جاء الخبر النبوي ببقاء الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة (لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم حتى يأتي أمر الله)[1]، وإذا تأملنا العالم من حولنا وجدنا أن الدول المتقدمة، فضلاً عن الأفراد، آمنت بأهمية العمل الجماعي، فشرعت منذ عقود في وضع لبنات مشاريع

---

(١) صحيح البخاري (٣/١٣٣١)

ومؤسسات ذات أبعاد سياسية واقتصادية وعسكرية، كما فعلت الدول الأوربية عبر الاتحاد الأوربي، أو الولايات المتحدة عبر إحياء حلف الناتو بعد تواري دوره بُعيد سقوط المعسكر الشرقي.

وفي "جنة الديمقراطية" الموعودة التي يبشر بها عامة المثقفين والساسة والإعلام العربي والغربي، لا يمكن أن تكتب السيادة أو الانتشار لفكرة أو مشروع إلا بعمل جماعي منظم، وتخطيء بعض نخبنا المثقفة والدعوية في التنفير من أي عمل إسلامي جماعي منظم، بحجة أنها هذا يؤدي لانعزال التيار عن المجتمع فكرياً واجتماعياً، أو مستدلين ومستسخين لبعض الأفكار والرؤى القادمة من الغرب لتنزيلها على واقعنا، مع غفلتهم عن الفروق الجوهرية بين واقعنا وواقعهم.

إن الفرق الجوهري بين الصورتين، أن تلك المجتمعات الغربية -كشعوب ومثقفين وساسة- قد قطعوا أمرهم منذ عقود طويلة، واتفقوا على عقد اجتماعي آمنت به جميع الأطراف، والجميع يرى نفسه أميناً على هذا العقد وحارساً له، فالعدل والحريات والتنمية، إن لم تسهم في تحقيقها

الدوافع الأخلاقية والمحركات الفكرية، فإن مصلحة النخب الخاصة لا تتحقق إجمالاً إلا بتحقيق هذه الحقوق والحريات، ولو باستغفال الشعوب وتخديرها وتحريكها عبر الإعلام دون قهرها وغصبها حقوقها.

وأما في العالم العربي والإسلامي، فثمة طبقة سميكة من النافذين والدوائر الاجتماعية، والمرتبطة جينياً بإبقاء الوضع على ما هو عليه، للحفاظ على مكتسباتها ورفاهيتها وميزاتها، وهذه الطبقة المخملية لا يعنيها لا من قريب ولا من بعيد هموم الأغلبية المطحونة إلا بما يكفل بقاءها وتقلبها في هذا النعيم الدنيوي، وهي لا تقدم أثماناً تستحق الإشادة إلا كلما شعرت بالخطر على ميزاتها ووضعها الاستثنائي، ويخطئ الإسلاميون وعامة المثقفين والعقلاء في العالم العربي إذا ظنوا أن تلك الطبقة سوف تتخلى عن امتيازاتها طوعاً واختياراً، كما أن الخطيئة تكون أكبر إذا ظنوا أن التغيير يكون عبر أعمال عنف طائشة تفتت المجتمع وتدمر مقدراته وتعبث بأمنه.

والذي أريد أن أخلص إليه في هذه النقطة، أن بعض المثقفين والدعاة يستنسخون خطاباً غربياً رومانسياً جميلاً عن العمل والإنتاج والترقي الحضاري والتنموي والوئام الفكري، ولكنهم ينزلونه على واقع مختلف تماماً، قصارى منجزاته تخدير بعض الناس وتدجين آخرين وتحقيق مكاسب شخصية لبعض الأفراد، لتحسين معيشتهم ووضعهم الاجتماعي، ولذا فهذا الخطاب يحوز يوماً بعد يوم على أوسمة الثناء ونياشين الشكر من أفراد تلك الطبقة.

قبل سنوات، استمعت لنقد الدكتور أيمن الظواهري لحركة الإخوان المسلمين في مصر، وكيف أن الحركة لم تحقق منجزاً يُذكر فيما يخص تطبيق الشريعة طوال نصف قرن من العمل السياسي والدعوي، فقلت في نفسي: إذا كان الظواهري يعيب على جماعة الإخوان عدم نجاحهم في إعادة حاكمية الشريعة في بلدهم، فإن للمخالف أن يرد نفس السؤال على جماعة الجهاد، التي تزعمها الظواهري زماناً، والتي أصبحت اليوم في الواقع المصري أثراً بعد عين، بينما بقيت تلك الجماعة المنتَقدة متغلغلة في شرايين الحياة العامة، مستعصية

على الهراوة الأمنية المسلطة على رأسها طوال ربع قرن من العمل بقانون الطوارئ، ومشكّلة التحدي الأكبر للاستبداد باتفاق المراقبين.

وما كان لهذه المنجزات أن يُكتب لها البقاء، لو سلكت جماعة الإخوان منهج جماعة الجهاد في قتل السياح والتفجير والتدمير، وما كان لهذه المنجزات أن تبقى كذلك لو سلكت طريقة الاكتفاء بالوعظ المباشر، ورفع المقولة الشهيرة "من السياسة ترك السياسة"، أو الاكتفاء برفع عرائض التوسل والتسول للإصلاح، هذه كلمة حق ينبغي أن تقال ولا تستجر البعض غلواء الخصومة الحركية والفكرية لنفيها أو التعامي عنها.

إن العمل الدعوي والإصلاحي المنظم يشكل مصلاً ضد التشرذم والتشظي لدى الحركة الإصلاحية، وإذا قربنا عدسة الرصد في المشهد الدعوي، نجد أن تعامل تلك التيارات التي تُعلي من قيمة الاجتماع ووحدة العمل الدعوي مع المنحرفين عن

منهجها داخل أروقتها، كان يعمد إلى الاحتواء والتفهم والنقد الهادئ والتطاوع والحوار المباشر، وذلك لوجود أرضية قوية للاجتماع ونبذ الافتراق، وفي الجهة الأخرى، كانت التيارات الأخرى تصبّح الناس وتمسيهم بسلخ رمز من رموزها أو كادر من كوادرها، دون أن يطرف لها جفن!! ودون أن يُتاح لكافة الأطراف الاجتماع والتشاور وفهم وجهة نظر المخالف، إذ إن الارتجالية والفوضوية التي نشأت عليها، جعلت نظرتها قاصرة عند الأخطاء القريبة المشاهدة دون مراعاة للأهداف الإستراتيجية للحركة الدعوية والإصلاحية.

إن تبعات الارتجال والفوضوية لا تقف عند هذا الحد، بل تقفز إلى بُنية الحركة الإسلامية بالتخلخل والاضطراب، إذ يسهل على القوى النافذة توظيف بعض رموزها وكوادرها لأهدافها الخاصة، وفي العمل الجماعي والتشاوري، تكون أسوأ الحالات في التعامل مع تلك القوى، تقديم بعض التنازلات بعد التشاور وفقاً لمقتضى المصلحة الشرعية.

إذا كان الإسلاميون يمنّون أنفسهم بالإصلاح، فلا نهوض ولا قيام لأي عملية إصلاحية بجهود فردية عشوائية، هذا

واضح بيّن لكل من قرأ سير المصلحين على مر التاريخ، وحالة "النكسة المنهجية" لدى رجيع التيار الإسلامي، ونبز المخلصين لثوابت الحركة الإسلامية بالشعاراتية والخطابية، ينبغي ألا تهز يقينهم بسنن الله في التغيير والإصلاح، فنحن نرى هذا الرجيع في كل عام "يتخبطون" مرة أو مرتين، ثم لا يتوبون ولا هم يذّكرون.

من جدلية القرآن والسلطان .. إلى خندق مقاومة الذوبان

"رؤية استشرافية"

يذكر العديد من المراقبين والمحللين أن مربع المنازلة قد شهد تغيراً ملحوظاً خلال العقد الأخير بين المنظومة الغربية الحديثة بواجهاتها الثقافية والسياسية والعسكرية والمنظومة الإسلامية والتي لا تتكئ على أي قوة مادية بقدر ما تتكئ على رؤية مستقلة عن الرؤية الغربية للكون و الإنسان والحياة، وهذا ما لا يطيقه سدنة المنظومة الغربية، برغم ضجيجهم الذي ملأ الدنيا عن التعايش العالمي والتسامح الثقافي ، مع العلم أن نرمى نيران البندقية الغربية لم يقتصر يوماً على تيارات العنف المسلح، بل شملت كل الأصوليين الذين يشكلون وفقاً لتقديرات بعض المفكرين الغربيين من ١٥ إلى ٢٠٪ من العالم الإسلامي ، والأصولي في نظر هؤلاء المنّظرين يشمل كل من يعتبر الإسلام " مرجعية وشريعة" .

يشير د. كمال حبيب في كتابه (تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية)[١] أن مربع المنازلة بين المنظومة الغربية وحركات الإحياء الإسلامي قد انتقل من جدلية المفارقة بين القرآن والسلطان، أي الحيلولة دون عودة السلطة إلى المنهج الإسلامي إلى مربع جديد يتشكل عبر حرب شرسة تستهدف إعادة تشكيل قيم المجتمعات الإسلامية وهويتها الدينية والثقافية والتاريخية ، فميدان النزال سيتمحور حول ثوابت الأمة ومقدساتها وقيمها وثقافتها.

وأعتقد أن نشرات الأخبار تتحفنا بشكل دوري متسارع بتأكيد هذه الفرضية كأخبار منع النقاب والحجاب ومنع بناء مآذن المساجد وغيرها ، حيث لم يعد ينطلي على عموم المسلمين فضلاً عن المفكرين والمثقفين الشرفاء أن " فزاعة أحداث سبتمبر" لا يمكن قبولها لتبرير هذه الحملات المسعورة على

---

(١) تحولات الحركة الإسلامية والإستراتيجية الأمريكية ، دار مصر المحروسة ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م.

الهوية الإسلامية، فضلا عن صناعة مناخ اجتماعي وإعلامي يظلل الفضاء الغربي يجعل من "الهوية المسلمة" كغطاء الوجه أو الرأس "مظهراً خطيراً" يستلزم سن القوانين ، وتشريع العقوبات، وحشد الأصوات ، واستنفار الجيوش الإعلامية لإقناع المجتمعات بتحجيمه وتجريمه .

هذه الحلقة المثيرة من سلسلة التدافع الحضاري التاريخي بين الأمم ، قد يُشعر بعض الإسلاميين بتراجع كتائبهم في مسيرة التغيير والإصلاح ، وفي تقديري أن هذا التراجع في مكان المنازلة والمواجهة وإن ظهر من خلال الرؤية الخاطفة عاكساً لقدر من التراجع والتقهقر إلى الوراء، إلا أن محصلته ومآلاته قد تدفع نحو تقدم نوعي واستثنائي في تاريخ الأمة، وإن مر هذا التقدم نحو مضيق شديد من الأحداث الجسام، والتي هي من مقتضيات التمكين الإلهي في الأرض لعباده المؤمنين .

ما أحسبه نصراً وتقدماً في صورة تراجع واستضعاف يمكن بناؤه على ركيزتين رئيستين :

الركيزة الأولى : أن استطالة المنظومة الغربية على ثوابت الأمة ومقدساتها بشكل سافر ، وتخففها من مكاييج الرايات المدغدغة لعقول السذج والبسطاء عن احترام الأديان والثقافات وحقوق الإنسان، يدفع نحو خلق حالة من الاصطفاف المكاني الاستثنائي بين الشعوب والتيارات الإسلامية ، فالفجوة التي عانى منها الإسلاميون زمناً على صعيد الوعي الشرعي بينهم وبين الشعوب، إما بسبب تدني منسوب التدين أو بسبب ضعف الدافعية للتضحية أو غيرها من العوامل، سيتم ردمها في هذه الحالة، حيث أن تعدي الغزاة على مقدسات الأمة وثوابتها ، سيوسع من دائرة الاصطفاف ويضيق من الهامش الذي يلعب فيه التغريبيون الذين دأبوا دائماً على توسيع الفجوة بين الإسلاميين والشعوب ، وقد بدأ الأنموذج الغربي المغري بكل هيلمانه وبريقه الأخاذ في التهاوي على قرع رؤوس شعاراته الإنسانية التي دحرجها العم سام ووكلائه في العراق وأفغانستان وفلسطين ، وسن القوانين البوليسية التي تستهدف هوية المسلمات في عاصمة النور وبلاد الحرية ، وتغييب مآذن المساجد عن القارة العجوز والذي بدأ أولى حلقاته في سويسرا التي لم تشهد أراضيها يوماً عمليات تفجير وإرهاب من قبل

المسلمين ، ومع ذلك فقد كان "الخيار الديمقراطي" لشعبها المتحضر ألا تُجرح عيونهم الزرقاء برؤية مآذن المساجد في بلدهم الأوربي.

إن السقوط التدريجي لا يمكن حسابه من خلال أعداد ضحايا هذه المنظومة الغربية في بلاد المسلمين - فلطالما حدث هذا خلال العقود الماضية- وإنما يقاس الأمر بانكشاف الأجندة الغائبة في قيادات تلك المنظومة ، واستهدافها لقيم الأمة وثوابتها بشكل سافر لا مجال فيه للمناورة ولا هامش فيه للطابور الخامس التغريبي في تجميله وتطبيعه ، وهذا الانكشاف يساهم ولاشك في ردم الفجوة بين الوثبة الإسلامية للتغيير التي أجهضت مرات عديدة وبين تلك الشعوب التي حال الجهل والفقر والتغريب بينها وبين مواكبة تلك الوثبة الإسلامية للتغيير.

الركيزة الثانية : تحلل العديد من القيود الداخلية التي تحول بين الأمة الإسلامية وبين النهضة والإصلاح:

١ـ قوى القهر والاستبداد : يعتقد بعض المحللين أن انتقال محور المنازلة إلى دائرة (قيم الإسلام وثوابتها) سيؤدي

لاصطفاف الاستبداد العربي مع الشعوب ، وفي تقديري أن هذا أمر مستبعد ، وأن تلك القوى _ كعادتها_ ستعول كثيراً على الإمداد الخارجي ، والإسناد المدفوع الثمن في الداخل ، وهم واهمون في هذا ، لما سبق ذكره من غياب المبررات الأخلاقية والفكرية لهذه الهجمات السافرة على ثوابت الأمة ومقدساتها ، ولو تأملنا مثلا في أنموذج النظام المصري تجاه حرب غزة وحصارها ، لتبين لنا كنه وتكوين العقلية المستبدة المعاصرة التي وصلت لمستنقع آسن في التفكير والتخطيط والقيادة.

وسيتزامن هذا كله مع سقوط كل الحبال وقوى الإسناد الفكري والشرعي والأخلاقي لتلك النظم ، سواء كانت دوافعها " مدفوعة الثمن" من قبل الاستبداد أو كانت حتى "بمبررات فكرية وشرعية" ، وأولى حلقات السقوط تبدأ بذوبان القناعة الشرعية والأخلاقية لدى الناس ، ومن هنا فينبغي أن يدرك شرفاء الشرعيين والمفكرين أهمية النأي بمشاريعهم عن قوى الإسناد الفكري والشرعي للاستبداد .

٢_ تبدد حُجب التغييب الإعلامي: عانى الإسلاميون عقوداً طويلة من التغييب عن منابر التأثير والتوجيه ، فجاءت العولمة بفضائياتها وشبكات الاتصالات بمساحة رحبة كان الإسلاميون يتوقون إليها زمناً طويلاً ، ومن هنا فدور الإسلاميين المفصلي في هذه المرحلة يكون بإيجاد محاضن إعلامية جاذبة، وذلك بالاستعانة بأفضل وأكبر الخبرات المتخصصة ، وإقناع أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية بالدور الخطير الذي يلعبه الإعلام في هذه المرحلة ، والدور هنا يكمن في إيجاد محاضن أسرية وشبابية محافظة للثقافة والترفية ، مع المحافظة على هوية الخطاب الإسلامي بأدوات معاصرة واحترافية.

٣_ ضيق هامش المناورة العلمانية : ظلت منابر الإعلام المناوئ للإسلاميين تمارس دوراً لوجستياً مهماً في العالم العربي ضد المشروع الإسلامي عبر تشويه صورة الدعاة، إما بالطعن في مقاصدهم أو استعداء السلطة عليهم أو توظيف السينما والتلفاز ورموزها الشهيرة في ضرب مصداقيتهم عند الناس أو

اختزال الحكم عليهم عبر تصرفات فئات شاذة عن منهجهم العام ، ولكن من شأن مربع المنازلة الجديد الذي سيكشف أجندة فجة لحضارة العم سام ضد ثوابت الإسلام وهويته أن يضيّق " مساحة المناورة" للفصل بين الإسلام كدين وشريعة ربانية وما يحمله الإسلاميون من "ثوابت ومسلمات شرعية" ، فبأي لغة أو منطق يمكن لأي كاتب أو مفكر أن يبرر موجات الكراهية القادمة من الغرب التي تستهدف النقاب والحجاب والمآذن !!! ، أو تؤيد وتبارك تجويع الأطفال والنساء والعجائز وتركهم يلقون حتفهم على المعابر والحدود العربية ، فلا مجال هنا للمناورة إلا بانكشاف سوءة الحبل السري الذي يربط بين المثقف التغريبي وحاضنته الشقراء الغربية ، أو العودة والأوبة إلى خندق الأمة ولو على المستوى الأخلاقي والقومي .

الدور المنتظر لرجيع النكسة الإسلامية :

من المعلوم أن إخفاقات التيارات الإسلامية خلال العقود الماضية، والتي تجلت في أعقاب الصدام مع النظم خلال عقدي الثمانينات والتسعينات أفرزت "خطاباً جديداً" لدى بعض

الجماعات والنخب الشرعية والحركية، وهذا التغير لم يكن كما يظن بعض المراقبين " تغيراً مرحلياً" أو تكتيكياً، بل هو تغير جوهري جعل لهذا الخطاب رؤيته المختلفة تماماً عن "عموم الرؤية الإسلامية للواقع خلال القرن الماضي" ، وليس المراد هنا تقييم هذا الخطاب الجديد، وإنما المراد بيان الأثر الخطير الذي قد يلعبه هذا التيار وفق محدداته التي آمنت بما تعتبره عبثية الخيار الحركي الإسلامي ، واستحالة التغيير الجذري للواقع العربي والإسلامي ، وضعف الهوية الشرعية في خطابها الإعلامي تجاه نظم الاستبداد والتيارات التغريبية المناوئة للإسلام ، فالمكاسب الاستثنائية التي قد يغنمها الإسلاميون من مربع المنازلة الجديد قد يساهم هذا الخطاب الجديد بضبابيته ونبرته الحالمة والمثالية في تقليصها ، وليس المطلوب من العقلاء إنفاق الأوقات وحشد الطاقات في الصدام مع هذا الخطاب ، وإنما المطلوب تكثيف الجهود لتقديم خطاب إسلامي إعلامي يجمع بين الهوية والاحترافية.

الدعاة: من المنعة العشائرية إلى المنعة الشعبية

قضى الله - جل وعلا- أن يصطفي رسله وأنبياءه من البشر؛ ليكونوا أسوة وقدوة لأتباعهم، لا سيما من اقتفى آثارهم وحملوا راية الدعوة والإصلاح من العلماء والدعاة، ووجود الأنبياء والرسل في وسط نسيج بشري اجتماعي لم يمنعهم من استثمار بعض المزايا التي تكفلها عادات وتقاليد هذا المجتمع لحفظ مسيرة الدعوة والإصلاح. فالحكمة الإلهية اقتضت أن يكون الكثير من الأنبياء - عليهم السلام - من أشرف البيوت مكانة ونسباً وجاهاً، وهذا ما أدركه هرقل عظيم الروم عندما سأل أبا سفيان عن نسب النبي - عليه الصلاة والسلام - فذكر أبو سفيان أنه ذو نسب عندهم، فقال هرقل: فكذلك الرسل تبعث في نسب قومها.

ولهذا الأمر انعكاساته على نظرة المجتمع المستهدف بالدعوة

لنوايا ومقاصد النبي الكريم من دعوته، كما يساهم في تنقية ما قد يعلق في بعض النفوس من اتهام حامل لواء الدعوة بالرغبة في مغنم دنيوي من سلطة أو جاه أو مال، كما أن هذه العوامل تشكل حماية للنبي - عليه الصلاة والسلام - وأتباعه من محاولات التصفية والاستئصال التي ربما نهجها خصوم الأنبياء والرسل.

والناظر في سيرة النبي - صلى الله عليه وسلم - يجد شيئاً من ذلك؛ ففي المرحلة المكيّة شكلت رابطة النسب والقبيلة، ممثلة بعمه أبي طالب وقبيلة بني هاشم درعاً واقياً للنبي - صلى الله عليه وسلم - ضد مؤامرات ومكائد أئمة الكفر في قريش، وعندما تخلت قريش عن خصالها العربية الأصيلة، وضربت حصاراً اقتصادياً ظالماً على أبي طالب، انحاز بنو هاشم مؤمنهم وكافرهم إلى شعب أبي طالب، وتحملوا الجوع والحصار والأذى، ولم تشكل تلك الرابطة القبلية والتحام أفرادها مع وجود أبي طالب وغيره من الكفار خللاً في مسيرة الدعوة، ولا خدشاً لنقائها وصفائها؛ إذ إن دوافع أولئك النبلاء

في حماية النبي - صلى الله عليه وسلم - كانت دوافع اجتماعية وإنسانية محضة، لا يهدفون من ورائها لانتزاع أية تنازلات أو مكاسب على حساب الدعوة - على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم -.

وفي قصة لوط - عليه الصلاة والسلام - قبيل نزول العذاب بقومه ومجيء الملائكة على هيئة شباب حسان فتنة لقوم لوط الذين عزموا على فعل المنكر فوعظهم لوط - عليه السلام - وزجرهم دون جدوى، وعندما شعر بقلة أنصاره ﴿قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ ءَاوِيٓ إِلَىٰ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾ ، فتمنى أن يكون له عشيرة تدفع معه فجور قومه وانحرافهم، وقد صح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "رحمة الله على لوط إن كان ليأوي إلى ركن شديد، إذ قال لقومه: (قَالَ لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى

رُكْنٍ شَدِيدٍ)، فما بعث الله بعده من نبي إلاّ في ثروة من قومه"[١].

وإن كان الداعية لا يتوقف نشاطه أو عطاؤه على توفر هذه المزايا الاجتماعية، ولكن عند توفرها لا مانع من استثمارها وفق المعايير الشرعية، والتي يأتي في مقدمتها المضي في طريق الدعوة وعدم التنازل عن ثوابتها، ولهذا عندما شعر النبي - عليه الصلاة والسلام - بتراخي عمه أبي طالب عن حمايته نفض يديه مبدياً ثباته على طريق الدعوة قائلاً: "يا عم، والله لو وضعوا الشمس في يميني والقمر في يساري، على أن أترك هذا الأمر ما تركته حتى يظهره الله، أو أهلك دونه".

وقريب من ذلك ما فعله أبو بكر الصديق - رضي الله عنه - عندما عاد من هجرته الأولى في جوار وحماية سيد الأحابيش: ابن الدغنة، إلاّ أن ابن الدغنة استجاب لضغوط قريش وادّعائها

---

(١) مسند أحمد (٣٣٢/٢) ، السلسلة الصحيحة (٤٨٢/٤)

بأن صلاة أبي بكر الصديق وتلاوته للقرآن وبكاءه يشكل خطراً على أهليهم وأذيّة لهم، فردّ أبو بكر الصديق على ابن الدغنه جواره وحمايته بعدما طلب منه الأخير أن يصلي ويمارس عبادته داخل بيته وبعيداً عن مواطن التأثير على المجتمع، فاختار الصديق الصبر على الأذى والاضطهاد ورفع الحماية المشروطة من قبل ابن الدغنة.

إن هذه (المنعة العشائرية) التي استفاد منها الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - في حمايتهم من بطش أقوامهم، تُعدّ منحة ربانية غير قابلة للاكتساب و لا يملكها كل الدعاة، بالإضافة إلى تواري ثقل العشيرة والقبيلة إلى ترتيب متأخر في عالمنا المعاصر، ولكن هذا لا يمنع الدعاة من تكوين (منعة شعبية) تقوم بدور شبيه - إلى حد ما بالمنعة العشائرية الآنفة الذكر -، وهذه المنعة الشعبية يمكن إقامتها حول الدعاة في المجتمعات المعاصرة عبر تلمس الدعاة والمصلحين لحاجات الناس الحياتية وهمومهم المعيشية، بالتوازي مع الخطاب الدعوي والتعليمي، الذي يأخذ بالمجتمع نحو فعل الطاعات

وترك المنكرات، ولاشك أن للجمعيات الإغاثية والاجتماعية دوراً مهماً في هذا، ولكن الأمر لا يتوقف عند بعض أعمال البر المعهودة والمشكورة، ولكن بتخصيص جزء مهم من الخطاب الدعوي المعاصر للحديث عن هموم الناس الحياتية، وتبنيها تبنياً حقيقياً، منبثقاً من المسؤولية الشرعية التي حمّلها الشرع المطهر لأهل العلم والدعوة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والسعي في حفظ الضرورات الخمس التي جاء الإسلام بحفظها، والملاحظ في أداء بعض التيارات الدعوية أنها تعيش في عزلة عن هموم الناس ومتطلباتهم الحياتية الملحة، وقد استهلكت مساحات واسعة من وسائلها الدعوية، وأشغلت أعداداً كبيرة من كوادرها في معارك فكرية أو فقهية مع خصومها، بل ربما اضطرت في سبيل حسم صراعها مع خصومها إلى الإغضاء عن هموم الناس وعدم الالتفات إليها، وإلى ترسيخ الوضع السائد، تحت حجج ذرائعية واهية.

لقد دهم الطوفان الإعلامي والثقافي عبر وسائل الإعلام والاتصال مجتمعات المسلمين، وحرّك الكثير من المياه

الراكدة حول قضايا تنمية هذه المجتمعات والسعي في رقيها وتحقيق متطلبات شعوبها، وقد ساهم هذا في امتداد المعرفة بشكل أفقي لدى فئات المجتمع المختلفة، والناس تريد أن ترى حقيقة دور الدعاة والعلماء في خضم هذه القضايا والتحديات، وهي وإن كانت تدرك أن الدعاة لا يشكلون حجر الزاوية في تغيير جوهري نحو الأفضل في المستقبل المنظور، ولكنها في نفس الوقت تدرك أهمية دورهم وفاعليته بسبب الزخم الشعبي الذي يتمتعون به، وقابلية المجتمع للانضواء تحت راية خطاب إسلامي رشيد يدفع باتجاه تنمية الأوطان، ورقي المجتمعات، على هدي من نور الكتاب والسنة، بعيداً عن جنوح الغالين، وبمعزل عن إلف الواقع بأخطائه وأمراضه تحت حجج الواقعية والبعد عن المثالية، فما من أمة من الأمم نهضت من كبوتها، واستفاقت من غفوتها، واستعادت ريادتها، بالسير في ركاب واقع مرير يشهد بتخلفه كافة علمائها ومثقفيها وعقلائها.

جلسة مكاشفة...مع مصلح سعودي !!

من أكبر التلبيسات النفسية إزاء المشكلات التي تعانيها المجتمعات الإسلامية، أن يلقي الإنسان أسباب مشكلاته ومعضلاته على أطراف أخرى، فإن هذا أيسر على النفوس، وأكثر قبولاً لدى المحبين والأتباع، وأكثر ملاءمة لتحقيق مكاسب شخصية وفكرية في الواقع.

وفي الغالب، تجد أن هذا التشخيص يخالف الحقيقة ويتجافى عنها، إذ إن المجتمع الواحد الذي نشأ في كيان قطري واحد، وخضع لبيئة واحدة من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة لماض متشابه وإن اختلفت أنماطه المعيشية، وأوضاعه الاقتصادية، ومستوياته العلمية والفقهية، إلا أنه يتخذ "موقفاً متشابهاً" من جهة ابتعاده ومجافاته لقيم "الحرية" و"العدل" و"المساواة"، وهذا تقييم عام لا يُراد منه بالتأكيد خلو ذلك الماضي القريب من صور مشرقة في العدل

والإنصاف، ونقصد بالماضي هنا: العقود التي سبقت قيام الدولة الحديثة في الجزيرة العربية.

فمعضلات "الاستبداد" و"المحسوبية" و"العصبية القبلية أو المناطقية" و"التعصب الفكري والشرعي"، قوية الجذور في نفوسنا كأفراد ومفكرين ومثقفين وشيوخ، وأولى طرق حل هذه المعضلة، بعد الشعور بها، "التشخيص الدقيق" لمدى انتشارها، فإذا كنّا سنلقي بتبعات وأسباب هذه المعضلات باتجاه الآخرين، ونؤكد "براءتنا" منها، فإن هذا سيعيدنا حتماً إلى دوامة "التراشق" و"الردح" الذي سيزيد أمراضنا ومعضلاتنا، وسيجعل منا لقمة سائغة عند أي استهداف لوطننا وبلادنا، ويفاقم أوضاعنا على كل صعيد، ومن هنا، فالحل يكمن في ترسيخ ثقافة عامة ووعي اجتماعي عام بقداسة القيّم الإسلامية الرفيعة وتربية الأجيال عليها، وتفنيد ودحض كل من يحاول إضفاء شرعية على هذه المعضلات أو تطبيعها تحت أي غطاء شرعي أو فكري أو إداري.

وإذا أراد المنصف أن يتأكد من "المسؤولية الجماعية" عن أدوائنا وأمراضنا، فليتأمل على سبيل المثال في "الاستبداد

الشرعي"، فهذه المعضلة يتم في الغالب عزوها إلى تيار شرعي سائد، ويجهد الشرعيون من خارج هذا التيار إلى إلصاق تهم التعصب والغلو والإقصاء بالتيار السائد، وقد صادفت الهجمة الإعلامية الليبرالية ضد التيار الشرعي هوى لدى أولئك.

ولكن عندما يتحرر الراصد من ضجيج الهجمات الإعلامية المنظمة، ومن الإرث التاريخي الذي يلقي بظلاله في مثل هذه الأجواء، ويرصد بدقة الأنشطة والفعاليات داخل تلك التيارات الشرعية، يلحظ تفشي ظاهرة الاستبداد الشرعي في أوساط تلك التيارات نفسها، والتي تتجلى في احتكار المناصب الشرعية في طبقة اجتماعية أو برجوازية محددة، وتُحرم منها طبقات أخرى بسبب وضعها الاجتماعي، فالاستبداد الشرعي الذي يشتكي منه أولئك يُمارس بصورة مشابهة تماماً ولكن وفق النطاق المتاح لهم، و هذا الموقف الإقصائي - الذي يُنمي "ثقافة الصراع" - هو الذي يتم تلقينه للأتباع، وأما مظاهر التعايش والتنوع الفقهي والمذهبي، فيتم تسويقها لتحقيق رقعة أوسع من الانتشار والقبول الرسمي والشعبي.

وإذا أردنا أن ننتقل إلى إشكالية "التعصب المناطقي"، والتي كثيراً ما انتقدها المفكرون والمهتمون، ، لوجدنا أن هذا التعصب تجلى للمتابعين لدى بعض المناطق دون غيرها، ولكن هذا لم يكن بسبب أن معضلة "التعصب المناطقي" محصورة لدى فئة معينة، ففي تقديري أن التعصب لأجل المنطقة أو الإقليم أو القبيلة راسخ الجذور في النسيج العام للمجتمع، ولكن تجليات هذا التعصب ومكاسبه تبرز بحسب ما تمتلكه هذه الفئة أو تلك من الامتيازات والإمكانات، ولا يعود غياب أو تضاؤل تجليات التعصب لدى مناطق أو فئات أخرى بسبب زهدها عن تلك الامتيازات، بقدر ما هي قلة الفرص المتاحة، ولذا ما إن يخطف أفراد من تلك الفئات بعض الامتيازات حتى تتجلى سمات هذا التعصب في أدائها الإداري بشكل سافر لا مداورة فيه.

ليس المقصود من هذا الكلام، إحداث تعديل لصالح ميزان نقدي قد اختلت كفتاه بسبب تركيز نقد المصلحين على اتجاه تيار شرعي سائد أو نسيج مناطقي محدد، ولكنها - في تقديري - قراءة فاحصة وموضوعية لمدى قرب شخصية

المواطن السعودي عما يسميه الوسط الثقافي "ثقافة المواطنة" التي ترتكز على دستور إسلامي عظيم، وعدم الاكتفاء برصد بعض التجليات والإفرازات على السطح، والتي وإن لامس المتحدث عنها ناقوساً في نفوس الكثيرين، إلا أن نظرته تظل سطحية لا تعالج جذور المعضلة، ولا يمكن أن تدفعنا باتجاه الإصلاح خطوة للإمام، بل ستمزق النسيج الوطني، وتُعيد التناحر القبلي والمناطقي إلى بدايات القرن الماضي بأدوات حديثة وعصرية، وهذا قد لا يفرز صراعاً دموياً بالضرورة، ولكنه سيجعل المنظومة الاجتماعية والشعبية مخلخلة، ولا تصمد ضد التحديات والمطامع وهي اليوم تحيط بهذا البلد من كل جانب.[1]

(١) للاستزادة حول هذه الفكرة يُنظر لمقالة (أولوية المشروع الإسلامي حيال المناطقية والمذهبية) المنشور في مجلة العصر.

الورثة الأصفياء ...في طليعة القافلة

طالما وقفت متأملاً هذه الآية الكريمة التي بين الله عز وجل فيها اصطفاءه لهذه الأمة الإسلامية، بقوله جل وعلا ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾، فهذه الأمة التي اصطفاها ربنا سبحانه واختارها لحمل الرسالة، ليست على درجة مثالية من الاستقامة والتدين والصلاح، ففيها (الظالمون لأنفسهم) الذين اقترفوا بعض المعاصي وفرطوا ببعض الواجبات، وفيهم (المقتصد)، الذي اكتفى بفعل الواجبات وترك المحرمات، وفيها (السابق بالخيرات) الذي زاد على فعل الواجبات بقيامه بالمندوبات وفروض الكفايات، وجانب المكروهات فضلاً عن المحرمات، ومع تنوع "مستوى التدين والالتزام" لدى هؤلاء، إلا أن هذا لم يخرجهم عن شرف الاصطفاء والاجتباء الرباني الإلهي.

إن من شأن هذه القناعة، إذا استصحبها الدعاة والإسلاميون عموماً، أن تفتح مداركهم إلى باحات واسعة في مسيرتهم الدعوية والإصلاحية، ومن ذلك ما يلي:

أولاً: رفع سقف شروط قبول الآخرين في المشاركة في مشاريع الإسلاميين، وعدم حصرها في الولاء الحركي أو التناغم الفكري أو المظهر الخارجي في التدين، وهذا له ثمرات إيجابية عديدة:

١- تقريب ودمج عموم الناس، سيما أصحاب الطاقات مع الدعاة وأهل الخير، وكسر الجفوة أو الوحشة التي قد توجد بينهم في بعض المجتمعات.

٢ - رفع مستوى جودة مشاريع الإسلاميين إذ أن تغليب معايير المظهر الخارجي أو الولاء الفكري يفرز خللاً في معايير الجودة العلمية التخصصية في العلوم الأخرى كالإدارة أو التقنية أو الهندسة أو غيرها، ونلاحظ أن هذا أدى في زمن مضى أن المؤسسات

والجامعات التي يشرف عليها الشرعيون من أكثر المؤسسات بيروقراطية، وأبعدها عن التطوير والتحديث.

٣ ـ تقريب شرائح واسعة في المجتمع : فالشرائح البعيدة عن التصور الإسلامي الكامل للإصلاح والتغيير، قد لا تفلح الخطب والمحاضرات، ولا الكتب والمقالات في تقريبها لخيار الإصلاح، ولكن من شأن إدماجها في مشاريعنا الاجتماعية والخدمية أن تقرّبها من التصور الإسلامي وتجعلها عوناً لأهله وسنداً.

ثانياً: إعذار المخالفين: إذا تيقن الداعية أن داخل هذه الأمة المصطفاة المختارة من هو ظالم نفسه، الذي قد يقع في مخالفات سلوكية أو أخطاء علمية أو هفوات فكرية، تجاوز الدائرة الضيقة المثالية التي قد يحشر نفسه فيها عبر النقد الجارح لكل هنة أو زلة أو حتى خطأ واضح بيّن، والرغبة المحمومة في إسقاط الآخرين من الدعاة والمفكرين والمثقفين، وإن ظن هذا الداعية أنه بهذا الإسقاط يحفظ حفظ بيضة الدين أو يذب عن المنهج الإسلامي، والضابط في هذا ألا يكون النقد والتجريح ديدناً للداعية، وأن يحاكم الأقوال

والأفعال على ظواهرها دون الدخول في النوايا، وأن يكون هذا وفق معايير شرعية تتخذ من الكتاب والسنة وإجماع علماء الأمة محضناً يحفظ فيه الداعية دينه عن تبديع المخالفين أو تضليلهم، كما يحفظ دينه كذلك بعدم إعذار المخالفين في ثوابت الدين وقطعياته.

ثالثاً: إن أمة اختارها ربها واصطفاها لترث هذه الرسالة هي أمة كريمة وأمة عزيزة على ربها جل جلاله، ومن تجليات هذا الاصطفاء ألا تدوم حالة الاستضعاف والتخلف الذي تعيشه، وأن المستقبل يحمل في طياته النصر والتمكين بدلالة نصوص القرآن والسنة وسنن الله الكونية، وهذا الشعور إذا تجاوز لهج اللسان إلى سويداء القلوب كان سبباً لقوة الإيمان وأخذ الكتاب بقوة، وتواري الشعور باليأس والقنوط، واستبطاء النصر، عقب تجربة إصلاحية متعثرة أو جهاد لم يستكمل نتائجه.

إننا نرى اليوم أن الشعور باليأس أو حتى ضعف اليقين بهذه المسلّمة، يفضي لمراجعات منهجية خطيرة لدى عدد من الإسلاميين، وضعف اليقين هذا لا يقتصر على ذلك المنكفئ

على نفسه في علم أو عبادة، أو المنصرف إلى شؤون معاشه وحياته بعد سنوات من الدعوة والإصلاح، ولكنه يتجاوزه إلى فئات من الإسلاميين أصبحت تدعو من جرّاء تأخر التمكين إلى ضرورة التعايش مع الواقع كما هو، دون تغيير جوهري في مكامن انحرافه، حدثني أحد الإخوة أنه خلا بأحد كبار الدعاة المشهورين عقب حقبة دعوية ، فهمس له ذلك الداعية قائلاً: ((والله لولا ما جاء في الكتاب والسنة من النصوص ليأسنا من عودة هذه الأمة إلى عزتها))، وقد لا يُستغرب أن يقول المرء عبارة كتلك، جراء شعور بالتضييق والحصار أو بُعيد حدث مأساوي للأمة، ولكن المؤسف أن يتجاوز هذا الخلل قناعة الداعية إلى أن يكون أحد محددات خطابه الدعوي.

يقول محمد بن الحنفية رضي الله عنه: إنها أمة مرحومة، الظالم مغفور له والمقتصد في الجنان عند الله، والسابق بالخيرات في الدرجات عند الله.

إن أمة اصطفاها ربها جل وعلا واختارها من بين الأمم، هي أمة كريمة على الله ... كريمة أن يحكمها الاستبداد أبد

الدهر ... وكريمة أن تُحكم بالطاغوت أبد الدهر . . وكريمة أن تبقى في ذيل الأمم مستضعفة ذليلة أبد الدهر . . وكريمة أن يبقى تسلط الصهاينة والمنافقين عليها أبد الدهر . . ...وكريمة أن يدنس مقدساتها إخوان القردة والخنازير أبد الدهر ... كريمة على الله أن يُذل فيها أولياؤه أبد الدهر... ويُنصر فيها المحادون لشريعته أبد الدهر.

تردي الوعي الإسلامي

في ظل عالم تحول لقرية واحدة بسبب ثورة التقنية والاتصالات، وفي ظل نسيج عالمي شديد التشابك والتداخل في أطره السياسية والثقافية والاجتماعية بين الدول والأمم وحرب الأفكار والمعتقدات، يصبح الموقف الفكري أو الشرعي الذي يغفل عن هذه الخلفية الأساسية في التصور للواقع في غاية الهشاشة والضعف، كما أن هذا يمكّن أصحاب المشاريع الفكرية المناوئة للتصور الإسلامي من توظيفها في سياق النزال الثقافي بين الإسلام وخصومه، فالقوى النافذة والفاعلة في المنظومة الغربية لا تحفل كثيراً بفهم الإسلام أو تفهم منطلقاته، بل ليس لديها استعداد مبدئي لذلك؛ فهي لا تريد إلاّ أن تسود ثقافتها ورؤيتها للحياة.

لقد ظل وعي الفكر الإسلامي لعقود عديدة ناضجاً إزاء مخططات التغريب التي تنسج خيوطها في النصف الآخر من الكرة الأرضية، وتساهم القوة المادية والهيمنة الحضارية والتاريخ الاستعماري في تشكيل جيوش فكرية وإعلامية في

تنفيذها، ولكننا - مع الأسف- نشهد حالة من تردي الوعي بهذه الهجمة الاستعمارية الثقافية والعسكرية، مع توفر وسائل التوصل للمعلومة، وسهولة الرصد لمخططات الهيمنة الغربية، ولعل موجات الانكسار في التيارات الإسلامية ألقت بأثرها المشوش على بوصلة السفينة الإصلاحية، فاضطربت خطة السير نحو هدف التحرر من آصار الوهن وأغلال استبطاء النصر والتمكين.

لقد كان لدى علمائنا وسلفنا الصالح من الفقه والرؤية الثاقبة ما جعلهم يدركون جيداً مخططات الطوائف المنحرفة، التي ربما سعت لتوظيف مكانتهم العلمية والشرعية في تمرير مخططاتهم وأجندتهم الخاصة، ولكن نظرتهم الشمولية لواقعهم الفكري والسياسي جعلتهم يتفطنون لمكر أهل الأهواء، وإحباط مخططاتهم لتوظيف مكانتهم الشرعية والفكرية في تمرير مشروعاتهم الفكرية، ومن ذلك قصة الصحابي عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما- الذي أراد أحدهم توظيف بعض آرائه ومكانته العلمية في التأليب على الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه.

جاء رجل حجَّ البيت فرأى قوماً جلوساً؛ فقال: من هؤلاء القعود؟ قالوا: هؤلاء قريش، قال: من الشيخ؟، قالوا: ابن عمر.

فأتاه، فقال: إني سائلك عن شيء أتحدثني؟

قال: أنشدك بحرمة هذا البيت؛ أتعلم أن عثمان بن عفان فرَّ يوم أحد؟

قال: نعم.

قال: فتعلمه تغيَّب عن بدر فلم يشهدها؟

قال: نعم.

قال: فتعلم أنه تخلف عن بيعة الرضوان فلم يشهدها؟

قال: نعم.

فكبَّر يعني الرجل السائل!!

قال ابن عمر: تعالَ لأخبرك، ولأبيِّن لك عما سألتني عنه.

أما فراره يوم أحد فأشهد أن الله عفا عنه.

وأما تغيبه عن بدر فإنه كان تحته بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكانت مريضة؛ فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: "إن لك أجر رجل ممن شهد بدراً وسهمه".

وأما تغيّبه عن بيعة الرضوان؛ فإنه لو كان أحد أعز ببطن مكة من عثمان بن عفان لبعثه مكانه؛ فبعث عثمان، وكانت بيعة الرضوان بعد ما ذهب عثمان إلى مكة.

فقال النبي صلى الله عليه وسلم بيده اليمنى: "هذه يد عثمان" فضرب بها على يده، فقال: "هذه لعثمان".

فقال ابن عمر: اذهب بهذا الآن معك.

إن المتأمل للتسويق الإعلامي الكبير لبعض الفتاوى المخالفة للسائد في الغناء والاختلاط يدرك أن القضية لا يمكن اختزالها في صورة "خلاف فقهي" يمكن مناقشته ومداولته في الأوساط الشرعية المتخصصة، بل يدرك أن ثمة مخططاً أكبر يستهدف ضرب حواجز الممانعة والمحافظة في المجتمع، والسعي الحثيث نحو خفض منسوب التدين في المجتمعات الإسلامية، كل مجتمع إسلامي بحسب درجة تديّنه ومظاهر استقامته،

جاء في تقرير مؤسسة (راند) الشهير (الإسلام المدني الديموقراطي الحلفاء، الموارد، الإستراتيجيات) ما نصه : "ينبغي التمييز بين مختلف قطاعات التقليديين "الإسلاميين" وتشجيع القطاعات الأكثر قرباً من الحداثة، من مثل تشجيع المذهب الحنفي مقابل المذاهب الأخرى، وحثّ أصحاب هذا المذهب على إصدار آراء دينية وعلى ترويجها من أجل إضعاف الأحكام المتأثرة بالوهابية المتخلّفة".

ومن نافلة القول هنا بأننا لا نريد اتهام كل طالب علم قال بقول فقهي مخالف للسائد في بلده بأنه شريك في هذا المشروع أو الطعن في نيّته أو الاجتراء على تسفيهه وتضليله؛ فهذا لون من التعدي والبغي غير المبرّر، ولكن هذا لا يمنع من توظيف مواقفهم النابعة من قناعات ذاتية في المشروع التغريبي، ولهذا يقع البعض في الخلل عند المعالجة باختزالها في إشكالية موقف المجتمع، أو طلاب العلم من الخلاف الفقهي، أو من الشخص القائل بخلاف القول السائد.

ومما يُعين المراقب على التأكد من الأبعاد الحقيقية لهذه المعارك والقضايا، أن يرصد موقف المؤسسات الإعلامية والنخب الفكرية من الإسلام كشريعة ومنهج حياة بعيداً عن الخلاف الفقهي السائغ، والمواقف الفكرية المصلحية التي يتسع فيها المجال للاجتهاد والآراء المختلفة، عبر رصد مواقفهم وخطهم الفكري في جميع البلاد الإسلامية، وقضايا الأمة الكبرى.

إننا نجد أن هذه المنصات الإعلامية والنخب الفكرية في الحالة السعودية مثلاً ترثي لغياب التنوع الفقهي والفكري في المجتمع، وغياب أقوال بعض الفقهاء في القول بكشف الوجه، ومحبة الكافر محبة فطرية، وصلاة الجماعة، والإسبال واللحية والاختلاط، ولكنك لو قلّبت ناظريك لموقف تلك المنصات الإعلامية والنخب الفكرية نفسها في بلد إسلامي آخر كمصر مثلاً، والذي يقول العديد من مشايخها وعلمائها بهذه الفتاوى، لوجدت أن موقفهم من هؤلاء العلماء هو موقف العداء والاتهام بالتشدّد والإقصاء، ووجدت تلك النخب

تصطف مع التيارات التغريبية الاستئصالية ضد ثوابت الإسلام وقطعياته، ولو انتقلت مرة ثالثة لرصد موقف تلك المؤسسات والنخب من قضايا الأمة الكبرى كقضية فلسطين، لوجدت موقفاً عدائياً من كل حركات التحرر والمقاومة، والتسويق لكل مشروع يرسخ الوجود الاستعماري لإسرائيل وغيرها في بلاد المسلمين، ومن هذا الرصد يتجلّى للمتابع غياب مصداقية تلك المنصات الإعلامية والنخب الفكرية، وأنها تلعب بورقة "الخلاف الفقهي" كخطوة مرحلية نحو مشروع كبير.

ينبغي على الدعاة والمثقفين الغيارى عند تصديهم لهذه الملفات المعقدة أن يتجاوزوا "ظواهر الحدث" إلى رؤية سابرة ومعمقة وشاملة لحقيقة وأبعاد التدافع الثقافي والحضاري بين الإسلام ومنظومة التغريب بأدواتها الثقافية والإعلامية، وهذا لا يعني إغلاق باب المراجعة والنقد بل يجدر بهم السعي في صياغة رؤية إصلاحية للمجتمعات والأوساط الشرعية، بعيداً عن توظيفهم ككاسحة ألغام لكتيبة الاختراق الثقافي التغريبي الذي تشهده المجتمعات الإسلامية على أكثر من صعيد.

معضلة اختزال (الآخر) في أقلياته

لئن أفرزت ثورة الاتصالات والمعلومات ووسائل النقل في القرن الماضي تواصلاً واختلاطاً حتمياً بين الشعوب والأمم بتنوع أديانها وثقافتها وتقاليدها، فإن حادثة الحادي عشر من سبتمبر التي جاءت في مطلع القرن الحالي كانت سبباً في تسليط الأضواء الكاشفة على محدّدات الخطاب الإسلامي تجاه "الآخر"، وهذا "الآخر" يُراد به بالدرجة الأولى "الآخر الغربي"، وهذه المحاكمة الإعلامية للخطاب الإسلامي أفرزت من باب أولى تسليط الضوء على الموقف من "الآخر العلماني"، في ظل تراث إسلامي معاصر ساهم في نظر الناقدين في إقصائه عن المنظومة الثقافية والاجتماعية عن ثوابت الشريعة، ووحدة الأمة، ومصلحة الأوطان.

ثمة معضلة - في تقديري - أصابت مجمل الخطاب الإعلامي السائد للعديد من النخب الشرعية والفكرية

والثقافية في ظل تلك المحاكمة الشرسة للخطاب الإسلامي، تتمثل في اختزال الموقف من الآخر في بعض أقلياته التي لا تؤثر تأثيراً جوهرياً في موقف الآخر منا وأدائه السياسي والثقافي والإعلامي.

فعندما نتحدث عن "الغرب" بمنظومته السياسية والإعلامية والعسكرية فإننا نتحدث عن الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بطبيعة الحال، وفي تلك الدول الغربية لا شك أن لعدد من المفكرين والمثقفين ومؤسسات المجتمع المدني "مواقف عادلة" تجاه قضايا الأمة الإسلامية في فلسطين والعراق مثلاً، كما أن لنفس تلك القوى والمؤسسات كذلك "مواقف معتدلة" تجاه الإسلام وثقافته وثوابته، ولاشك أنه ينبغي للعقلاء من الدعاة والمفكرين والساسة تثمين تلك المواقف، وتكريم أصحابها، والسعي في توسيع دائرة تأثيرهم في بلدانهم، والأدلة الشرعية ظاهرة بهذا الخصوص؛ فالنبي - عليه السلام- ثمّن المواقف العادلة للمطعم بن عدي عندما أجاره بعد رجوعه

من الطائف، وقال عقب معركة بدر عندما أسر سبعين من كفار قريش: (لو كان المطعم بن عدي حياً، ثم كلمني في هؤلاء النتنى لتركتهم له)[1].

ولكن تبقى المعضلة في تقييم (الثقل الحقيقي) لأولئك المثقفين والساسة المعتدلين، في منظومة الغرب الحالية. لا أعتقد أن ثمة منصفاً _أياً كان دينه أو ثقافته أو مذهبه _ يشك في هامشيته، وأن ليس ثمة تأثير يُذكر لأولئك العقلاء على الأداء السياسي والعسكري والإعلامي لمنظومة الآخر، وأن الأداء العام للمنظومة يمضي باتجاه استهداف ثقافة الأمة والإساءة لمقدساتها وامتصاص خيراتها ونهب مقدّراتها، ولا يمكن أن توصف هذه الهجمة - كما يحب بعض المغرمين بالآخر الغربي- بأنها موجّهة لطائفة من المسلمين التي قامت ببعض العمليات التفجيرية المرفوضة من قبل عامة

(١) صحيح البخاري (١١٤٣/٣)

النخب الإسلامية، فمن غير الممكن أن ندرج "منع بناء مآذن المساجد" و"منع وضع المرأة المسلمة للحجاب" و"السخرية بالمقدسات الإسلامية كشخصية النبي صلى الله عليه وسلم" ضمن خطط مكافحة الإرهاب، وهذه الإجراءات تم تشريع بعضها عبر البرلمانات، وبعضها وقف كبار الساسة مدافعين عنها منافحين، ومنهم على سبيل المثال رئيس وزراء الدنمارك والذي يتقلد اليوم منصب الأمين العام لحلف الناتو، بل إن القارئ المطّلع للبحوث والدراسات الغربية يلحظ أن نتاجها لا ينصب على كيفية فهم "الآخر المسلم" بقصد التعايش الحضاري معه، بل إنها تختم بحوثها بمقترحات ومخططات باتجاه صهر الثوابت الشرعية والثقافية للأمة الإسلامية تمهيداً لاستعبادها، ونهب ثرواتها، ودعم حلفائها، وجعلها تابعة مستباحة "للآخر الغربي".

إذن لا مناص عندما نريد توصيف "الآخر الغربي" بكل موضوعية أن نقول إن دفة الأمور، والأداء العام لجيوش "الآخر"

الإعلامية والثقافية والعسكرية لا تتبنى موقفاً "تصالحياً" أو "تعايشياً" مع العالم الإسلامي، ودليل ذلك أن مواقف المنصفين لدى الغرب ومظاهرتهم الحاشدة لم توقف يوماً تلك المخططات الاستعمارية، وظلت قاصرة على حيز ضيق وهامش لا يكاد يُرى بالعين المجردة في المشهد السياسي والإعلامي "للآخر".

من هذه الحقيقة الموضوعية يُمكن أن ننطلق في نقد إشكالية خطاب المثقفين والدعاة الذين يطرقون مسامعنا كثيراً؛ من أنه لا يمكن التعامل مع "الآخر" بوصفه كتلة واحدة، وأن الحل في ظل هذه الهجمات الشرسة في استباحة مقدسات الأمة ومقدراتها أن نكتفي بمناداة عقلاء "الآخر" للتعايش وعزف أناشيد السلام!! ومقدمة هذه الدعوى يمكن أن نتفق حولها بخصوص وجود محبين للسلام والتعايش، ولكن المعضلة تكمن في أننا نطالب فئات ضعيفة وهامشية لا تملك القدرة على المساهمة في اتخاذ القرار في بلدانها، فضلاً

عن صنعه، وأهل القوة والشوكة لدى "الآخر" ماضون في مخططاتهم التي تستهدف هوية الأمة وثقافتها وخيراتها.

ومن هنا فإن هذا الخطاب الإسلامي والإعلامي الذي يختزل الموقف من "الآخر" في تلك الأقلية المعتدلة الهامشية، فضلاً عن خلله المنهجي والموضوعي، يُساهم في خلق جو من الدعة والتراخي لدى عموم الناس الذين يتشربون، ويتلقون هذا اللون من الخطاب الحالم، مع أن الواجب الشرعي والموقف الوطني الرشيد ... بل والجبلة الفطرية توجب لكل أمة من أمم الأرض تتعرض لهجمات استعمارية من قبل أمة أخرى المزيد من التخندق والاعتصام بهويتها وثقافتها وتراثها، والذي يُعدّ أحد أسباب بقائها وتميزها، والمحافظة على "الأرضية الصلبة" التي بنت عليها نهضتها الآفلة، و تأمل بتكرارها في المستقبل.

إن الخطاب الإعلامي والإسلامي الذي يدعو إلى استمساك الناس بهويتهم ودينهم وتوعية الناس بالأخطار المحدقة من قبل "الآخر" على كافة الأصعدة، لا يستلزم تأييد النهج التدميري

إزاء كل مكونات "الآخر"، وتحويل بلاد المسلمين إلى أرض حرب مفتوحة، بل إن هذا النهج يخدم المنهج الاستعماري من حيث أراد مقاومته، ولكنه كذلك يحرص على تقوية عزائم المجتمعات وتبصيرها بحقيقة الأخطار المحدقة بمصائر شعوبها، وهذا لا يمكن أن يتأتى بإنشاد مقطوعات السلام وبكائياته المثالية في ظل صورة مخضبة بدماء الشهداء، ونواح الثكالى، وأنين المستضعفين.

اغتيال المصداقية

تشكل "المصداقية" حجز الزاوية لكل حركة أو تيار أو حزب أو فرد يخوض ميدان التغيير والإصلاح في الشؤون العامة لكل بلد وأمة، وحالما تهتز المصداقية أو تتقلص فإن هذا مؤذن بالعدّ التنازلي للانتشار الشعبي والشرعية الأخلاقية لصاحب المشروع.

وفي حالات أخرى تنشأ تيارات وأفكار فاقدة للمصداقية أساساً، ولكن لا يمكن أن تنكشف حقيقتها إلاّ برصد مجمل مواقفها تجاه التيارات المخالفة والقضايا النازلة؛ لأنها تلبس ثوباً فكرياً مقارباً إلى حد ما للبيئة التي نشأت فيها لئلا تتعرض للاستئصال، ولا يمكن أن تتضح الصورة الكاملة إلاّ للمراقب الموضوعي، الذي يرصد مسار تلك التيارات والنخب، فيكتشف أنها تهدر أصولها الفكرية وقواعدها المنهجية وفقاً لمعطيات الواقع ومصالحها الشخصية والفئوية.

والقارئ للسيرة النبوية يلحظ هذا جيداً في رصد مسار المواقف المتعددة لشريحة فكرية محسوبة على المجتمع المسلم، ولكن اضطراب مواقفها وتناقضاتها أظهر غياب مصداقيتها، فعندما يحث النبي - صلى الله عليه وسلم- المجتمع على الصدقة فيأتي أحدهم ليتبرع بمبلغ زهيد، فيأتي التعقيب من تلك الفئة بالقول الذي مفاده: (إن الله لغني عن هذا المبلغ الزهيد)، وعندما يأتي رجل آخر بكيس مملوء بالدنانير حتى عجزت يده عن حمله يأتي التعقيب من تلك الفئة بأن (هذا الرجل لم يدفع هذا المال الكثير إلاّ رياء وسمعة)، ففي الموقف الأول رفعت تلك الفئة شعار الاستغناء الإلهي عن أموال الناس، وفي الموقف الثاني رفعت راية التشكيك بالمقاصد والنوايا لدى المتصدق، والأجندة الخفية التي تطلّ برأسها بعد رصد هذين الموقفين أن الهدف هو تغييب النماذج الإيجابية في ميادين الشعائر الإسلامية.

في واقع الأمم والدول يلفت انتباه المواطن العربي البسيط فقدان العديد من النظم الغربية لمصداقيتها؛ فموقفها المنحاز لإسرئيل يجعل شعاراتها عن العدل والحرية والسلام ليست ذات معنى، وإنما هي مصطلحات إعلامية جذّابة للاستهلاك يُراد من ورائها الحفاظ على التفوّق النوعي لإسرائيل في المنطقة، ولعل من آخر القرارات تصويت كافة الدول الغربية "بلا" ضد مجرد جعل دولة الصهاينة تحت إشراف الوكالة الدولية للتفتيش عن الأسلحة النووية، فضلاً عن معاقبتها وحصارها، كما تفعل مع غيرها من الدول.

إذا كان "اغتيال المصداقية" عملة رائجة في عالم السياسة؛ لأن ثمة نظريات تؤصل لهذا المسلك وتجعله علامة على التميز والنجاح، فإن هذا الأمر يُعدّ معيباً في عالم الأفكار والقيم، ولهذا لا ينقضي عجب المراقب من تلك المذابح اليومية التي تقيمها بعض النخب الفكرية لمصداقيتها أمام المجتمع من دون أن تراجع موقفها، وتبحث أسباب تردي صورتها لدى عموم

المجتمع، فضلاً عن بقايا ضمير ربما صرخ في أعماقهم يوماً.. لتغليب مصالح أوطانهم ومجتمعاتهم وهوية بلدانهم على رؤيتهم الشخصية المضطربة.

كتبت إحدى الإعلاميات العربيات مقالاً ذكرت فيه أسفها؛ لأنها سمعت عن حملة جمع مبالغ لأجل إنشاء دور لتحفيظ القرآن الكريم، وبحسب حديثها فإنها حاولت أن تجد فوائد لإنشاء هذه الدور، فلم تجد سوى تحفيظها لألفاظ مكررة وتجويد وتلاوة، ورأت الكاتبة أن تصرف هذه المبالغ للفقراء والمحتاجين بدلاً من هدرها في إنشاء دور التحفيظ، الحقيقة أننا بالمعيار الشرعي الإسلامي لا نكاد نجد لهذا المقترح مسوّغاً إلاّ أن يكون البلد يعاني تكدساً مالياً في الإنفاق على أعمال الخير، وهذا ما لا يوجد قطعاً في الواقع باتفاق اصحاب الشأن والمهتمين.

ولكن لنحاول أن نقرأ دوافع تلك الإعلامية ومثيلاتها بالمعايير الوطنية الصرفة الخالية من الهوية الشرعية، فعندها

سُيخيل لنا أن الهم الوطني والتكافلي قد بلغ مداه لدى الكاتبة، فدفعها لهذا الموقف المتعاطف في عناوينه الكبرى مع مشاكل الفقر والبطالة في بلدها، ولكن عندما نتأمل في واقع بلدها نجد أن كافة المفكرين الوطنيين الشرفاء - بغض النظر عن خلفيتهم الثقافية- يتفقون على أن ثمة مليارات الدولارات التي تذهب إلى مصارف غير مستحقة، إما بسبب الفساد الإداري أو بسبب إنفاقها على مشاريع غير ذات جدوى ومردود للمواطن، ومع هذا كله فلا نقرأ للكاتبة ومثيلاتها كلمة واضحة صريحة في هذا الجانب، بل لاحظنا أن منسوب الحس الوطني يزداد بشكل طردي مع كل انتقاد للمناشط والمشاريع الإسلامية.

وهذا الموقف غير الموضوعي يغتال "مصداقية" الكاتبة ومثيلاتها، ويُشعر المراقب المحايد أن تلك العناوين البرّاقة عن الهم الوطني وحل مشكلات الفقر والبطالة ليست سوى كاسحات لإقصاء المخالفين في الميدان الفكري والثقافي.

والصورة تتكرر عندما ترفع العديد من النخب الفكرية في العالم العربي شعارات "الحرية" و"الرأي الآخر"، وتهجو الاستبداد والقمع والإقصاء، ثم نراها تبارك وتصفق لقمع مخالفيها وحجب أصواتهم ومنعهم من التعبير عن آرائهم، حتى أصبح القمع في بعض البلاد العربية مطلباً تنويرياً...!!

"اغتيال المصداقية" ليس حكراً على فصيل فكري دون غيره؛ فقد يوجد في الشرعيين من يمارس الدور نفسه وإن كان هو فيهم أقل من غيرهم لاعتبارات عديدة، ولكن هذا لا يمنع أن نرى مصداقية بعض الشرعيين تغتال بسبب استمداد قوتهم وانتشارهم من الارتباط بالنظم، و هذا الارتباط ليس بالأمر بالمعيب أو المرفوض، ولكنه يكون مداناً عندما يكون الشرعيون صدى لها في كل مواقفها، ويكون الثمن تهميش مخالفيها واتساع رقعة تواجدها إلى أمد محدّد ووفقاً لمتطلبات وحاجات النظام، وهنا لا بد أن تكون الضريبة في التفريق بين المتماثلات، والإغضاء عن المخالفات للحفاظ على المكتسبات.

في تلك اللحظة نرى مصداقية تلك التيارات تصارع الرمق الأخير أمام المجتمع، مما يسمح بتمدّد مخالفيها داخل النسيج الاجتماعي.

نبذة عن المؤلف

- وليد بن عبدالله بن عودة الهويريني.
- بكالوريوس في الدراسات الإسلامية من جامعة الملك فيصل بالإحساء.
- حائز على درجة الماجستير في الفقه المقارن بتقدير (ممتاز) من الجامعة الوطنية باليمن.
- طبعت اطروحته للماجستير (أحكام الطواف بالبيت الحرام) ، دار ابن الجوزي ، ١٤٣٠هـ.
- كاتب في عدد من المواقع الإسلامية والفكرية كموقع (الإسلام اليوم) و(نور الإسلام) و(مجلة العصر الالكترونية) و(رؤى فكرية) و(شبكة القلم الفكرية) ، ومجلة (المنار الجديد).
- له مشاركات في بعض القنوات الفضائية ، وبرامج إذاعة القرآن الكريم.
- تولى الإمامة والخطابة في عدد من مساجد محافظة الأحساء منذ عام ١٤١٧هـ.
- طلب العلم بين يدي عدد من العلماء وطلبة العلم منهم فضيلة الشيخ/ سليمان بن عبدالله الماجد ، وفضيلة الشيخ د. إبراهيم بن عبدالله الحماد ، كما تيسر له حضور العديد من الدورات العلمية

المكثفة للشيخ العلامة/ عبدالله الجبرين (رحمه الله) ، والمشايخ الفضلاء د.عبدالرحمن المحمود ، د.عبدالعزيز العبداللطيف ، د. عبدالله الطيار ، د. أحمد بن حميد ، ومعالي الشيخ / صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ ، وغيرهم من أهل العلم والفضل.

● أقام عدداً من المحاضرات العامة، والدروس العلمية في شرح متون شرعية مثل (العقيدة الواسطية) و(لمعة الاعتقاد) و(كتاب التوحيد) و(كشف الشبهات) و(القواعد الأربع) و(الأصول الثلاثة) و(كتاب الإيمان) لأبي عبيد بن سلام.

المحتويات

مقدمة ١
حصن الهوية الثقافية ٦
الممارسة النقدية لا تقدم مشروعاً إصلاحياً ١٤
دعوة التوحيد.. في عصر العولمة ٢١
معالم الوسطية في عقيدة الولاء والبراء ٣٢
الاحتساب الثقافي .. أهميته وترشيده ٤٧
هل الحركات الإسلامية.....تمثل الإسلام ؟ ٥٨
الخلاف الفقهي (١/ ٢) ٦٥
(الخلاف الفقهي ٢/ ٢) ٧٢
الصحوة وفقه الواقع ...عوداً على بدء ٨٠
محورية معضلة الاستبداد ٩١
السياج الإيماني ..والغيث الرباني ١٠١
ردود الأفعال لا تبني رؤية رشيدة ١٠٨
'شعبنة' الخيار الإسلامي ١١٢
مشروع نهضوي..أم مغنم كسروي!! ١١٢
فك الألغام خطوة نحو تحقيق الوئام ١٢٣
الإسلاميون. . والخلل في شروط الجودة ١٣١
بعد كارثة جدة ١٣٧

تطبيع الاحتساب الإداري ضرورة ١٣٧
ابن تيمية. . الثائر على الاستبداد ١٤٤
صناعة مفاتيح التغيير !! ١٤٩
"ثقافة الطوارئ" ..لا تحفظ هوية أمة !! ١٥٧
حتمية الائتلاف الدعوي ١٦٢
من جدلية القرآن والسلطان .. إلى خندق مقاومة الذوبان ١٦٩
" رؤية استشرافية" ١٦٩
الدعاة: من المنعة العشائرية إلى المنعة الشعبية ١٧٨
جلسة مكاشفة...مع مصلح سعودي !! ١٨٥
الورثة الأصفياء . . في طليعة القافلة ١٩٠
تردي الوعي الإسلامي ١٩٦
معضلة اختزال (الآخر) في أقلياته ٢٠٣
اغتيال المصداقية ٢١٠
نبذة عن المؤلف ٢١٧
المحتويات ٢١٩

مطابع الحميضي هاتف: 2130130

(إن القارئ المطّلع للبحوث والدراسات الغربية يلحظ أن نتاجها لا ينصب على كيفية فهم "الآخر المسلم" بقصد التعايش الحضاري معه، بل إنها تختتم بحوثها بمقترحات ومخططات باتجاه صهر الثوابت الشرعية والثقافية للأمة الإسلامية تمهيداً لاستعبادها, ونهب ثرواتها, ودعم حلفائها, وجعلها تابعة مستباحة "للآخر الغربي" , فلا مناص إذن عندما نريد توصيف "الآخر الغربي" بكل موضوعية أن نقول إن دفة الأمور, والأداء العام لجيوش "الآخر" الإعلامية والثقافية والعسكرية لا تتبنى موقفاً "تصالحياً" أو"تعايشياً" مع العالم الإسلامي).

* * *

(إن الخطاب الإعلامي والإسلامي الذي يدعو إلى استمساك الناس بهويتهم ودينهم وتوعية الناس بالأخطار المحدقة من قبل "الآخر" على كافة الأصعدة, لا يستلزم تأييد النهج التدميري إزاء كل مكونات "الآخر"، وتحويل بلاد المسلمين إلى أرض حرب مفتوحة، بل إن هذا النهج يخدم المنهج الاستعماري من حيث أراد مقاومته، ولكنه كذلك يحرص على تقوية عزائم المجتمعات وتبصيرها بحقيقة الأخطار المحدقة بمصائر شعوبها, وهذا لا يمكن أن يتأتى بإنشاد مقطوعات السلام وبكائياته المثالية في ظل صورة مخضبة بدماء الشهداء، ونواح الثكالى، وأنين المستضعفين).

مطابع الحميضي 2130130
ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٠-٦٩٧٧-٤